الإمبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية



د. بشير موسى نافع

دار الشروق



الإمبريالية والصهيونية

والقضية الفلسطينية

الطبعـــة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

د. بشير موسى نافع

الإمبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية

دار الشروق

إلى
مازن النجار

مقدمة

كتبت الدراسات الأربع التي يضمها هذا الكتاب في فترات مختلفة على مدى عدة سنوات بين عامي ١٩٨٧و١٩٩٢ ، يوحدها اهتمام مشترك بالصراع على فلسطين؛ جذور هذا الصراع؛ وبعض تجلياته. كما يجمعها هم مشترك بمحاولة إعادة القراءة عوضًا عن القبول بالمسلمات السائدة. لقد بدا للوهلة الأولى خلال السنوات القليلة الماضية أن ثوابت كبرى في المنطقة العربية قد سقطت، الواحدة منها تلو الأخرى، بعد أن أوقعت حرب الخليج انقسامًا عميقًا وبالغًا في الجسم العربي والعلاقات العربية الرسمية والشعبية. وأعقب الحرب تسارع غير مسبوق في مباحثات السلام العربية ـ الإسرائيلية، تمّ في سياقه توقيع اتفاق سلام فلسطيني ـ إسرائيلي، ثم سلام أردني ـ إسرائيلي. وبدأت العواصم العربية تفتح أبوابها، شيئًا فشيئًا للمسئولين والدبلوماسيين ورجال الأعمال الإسرائيليين.

لقد فشل العرب في تحقيق وحدتهم منذ بدءوا محاولة إنجاز هذه الوحدة للمرة الأولى إبان الحرب العالمية الأولى. بيد أن الشك لم يساورهم قط في أنهم أمة واحدة. ورغم تعرض العرب، والفلسطينيين منهم بشكل خاص، لهزائم فادحة على مدى قرن طويل من الصراع ضد المشروع الصهيوني، إلا أن هذه الهزائم لم تزعزع القناعات العربية العميقة حول فلسطين. وفجأة بدا هذا كله وكأنه كابوس ثقيل من الأساطير والأوهام، وذهب حشد من الكتاب والصحافيين والمثقفين العرب ـ وغير العرب ـ إلى وضع جدول أعمال جديد للعقل والثقافة العربيين.

فلمـــاذا إذن هذا الكتـــاب؟ ولماذا العـــودة من جـــديد إلى الصـــراع العـــربي - الإسرائيلي؟

يستبطن هذا الكتاب إعادة التوكيد على الثوابت التي حكمت الصراع العربي - الإسرائيلي منذ نهاية القرن الماضي والتي وحدت المنطقة العربية ثقافيا وإستراتيجيا. ويحاول تقـديم بعض الإجابات للسؤال القـديم - الجـديد، حـول عـلاقة الغـرب (وخاصة بريطانية) بالمشروع الصهيوني في فلسطين.

لقـد مارست أوروبا قـدراً هائلاً من الاضطهاد والتمييز والعنف ضد الوجود اليهودي على أرضها، لم تكن الحقبة النازية إلا آخر حلقاته. ولكن أوروبا كانت أيضًا حاضنة المشروع الصهيوني، ومصدر قوته، وأداته الرئيسة. تقف خلف هذا التطور في علاقة أوروبا بالمسألة اليهودية جملة من التحولات الجذرية في الاجتماع الأوروبي، وفي الثقافة والاقتصاد والدين. على أن هذه التحولات لم تؤد إلى قطيعة كاملة في الموقف الأوروبي من المسألة اليهودية؛ بمعنى أن حمل أوروبا للمشروع الصهيوني، وترويجها له، وإلقاءها بكل ثقلها الإمبراطوري من أجل تحقيقه، لم يضع نهاية للتمييز والعنف والاضطهاد الأوروبي ضد اليهود. على العكس، لقد ترافق الاثنان معًا؛ ترافق عداء أوروبا لليهود مع إيمانها بالمشروع الصهيوني، ليصنعا دولة إسرائيل.

ولكن المشروع الصهيوني كان أيضًا وليد الضرورات الجيوبوليتيكية لعصر الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية واصطدامها بطموحات التجديد والنهوض الإسلامي. لقد مثلت العقود القليلة الأولى من القرن التاسع عشر فترة فريدة في تاريخ العلاقات الإسلامية بأوروبا الغربية، فترة حبلى بعوامل الصراع رغم افتقداها للمعارك الكبرى بين الطرفين. خرجت أوروبا من الحرب النابليونية وقد ضاعفت قدراتها التقنية والإنتاجية، كما أرست حقبة سلام أوروبي نسبي كرّسه صلح ڤيينا. وأتاح الاثنان معًا، القفزة الصناعية والسلام، للقوى الإمبريالية الأوروبية أن تندفع بعنفوان غير مسبوق من أجل توكيد سلطانها على العالم وتوسيع نطاق مستعمراتها.

كانت المنطقة العثمانية، في المقابل، تزداد وعيًا وإدراكًا بالفارق الذي بدأ يفصلها عن الإمبراطوريات الأوروبية، وبضرورة التجدد وإعادة البناء. ولكن اجتماع سوء التقدير إلى الطموح الجارف وسوء الحظ معًا، وضع المشروع التجديدي الذي قاده محمد علي في مصر في صدام مع المشروع التجديدي الذي قاده محمود الثاني في الآستانة. وصل هذا الصدام ذروته بتقدم قوات محمد علي عبر سيناء إلى فلسطين وسورية، ثم إلى الأناضول، خلال عقد الثلاثينيات من القرن الماضي. ولكن صعود مصر الحديثة تحت قيادة محمد علي، حمل معه تهديدًا بالغًا للمخططات الإمبريالية في المنطقة. إن مصر القوية، مصر القادرة على السيطرة على القوس الجنوبي ـ الشرقي للمتوسط، كانت ستشكل خطرًا على مستقبل طرق الاتصال الرئيسة بين الشمال والجنوب، وستضع المشروع الإمبريالي على حافة الهاوية. كان هذا هو السبب الذي جعل بريطانيا تقود تحالفًا أوروبيا بحريًا لإيقاع الهزيمة بمحمد علي، وهو أيضًا أحد أهم الدوافع وراء سعي بريطانيا لزرع كيان يهودي في فلسطين كحاجز أمام أية محاولة مصرية مستقبلية للتوسع باتجاه شرق المتوسط (بلاد الشام).

إن تعهد بريطانيا للمشروع الصهيوني جعل احتلال بريطانيا لفلسطين في نهاية الحرب العالمية الأولى لحظة الانطلاق الحقيقية لهذا المشروع. ولذا، فإن الفصل الثالث من هذا الكتاب يحاول تسليط بعض الضوء على لحظة الانطلاق تلك في جانبها الفلسطيني، من خلال تحليل القوى والتوجهات السياسية في فلسطين في نهاية العصر العثماني. لقد مثلت العقود العثمانية الأخيرة فترة من القلق والاضطراب، واجهت فيها بلاد السلطنة ـ بما فيها فلسطين ـ برامج تحديث واسعة المدى واختراقًا غربيًا فكريًا واقتصاديًا. تركت حقبة التحديث آثارًا عميقة على اللحمة والتوجهات السياسية للمجتمع التقليدي العربي ـ الإسلامي، خاصة على مستوى النخبة الحضرية. فاجتماعيًا، تشقق النسيج العام الذي وفرته طبقة العلماء للجماعة على مر القرون. وبرزت، على أثر تراجع طبقة العلماء وفي تدافع معها، فئات اجتماعية جديدة من الأعيان وتجار المدن الساحلية وخريجي المدارس الحديثة.

وسياسيا، لم تعد الرابطة العثمانية تشكل الجامع الوحيد لسكان السلطنة، وبدأت التوجهات القومية والطائفية في التحول إلى حركات سياسية.

إن حالة الانقسام التي كانت قد بدأت تضرب جذورها في الكيان الاجتماعي والوعي السياسي، شكلت إشكالية الشعب الفلسطيني الرئيسة في مواجهته للتحالف البريطاني ـ الصهيوني. وقد ساهم في تعقيد هذه الإشكالية حالة الانقسام العربي القومي التي فرضتها حدود سايكس ـ بيكو. صنعت الحدود الجديدة كيانات وطنية، كان على كل منها أن يواجه مهمات الاستقلال بمعزل عن قوى وإمكانات الكل العربي، بل وفي أحيان كثيرة، كانت الصراعات العربية الداخلية تؤثر سلبًا على مجمل الوضع العربي. لقد حاول الفلسطينيون ـ في بداية الأمر ـ استدعاء المدى العربي والإسلامي في مواجهتهم للتحالف البريطاني ـ الصهيوني، ولكن حسا وطنيا فلسطينيا كان هو الآخر قد أخذ بالتبلور في موازاة الكيانات القطرية العربية الأخرى. وبصعود الوطنية الفلسطينية، دخلت القضية الفلسطينية في بُعدها العربي طورًا جديدًا، اتسم بقدر كبير من التوتر بين سعي الفلسطينيين للدعم العربي وتوجههم لتوكيد الذات الوطنية.

كانت التطورات التي تلاحقت في ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال النصف الأول من عقود التسعينيات في جوهرها انعكاسًا لمجموعة قوى لم تتغير توجهاتها كثيرًا منذ فترة ما بين الحربين العظميين حتى الآن: تحالف صهيوني ـ دولي؛ انقسام فلسطيني؛ وصراعات عربية داخلية. ما تعرض باستمرار للتغير وما زال هو توازن هذه القوى. وقد ساهم هذا التغير من وقت لآخر في صناعة أوهام السلام أو احتمالات الحرب.

لندن

آب / أغسطس ١٩٩٧

الغرب المسيحي والمسألة اليهودية

يعتمد الكيان الصهيوني القائم على أرض فلسطين اعتماداً هائلاً على الدعم الاقتصادي والسياسي الذي تقدمه له دول المعسكر الغربي الرأسمالي، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية. كما ترتبط الحياة العلمية والثقافية، والمنظومة الأخلاقية السائدة في المجتمع الصهيوني ارتباطًا عميقًا بمصدرين رئيسين: الأول وهو القيم التوراتية والتلمودية اليهودية، والثاني منظومة قيم النموذج الغربي الحديث والمعاصر. ولا يكاد يختلف اثنان من مؤرخي الحركة الصهيونية والمسألة اليهودية، على أن قيام «دولة إسرائيل» كان مستحيلاً دون التحالف السياسي العميق بين الحركة الصهيونية ودوائر المؤسسة الاستعمارية البريطانية. ذلك التحالف الذي بدأ في الظهور والتشكل منذ نهاية القرن التاسع عشر، ثم ألقى بجذوره في السياسة البريطانية منذ وعد بلفور. وقد يبدو غريبًا للوهلة الأولى كيف كان التحالف الغربي ـ الصهيوني يتزايد عمقًا وشمولاً طوال العقود الماضية، وخاصة أن اليهود لم يضطهدوا أو يحاربوا أو يعزلوا في تاريخهم كله كما اضطهدوا وحوربوا وعزلوا في المجتمعات الغربية، سواء في العصور القديمة والوسطى أو في مطلع عصر الدولة القومية الغربية الحديثة.

يَجُرُّ هذا التناقض بين التاريخ والسياسة ـ في أحيان كثيرة ـ صانعي القرار العربي الرسمي، وقادة العمل الشعبي، وقطاعًا واسعًا من المفكرين والمعلقين السياسيين والباحثين، إلى اضطراب كبير في تقديرهم للموقف، وفي تحديد أولويات العمل فيما يخص القضية الفلسطينية. فهناك من يرى إمكانية فك

التحالف الغربي ـ الصهيوني ، وهناك من يعتقد بأن دولة الكيان الصهيوني ليست أكثر من قاعدة استعمارية عميلة للغرب ، بل هناك من يعتقد العكس : أي أن النفوذ اليهودي هو الصانع الحقيقي للقرار الغربي . كما ينسحب هذا الاضطراب على معظم النظريات الأحادية الجانب التي حاولت أن تفسر قيام الدولة الصهيونية على أساس نظرية التحالف الطبقي بين الرأسمالية اليهودية في أوروبا والرأسمالية الأوروبية للتخلص من قطاع واسع من الطبقة العاملة اليهودية ، أو على أساس تحرك المشاعر القومية اليهودية وسط أجواء النهوض القومي الأوروبي ، أو على أساس نظرية المؤامرة التي تقول بهيمنة اليهود على القرار الدولي منذ قرون طويلة .

تشمل هذه الدراسة بشكل خاص ، ملاحقة سريعة لتاريخ الكنيسة الغربية (الكاثوليكية) حتى نهاية مرحلة النهضة . وهي المرحلة التي أظهرت التشققات الرئيسة في جسم وروح الكنيسة الغربية ، وأرست القواعد لحركة الإصلاح الديني (البروتستانتية) في أوروبا ، التي كان لها الدور الأبرز في تغيير الموقف المسيحي والنظرة الاجتماعية الأوروبية من اليهود . تعتبر هذه المرحلة كذلك نقطة الانطلاق لنمو المؤسسة الاستعمارية ، وتبلور المشروع الاستعماري ، الذي كان محدوداً في إطار حركة النهب التجاري لـ «العالم القديم» والاستيطان لـ «العالم الجديد» ، طوال مرحلة النشاط الاستعماري البرتغالي ـ الإسباني في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ولم يأخذ بعد نمط الهيمنة الحضارية الشاملة التي كانت ـ ولم تزل ـ سمة المشروع الاستعماري الحديث والمعاصر الأساسية . تحاول هذه الدراسة تقديم صورة للحظة التحول في التاريخ الأوروبي التي أتاحت فيما بعد للتقاطع الصهيوني ـ الإمبريالي أن يتبلور .

* * *

يتفق مؤرخو المسيحية على أن بولس «الرسول» كان أهم شخصية مسيحية في القرن الميلادي الأول . بل إن جزءاً كاملاً من العهد الجديد ، هو أعمال الرسل ، جعل مادته الرئيسة أعمال وبعثات ورسائل بولس[1] . ينحدر بولس ، الذي آمن

---

(١) K. S., Latourette,, A History of Christianity, (London:Eyre & Spottiswood Ltd., 1964), p. 68.

بالبشارة المسيحية بعد وفاة السيد المسيح عليه السلام، من عائلة يهودية تمتعت بالجنسية الرومانية. وفيما بعد، ومن خلال رحلاته إلى قبرص وآسيا الصغرى وإلى قلب الدولة الرومانية، ترك تأثيراً كبيراً على العقل المسيحي، إلى الدرجة التي يمكن أن يقال بها إنه كان الصانع الحقيقي لما يعرف اليوم بالمسيحية، وبشكل خاص المسيحية الغربية[١].

تصور بولس في مطلع حماسه الفائق لدعوة السيد المسيح، بعد عودته من دمشق، أن بإمكان اليهود من بني قومه أن يمروا بتجربة الإيمان التي مر بها، وأن ينتقلوا إلى صف الدعوة الجديدة. ولكن الصدود اليهودي العنيف في فلسطين ومحاولات بعضهم لاغتياله، ثم رفض تجمعاتهم في المدن الرومانية، الآسيوية والأوروبية على السواء، لما حمله بولس، كل ذلك أدى به في النهاية لأن يندفع بالدعوة إلى خارج التجمعات اليهودية. وقد برز من البداية خلاف في وجهة النظر بين التجمع المسيحي الأول (مجموعة القدس)، الذي انحدرت عناصره من يهود فلسطين، بما في ذلك الحواريون (الرسل)، وبين بولس ومجموعته ذات الأغلبية غير اليهودية.

كانت مجموعة القدس ترى أن إيمانها بأن عيسى هو السيد المسيح لا يعني هجرانها للقانون أو الشريعة اليهودية. واستمرت عناصرها في التعبد داخل المعابد اليهودية، معتبرة نفسها يهودية الدين والولاء بشكل عام، وإن كان ذلك ببعض الفروق عن بقية اليهود[٢]، وذلك في الوقت الذي بدأت فيه رؤية بولس في التطور نحو اعتبار السيد المسيح ذا طبيعة لاهوتية خلاصية، وهو ما اتضح في رسالته إلى أهالي ثيسالونيا. كان بولس يعتقد أن القانون (الشريعة) الذي يحكم على الإنسان بالموت لأنه لم يتبع تعاليمه هو قانون ذو قوة شيطانية، وأن هذه القوة قد هزمت وتم

---

(١) T. R., Glover, The Conflict of Religions in the Early Roman Empire, (New York: Cooper Square Publishers, Inc., 1925), pp. 155-156

(٢) T., Ling, A History of Religion East and West, (London:The Open University Macmillan Publishers Ltd., 1985), p. 154.

التغلب عليها بصلب السيد المسيح. ومن هنا جاءت رؤيته للمسيح كمخلّص، وجاء بالتالي افتراقه ومجموعته عن كنيسة القدس[١].

وقد أصيب معسكر بولس في سنة ٦٥ ميلادية بضربة بالغة إثر اعتقاله وإزاحته عن الساحة، وبدا وكأن مصير المسيحية كلها قد أصبح في يد مجموعة القدس (اليهودية)المسيحية[٢]. ولكن الدولة الرومانية ما لبثت، في تحركها ضد الثورة اليهودية في فلسطين، أن قامت بتدمير القدس في عام ٧٠ ميلادية. أدى ذلك إلى تقويض المجتمع اليهودي في المدينة، وإلى انهيار كنيسة (مجموعة) القدس، وإعادة ميزان القوة لصالح المسيحية غير اليهودية في شمال الدولة الرومانية. وبدا منذ عام ٧٠م وكأن المسيحية قد ولدت من جديد. وفي الوقت الذي انتصرت فيه رؤية بولس بالاستقلال عن اليهودية، تمت بشكل أو بآخر عملية التحام بين رؤية شخصية السيد المسيح التاريخية التي حافظت عليها كنيسة القدس، ورؤية بولس له كمخلص للعالم[٣]. وشيئًا فشيئًا تحرك الدين الجديد بعيدًا عن السياق اليهودي ودخل إلى عالم الهيلينية الرومانية.

مع نهاية القرن الميلادي الأول، كانت التجمعات المسيحية قد أصبحت في أغلبها مشكَّلة من عناصر غير يهودية، وأصبح بالإمكان رؤية المسيحية ـ على الرغم من جذورها اليهودية ـ حركة مستقلة، وليست فرقة دينية يهودية. ورغم أن أيا من الباحثين لم يستطع أن يثبت أن الكتب الأولى من العهد الجديد قد كتبت بالآرامية ثم ترجمت إلى اليونانية، إلا أن المؤكد أن انتشار العهد الجديد الأوسع في تلك الفترة كان بنسخ يونانية. وصار الدين الجديد قابلاً للتشكل طبقًا للعقلية الهيلينية اليونانية، خاصة في الجزء الشمالي من الدولة الرومانية[٤]، رغم أن هناك قطاعًا واسعًا من المتكلمين بالسريانية قد دخل أيضًا في الدين الجديد.

---

(١) Brandon, S.G.F., The Fall of Jerusalem and the Christian Church, (London: 2nd Edition, 1957).

وانظر أيضًا: Ling, Op. Cit., p. 155.

(٢) Brandon, Op. Cit.,p. 249.

(٣) Ibid, p. 250.

(٤) Latouretts, Op. Cit.,p. 75.

ولا خلاف في أن الاضطهاد الذي مورس ضد المسيحية في عقودها الأولى كان اضطهادًا يهوديا في معظمه، خاصة في الوقت الذي لم يكن قد اكتمل فيه الفصل بين الدين الجديد واليهودية، وبدا وكأن الفرقة المسيحية تسعى لتقويض أعمدة المؤسسة اليهودية. ولكن حملة الاضطهاد اليهودية تراجعت تدريجيا، مع ابتعاد المسيحية عن أصولها اليهودية، ليحل محلها الاضطهاد الروماني الرسمي، وذلك حين أخذ الدين الجديد في ابتلاع تجمعات رومانية بأكملها، بما في ذلك المعابد الوثنية القديمة ومهرجاناتها وتقاليدها[1]. وقد وصل الأمر إلى أن يكرس الإمبراطور ديسيوس (٢٤٩ - ٢٥٢م) كل موارد الدولة لإخضاع المسيحيين. واستمر الوضع بين مد وجزر إلى أن أصدر الإمبراطور قسطنطين في عام ٣١٣م قانون حرية العبادة للمسيحيين، وعامل قسطنطين في تلك المرحلة الديانة اليهودية على المستوى نفسه من المساواة مع الديانات الأخرى في الإمبراطورية[2]. في عام ٣٢٤م، خلف قسطنطين الإمبراطور ليسينيوس على رأس المقاطعات الشرقية؛ وأصبح بالتالي حاكمًا لكل الإمبراطورية الرومانية، حيث لاحظ الانقسام الثيولوجي الواسع بين مسيحي المقاطعات الشرقية، فدعا إلى مؤتمر عام لكل بطاركة الكنيسة، عقد في نيقيا Nicaea في عام ٣٢٥م، وترأسه قسطنطين شخصيًا. وقد انتهى المؤتمر إلى توحيد الموقف المسيحي الغربي الرسمي حول عدة مسائل، بما في ذلك طبيعة السيد المسيح وتاريخ وفاته.

ولا شك أن أهم نتائج الاعتراف الروماني الرسمي بالمسيحية، كان «رومنة» المسيحية الغربية، التي لم تبتلع في داخلها المناسبات الاحتفالية الرسمية فقط، ولكن أيضًا الهيكلية الرومانية الهرمية وروح التنظيم الروماني، وطبيعته القانونية والإجرائية[3].

وبالتحالف بين الكنيسة والسلطة، أصبح بإمكان المسيحية أن تصفي حسابات الاضطهاد مع اليهود. وتحت حكم قسطنطين (في مرحلته الثانية)، أصبحت

---

(١) Ibid, p. 81.

(٢) G. F., Abbott, Israel in Europe, (London: Curzon Press, 1971), p. 43.

(٣) Ling, T., Op. Cit., p. 181.

اليهودية تعتبر دينًا غير إلهي، ومُنع المسيحيون من التعامل مع اليهود «قتلة المسيح». وفيما كان يرحب بتحول اليهودي إلى المسيحية، عوقب بقسوة كل مسيحي تحول لليهودية، كما أعيد أحياء قانون هيديريان الذي منع اليهود من الإقامة في القدس، ولم يسمح لهم قسطنطين بدخولها إلا في ذكرى تدمير المعبد لإقامة مراسيم الحداد[١].

في عام ٣٦١م، تولى جوليان (حفيد قسطنطين) مقعد الإمبراطورية، ودار بروما دورة كاملة ضد المسيحية محاولاً إحياء التقاليد الوثنية، مزاوجًا بين عدائه للمسيحية والمسيحيين وانحيازه وتعاطفه الواضح مع اليهود واليهودية، إلى الدرجة التي حاول فيها بالفعل إعادة بناء المعبد في القدس[٢]. ولكن ما لبث جوليان أن قتل في حربه ضد الفرس في سنة ٣٦٣م، ومات مشروع المعبد في مهده. وفيما بعد، وبتولي الأباطرة المسيحيين للسلطة في روما، عادت أوضاع اليهود إلى التدهور في مختلف أنحاء الإمبراطورية، بدرجات متفاوتة بين منطقة وأخرى ومن إمبراطور إلى آخر، حتى سقوط روما في عام ٤٧٦م. غير أن المؤكد من حصيلة تلك القرون من حياة المسيحية الغربية أن العداء بينها وبين اليهود قد تكرس وتعمق، وبدأ في ترسيب تواريخه وأحداثه ومفاصله الخاصة. حتى إن بعض المصادر تدعي أن اليهود في شمال أفريقيا وإسبانيا تحالفوا مع جيش طارق بين زياد في عام ٧١١م في أثناء فتحه للأندلس ضد المسيحيين الأسبان[٣].

* * *

إن من الممكن تمييز ثلاث مراحل رئيسة في تاريخ العلاقة بين أوروبا المسيحية واليهود عبر الفترة بين عام ٥٠٠ إلى عام ١٥٠٠ ميلادية: الأولى، واستمرت من القرن السادس إلى الحادي عشر؛ والثانية، شملت قرني الحملات الصليبية حتى القرن الثالث عشر؛ والثالثة، وهي فترة عصر النهضة[٤].

(١) Abbott, Op. Cit., p. 43-44.

(٢) Ibid, p. 45.

(٣) Ibid, p. 60.

(٤) M. I., Dimont, Jews, God & History, (New York: Signet Books, 1962), p. 210.

كان لانهيار روما أمام الغزو البربري واختفاء الإمبراطورية عن الساحة، تأثير مهم على السياق التاريخي للمسيحية الأوروبية، إذ تقدم خلفاء بطرس (الرسول) من بطاركة روما (فيما بعد البابوات)، ليحتلوا المقعد[1]. لم يكن من السهل أن يفرض بطريرك روما سلطته على بقية البطاركة المسيحيين. ولكن دور البطريرك في الحفاظ على روما من الدمار في مراحل الغزو البربري الأولى، والنظر إلى روما كمهد لرفات بطرس وبولس، واعتبار مقعد البطريركية في روما قد احتل على الدوام بسلسلة متصلة ببطرس نفسه، كل ذلك ساعد في حسم الموقف لصالح بطريرك روما. ولكن المسألة الأكثر أهمية، أن سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية وتمزيق أوروبا بين الممالك والجند، لم يترك إلا المسيحية، وبالتالي كنيسية روما، كقوة موحدة وحيدة في أوروبا الغربية[2]. ولم يساعد هذا الوضع على تعزيز مواقع بطريرك روما فحسب، لكنه ساهم في إعطاء المسيحية الأوروبية في العصور الوسطى هوية هيلينية أيضًا.

كان صعود الإسلام في شرق وجنوب المتوسط، ثم تقدمه إلى إسبانيا، قد حول في نظرة المسيحية وطموحها للتوسع من مراكزها الأوروبية الجنوبية إلى شمال وغرب أوروبا. ففي سنة ٧٣٢م، استطاع الملك الفرنسي شارل مارتل في معركة بواتييه إيقاف الزحف الإسلامي إلى قلب أوروبا، وذلك في الوقت الذي كان فيه البابا غريغوري الثالث قد أدار ظهره نهائيا لإمبراطور الدولة الرومانية الشرقية، وبدأ في البحث عن دعم سياسي لسلطة الكنيسة. فدعا شارل مارتل لتولي سلطة روما وإعلانه إمبراطوراً، ولكن مارتل تجاهل الدعوة، إلا أن ابنه بيبين وافق بعد ١١ عامًا على أن ينصب ملكًا بسلطة بابا. وأخيراً في يوم عيد الميلاد لعام ٨٠٠م، نصب شارلمان حفيد شارل مارتل إمبراطوراً للدولة الرومانية المقدسة بسلطة البابا وكنيسة القديس بطرس في روما. وهكذا أعيدت فكرة الإمبراطورية إلى الحياة. ولكن الواقع كان أكثر تمزقًا من أن تستطيع قوة شارلمان السياسية توحيده. ولخمسة قرون

---

(١) H. A. L., Fisher, A History of Europe, (London: 1936), p. 172.

(٢) G., Leff, Medeival Thought: St. Augustine to Ockham, (London: 1958), p. 25.

قادمة، لم يكن هناك إمبراطور في أوروبا الإقطاعية أقوى من البابا نفسه، ولم تكن هناك مؤسسة قادرة على أن تُسمع صوتها عبر الحدود والقواطع الأوروبية مثل الكنيسة الكاثوليكية[1].

ولكن الكنيسة لم تكن لتبدي ذلك الاستعداد والحيوية لوراثة الدولة الرومانية لولا تلك القواعد الفكرية المهمة التي أرساها أوغسطين (٣٥٤ ـ ٤٣٠م)، قبل قليل من سقوط روما أمام غزوات القبائل الشمالية. ولا يكاد يوجد خلاف على أن هناك شخصية بعد بولس تركت أثراً في شمولية وأهمية الأثر الذي تركه أوغسطين على المسيحية الغربية. وضع أوغسطين باستمرار، وفي معظم نصوصه المكتوبة، الكنيسة الكاثوليكية في موقع سام ونهائي. وقد اعتقد أن موقف الله من الإنسان لا يمكن أن يعرف إلا من خلال الإيمان، فالإيمان هو الدليل إلى الحقيقة، وأن هذا الإيمان هو ما تعلمه النصوص المقدسة (الإنجيل) والكنيسة. وقال إنه شخصيا ما كان له أن يعرف الكتاب لو لم تعلن الكنيسة أنه الحق. بل إنه أكد بعمق على أن الكنيسة الكاثوليكية، كحقيقة مرئية موزعة في العالم، هي ببطاركتها استمرار لكنيسة الرسل. ورغم أنه اعتقد أن البطاركة، بما في ذلك بطريرك روما قد يخطئون، إلا أن الكنيسة الكاثوليكية هي جسد المسيحية، وخارجها لا يوجد خلاص[2]. كان أوغسطين يرى بالتالي، عكس العديد من معاصريه، أن نهاية الدولة الرومانية لا تعني انهيار قلعة النظام والحضارة؛ لأن مملكة الله ذات النظام الإلهي اللانهائي هي التي ستحل في العالم في النهاية. إن مؤتمر الكنيسة في نيقيا (٣٢٢م) الذي واجه بشكل خاص المسألة «الآريوسية» حول «بشرية المسيح»، ومؤتمر قلقدينيا (٤٥١م) الذي فصل الكنيسة الغربية عن الشرقية في المسألة «الزينونية» حول الطبيعة الواحدة أو الطبيعتين، كانا حجري الأساس في تشكل العقيدة الكاثوليكية. غير أن أوغسطين هو الذي أعطى الكنيسة قوتها ومبررها الفكري للصعود إلى كرسي السلطة بعد سقوط روما؛ لتصبح هي الحاكم الفعلي حتى عصر النهضة،

---

(١) Ibid, p. 30.
(٢) Latourette, Op. Cit., p. 175.

ولتكتسب: قوة الحرمان لمن خالفها، والاضطهاد لمن بحث عن خلاص خارجها، والمغفرة لمن دفع الثمن.

كانت المسيحية تدفع بحدودها شيئًا فشيئًا باتجاه الشمال والغرب خلال القرون التي تلت سقوط روما وانفتاح شمال وغرب أوروبا على جنوبها. ومع مطلع القرن العاشر، كانت قد وصلت إلى شمال ألمانيا؛ الدنمارك؛ السويد؛ النرويج؛ وأيسلندا. ولأكثر من قرن، حاول الصليبيون السويديون جهدهم لفرض المسيحية على فنلندا وأمام مقاومة فنلندية عنيدة. وفي عام ١١٥٥م، هُزم الفنلنديون هزيمة ساحقة على ضفاف «بايها غارثي»، وأتم الغزاة تعميد جنود الجيش الفنلندي بإغراقهم في البحيرة. اختفت أجسادهم في المياه العميقة، ولكن أرواحهم أنقذت على أية حال!

وفي هذا العالم المسيحي الواسع، حيث الكنيسة هي الرابط الوحيد، كان اليهود وحدهم يتعبدون بدين آخر، ويقيمون طقوسًا مختلفة. وفي عالم ارتبط فيه خلاص الإنسان بالكنيسة، كان اليهود وحدهم خارج هذه الكنيسة. وإذا كانت الكنيسة هي التجسيد الحي للمخلّص، ففي قلب الضمير المسيحي، كان اليهود هم قتلة المسيح. لكن واقع اليهود في تلك المرحلة من تاريخ أوروبا كان أكثر تعقيداً. فمن ناحية، كانت هناك عزلة واضطهاد ومذابح من وقت لآخر، ومن ناحية أخرى، كانت هناك حاجة حقيقية لوجودهم ضمن النظام الإقطاعي. وقد عمل الاثنان معًا: «الضمير» التاريخي المسيحي والحاجة الضرورية، على تحديد مواقع التجمعات اليهودية داخل جسم الدولة الرومانية المقدسة؛ حتى بدء الحروب الصليبية.

هكذا، حافظت الكنيسة في تلك المرحلة وبشكل عام على موقف لين من اليهود، مثّله إعلان البابا غريغوري في عام ٥٩١م، الذي أكد على منع إجبار اليهود على اعتناق المسيحية. كان البابا يأمل بذلك في تحولهم إلى المسيحية في النهاية عن إيمان صادق، ويتوجس في الوقت نفسه من تحولهم الزائف واندساسهم داخل الجسم المسيحي[١]. لكن ذلك لم يمنع من إبقاء المجتمعات اليهودية في المدن

---

(١) Dimont, Op. Cit., p. 215.

الأوروبية معزولة عن المسيحيين، وحظر الزواج المختلط، وفرض الممالك الأوروبية ضرائب باهظة على اليهود[١]. ساعد ذلك اليهود في المحافظة على حياتهم وقوانينهم وطقوسهم ضمن إطار من الحكم الذاتي غير المعلن، لكنه أعطاهم أيضًا صفة المجتمع القبلي المعزول، حيث يعلو ولاء جزء القبيلة في أخن (ألمانيا) وولاء جزئها الآخر في بابل على ولائها للدولة الرومانية. بيد أن الكوارث ما تلبث أن تقع عندما يصادف ـ مثلاً ـ احتفال اليهود بعيد خلاصهم مع أسبوع الآلام المسيحي؛ حيث تبدأ المذابح. بل إن التقاليد جرت في مدينة تولوز على أن يصفع المسيحي يهوديا في يوم الجمعة الحزينة [٢].

كان المجتمع الإقطاعي يقوم على ثلاث فئات اجتماعية أساسية: النبلاء الذين حملوا مسئولية الحرب والقتال والحكومة المحلية، والقساوسة الذين حملوا مسئولية الصلاة واللحمة الفكرية وحرسوا بوابة الكنيسة، والعامة من الخدم والعبيد الذين كان عليهم مسئولية الكدح والعمل في المزارع والمدن. لم تكن أوروبا قد ولدت بعد طبقتها البرجوازية النشطة من التجار، وقد ترك هذا المجال بالتالي لليهود[٣]. كان اليهود حلقة المال الرئيسة بين القصر ورعاياه، و «بنك» الشارع الوحيد. وفي تلك الفترة بالذات، بدأ المجتمع المسيحي الأوروبي في الربط بين اليهودي والربا، واستدعى ذلك بالتالي ربا الفريسيين في عصر السيد المسيح، بكل بما في الاستدعاء من انعكاسات دينية وأخلاقية.

كانت الحاجة لليهود هي التي شجعت شارلمان (القرن التاسع) على فتح المجال لهم للإقامة في أنحاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وخاصة على الاستقرار في مدنها، لاعتقاده بأن ذلك سيساعد على ازدهار التجارة والحرف. فانتشرت بالتالي مستعمراتهم ليس في ألمانيا فحسب، بل وفي بوهيميا وبولندا والأراضي السلوفاكية

---

(١) Abbott, Op. Cit., p. 63.

(٢) Ibid, p. 68.

(٣) Dimont, Op. Cit., p. 214.

أيضًا. وفي بعض الأحيان، كان الحكام يتدخلون لحماية اليهود من غضب العامة والكنيسة معًا، كما حدث في زمن لويس خليفة شارلمان، الذي جمع إلى جانب عطفه على اليهود وزواجه من يهودية اعتقادًا قويا بضرورتهم المالية[١].

ورغم الاضطهاد والمذابح المتكررة والعزلة الاجتماعية، أو ربما بسبب تلك العزلة، كان اليهود هم أحرار المجتمع الإقطاعي، في الوقت الذي كان فيه المسيحيون الأوروبيون من العامة هم سجناؤه، ولم تعاملهم الكنيسة ولا المؤسسة الإقطاعية معاملتها لغير المؤمنين. فلم يحارب اليهود حربًا شاملة معلنة، ولم يقتلوا كسياسة، ولم يجبروا على اعتناق المسيحية. ولعل هناك سببًا مهما لذلك يتعلق بأزمة الكنيسة ذاتها مع المسألة اليهودية: فقد كان هناك داخل الكنيسة ـ واستمرارًا لسياسة غريغوري ـ من يعتقد أن الليونة مع اليهود ستؤدي في النهاية لتحولهم إلى المسيحية، ذلك أن عدم تحولهم أو تجاهلهم سيشكل مأزقًا للدين المسيحي ذاته. فتجاهلهم أو تركهم على دينهم يعني أن المسيح لم يكن عالميا، بينما يعني التخلص منهم أنهم سينتهون بدون تصديقهم برسالة المسيح[٢]. وفي الوقت نفسه، اتخذت جميع الإجراءات التي تمنع اختلاطهم بالمجتمع المسيحي وتأثيرهم عليه. وبسخرية كاملة من التاريخ والدين اليهودي، طبقت المؤسسة الإقطاعية على اليهود قوانينهم التلمودية نفسها؛ فمنعتهم من أن يصبحوا حكامًا أو ملوكًا، أو أن يستلموا بأي شكل دفة المؤسسة الإقطاعية؛ (فهي بلاد مسيحية على أية حال). ولكن ما كان لهذا الوضع المزدوج أن يستمر إلا إلى بداية حقبة الحملات الصليبية على الشرق، حيث أخرجت الكاثوليكية أسوأ ما في جعبتها ضد اليهود، وضد أسوأ أدوارهم التاريخية على الإطلاق: الربا.

* * *

إذا ما أخذنا في الاعتبار الطبيعة المتغيرة للمسيحية الأوروبية، فقد كانت الحروب الصليبية في جوهرها حروبًا دينية. كانت حرب الكنيسة، عندما أصبحت الكنيسة

---

(١) Abbott, Op. Cit., p. 78-79.

(٢) Dimont, Op. Cit., p. 214.

على رأس المؤسسة الإقطاعية الأوروبية. ولا شك أن الكنيسة في نهاية القرن الحادي عشر كانت قد استوت على رقعة هائلة من أوروبا الغربية، وتلاشت ـ إن لم تكن قد انتهت ـ الحروب مع قبائل الشمال، التي اعتنق معظمها الكاثوليكية، وذلك في الوقت الذي بدأت فيه علامات الضعف والتفكك في الظهور على العالم الإسلامي. ولعل من الأسباب المباشرة للحروب الصليبية تلك الرغبة التاريخية الكامنة لدى الكنيسة في الاستيلاء على القدس من أيدي المسلمين، وحماية الدولة البيزنطية المسيحية الشرقية من السلاجقة وقوتهم المتصاعدة في شرق البوسفور، وبالتالي طموح البابا الهائل في إعادة توحيد الكنيسة، بعد أن تدهورت العلاقات بين الكاثوليك والكنيسة البيزنطية في القرن العاشر إلى أدنى مستوياتها. كما يمكن إضافة سبب آخر مهم إلى جملة الأسباب وهو بداية نمو المدن الإيطالية التجارية، وتطلعها لزيادة وتوسيع التعامل مع الأسواق الشرقية(١).

بدأت الحملة الصليبية الأولى بعد خطاب حماسي تحريضي ألقاه البابا أوربان الثاني في مجلس كليرمونت الكنسي (١٠٩٧م)، إثر توسلات للمساعدة والنجدة تلقاها البابا من الإمبراطور البيزنطي لدعمه ضد السلاجقة. وقد طالب البابا رعاياه الغربيين بالتحرك لدعم «إخوانهم الشرقيين وإنقاذ الأماكن المقدسة من أيدي الكفار»، في حين كان البابا يأمل أن يدعم هذا التحرك توسيع سلطات وهيمنة الكنيسة على مقدرات أوروبا(٢). في سنة ١٠٩٨م، وصلت طلائع الحملة الأولى إلى أنطاكية. وفي العام التالي، كان الصليبيون يرتكبون أكبر المذابح الدموية في تاريخ القدس، ويسيطرون على المدينة المقدسة بالسيف والدماء.

فشلت الحملة الثانية (١١٤٤م) في احتلال دمشق. وفي عام ١١٨٧م، حطم صلاح الدين الأيوبي القوات الصليبية في حطين، ودخل المدينة المقدسة. وفي ١١٨٩م، لم تنجح الحملة الصليبية الثالثة إلا في إعادة السيطرة على عكا، وهي

---

(١) Latourette, Op. Cit., p. 409.

(٢) T. A., Archer, & C. L., Kingsford, The Crusades, (New York: Putnam's G. P. & Sons, 1894).

الحملة التي شارك فيها ريتشارد قلب الأسد[1]. وبقي حلم إعادة السيطرة على القدس يحوم على أعتاب روما حتى حرك البابا أنوسنت الثالث ـ أهم باباوات القرون الوسطى ـ الحملة الرابعة على مصر في عام ١٢٠٢م، لتحطيم قاعدة الدولة الأيوبية الرئيسة. ولكن طموحات تجار البندقية في توسيع نفوذهم التجاري إلى العاصمة البيزنطية في القسطنطينية Constantinople حَوَّل مسير الحملة إلى الدولة البيزنطية (الشقيقة) حيث سقطت عاصمتها في يد الصليبيين في عام ١٢٠٤م. وحتى إعادة عكا إلى يد المسلمين في عام ١٢٩١م، لم يكن لأي من الحملات الصليبية الأخرى أثر بارز.

كان من أهم نتائج الحروب الصليبية على الكنيسة والمجتمع الأوروبي المسيحي، أنها غيرت من التوجه المسيحي تجاه الحرب. فبعد أن أصبحت المشاركة في هذه الحروب مباركة ومقدسة من الكنيسة وبطاركتها، أصبحت الكنيسة ـ بالتعبير الأوغسطيني ـ تسعى لإقامة مملكة الله بوسائل وأدوات مملكة الأرض، إضافة إلى تنشيط روابط الرهبان الدومينيكان والفرنسيسكان في حركة تبشيرية واسعة خارج أوروبا وفي حرب شرسة ضد من أسمتهم الكنيسة بالهراطقة، وكفار الشمال، واليهود معًا[2]. وفي مناطق أخرى من أوروبا، كان للحروب الصليبية دور رئيس في الربط بين فلسطين والمسيحية، وفيما بعد بين اليهود وفلسطين والمسيحية[3].

لقد أصبحت الحرب ـ بمفهومها الكنسي المقدس ـ بفعل حقبة الحروب الصليبية عميقة في الضمير الأوروبي. ولم تقتصر هذه الحروب بالتالي على المناطق المقدسة في فلسطين، وإنما شملت معظم الشرق الإسلامي، والدولة البيزنطية المسيحية، والكفار البروسيين في الشمال الأوروبي. وفي سياق التصاعد الهائل في المشاعر المسيحية، طالت الحرب اليهود أيضًا لأسباب اقتصادية ودينية معًا، كما استغلها

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:
Ainbroise, The Crusade of Richard Lion-Heart, Translated into English by Hubert, M. J., (New York:Columbbia University Press, 1941).

(٢) Villehardouin and DeJoinville, Memoris of the Crusades, Everymen's Library 333, (New York: Dutton, E.P. & Co. 1908); Latourette, Op. Cit., p. 413

(٣) B. W., Tuchmann, Bible and the Sword, (London: Macmillan,1983), p. 53.

الكرسي البابوي لتصفية خصومه في مختلف أنحاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة. فيما يتعلق باليهود بشكل خاص، أشارت بعض المصادر إلى أن ١٠٠ ألف منهم قد قتلوا في أوروبا أثناء فترة الحروب الصليبية[1]. طورد اليهود في أثناء الإعداد للحملة الصليبية الأولى، وذبحوا في معظم أنحاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة، خاصة في ألمانيا وفرنسا، وكان السبيل الوحيد لإنقاذ أحدهم من الموت هو التحول إلى المسيحية. ففي فرنسا ومنذ نهاية القرن الثاني عشر حتى منتصف القرن الثالث عشر، شهدت عدة مناطق فرنسية تعميداً بالقوة لأطفال اليهود وفصلهم بعيداً عن آبائهم، كما أحرقت العديد من المعابد اليهودية. وفي ألمانيا لم يختلف الوضع كثيراً، حيث صودرت أملاك اليهود وممتلكاتهم، وطردوا بالكامل من ڤيينا في ١١٩٦م؛ ومكلنبرغ في عام ١٢٢٥م؛ وفرنكفورت في عام ١٢٤١م؛ وبراندنبرغ في عام ١٢٤٣م؛ ونورمبرغ في عام ١٣٩٠م.

ولعل تولية أنوسنت الثالث للكرسي البابوي في ١١٩٨م كان نقطة تحول مهمة في حياة اليهود في أوروبا الإقطاعية. كان أنوسنت الثالث طموحًا، قويا، ولديه استعداد كبير لحسم العقبات في وجه سيطرة الكنيسة بأقصى عنف ممكن. وقد أشعل، بين قساوسة الكنيسة وبطاركتها وبين صفوف العامة كذلك، قدراً كبيراً من الحماس الديني والولاء للكنيسة، وذلك في وقت بدأت فيه الحملات الصليبية تثبت عدم جدواها وتراجعها. وقد ازدهرت في عصره فرق الرهبان الفرنسيسكان والدومنيكان، الذين قاموا بدور واسع في حمل رسالة وطموحات الكنيسة. وحركت الكنيسة حملة واسعة قادها الرهبان والقساوسة، ذبح خلالها الآلاف من الألبيجينيين الفرنسيين الذين اتهموا بالهرطقة. كما أثيرت مرة أخرى ـ وعلى نطاق شعبي واسع ـ مسئولية اليهود عن صلب السيد المسيح، بل علاقتهم بفرق الهرطقة المسيحية، بما في ذلك الألبيجينيين. وكانت لهذه الأجواء آثار مدمرة على اليهود أينما وجدوا. وفي عصر أنوسنت الثالث أيضًا، فرض المجلس الكنسي الرابع في لاتيران (١٢١٥م) على اليهود أن يعلقوا شارة صفراء لتمييزهم عن غيرهم، كما أقر المجلس منع اليهود من استلام أي منصب ذي قيمة في الدولة أو بلاط الملوك، إلى

(١) Dimont, Op. Cit., p. 220.

جـانب حظر ظهـورهم في الشـوارع في أثناء أيام الفـصح، وإجـبـارهم على دفع ضرائب سنوية باهظة للكنيسة تُسلم في يوم الفصح ذاته(١).

ثمة عاملان رئيسان يمكن أن يعزى إليهما تصاعد الكراهية والاستباحة لليهود في أوروبا الكاثوليكية في تلك الحقبة. أولهما: ذلك التوجس المسيحي التقليدي من كل ما هو خارج الكنيسة. في وقت اشتعلت فيه العواطف الدينية ومشاعر الولاء للكنيسة؛ وأعيد بالتالي التركيز على اليهود باعتبارهم قوة الاجتماعية الوحيدة - داخل أوروبا الكاثوليكية - التي ما زالت ترفض الاعتراف بالخلاص الكنسي، إضافة إلى التذكير بجريمتهم ضد السيد المسيح. أما السبب الثاني والذي لا يقل أهمية عن الأول، والذي سيبقى ليرافق النظرة إلى اليهود لعدة قرون، فكان دورهم في تركيز الثروة والإقراض الربوي. وكان اليهود قد توسعوا توسعًا كبيرًا في نشاطاتهم المالية الربوية، بعد منعهم من الانتساب للروابط التجارية والحرفية (The Guilds) التي كانت تحمل صفة دينية إلى جانب صفتها النقابية(٢).

لم تكن أوروبا قد وصلت بعد إلى ما تسميه الآن «عقلنة» التجارة، بل كان الإقراض لأغراض تجارية نادراً. وكقاعدة، كان اللجوء للاستدانة يتم تحت ظروف طارئة ويتم التحكم في النسبة الربوية طبقًا للضرورة والحاجة وظروف الاستدانة. ورغم أن الوجود والدور اليهودي الربوي كان قد تكرس لدى القصور الملكية منذ ما قبل الحروب الصليبية، إلا أن تلك الحروب قد صعدت من اعتماد الملوك عليهم. ومع تزايد الاعتماد على اليهود ورعاية الأمراء للنشاط الربوي اليهودي، كان السخط الشعبي ضدهم يتزايد؛ حتى ساد الاعتقاد بأن ممارسة الحرب تحت راية الصليب هي الوسيلة الأفضل للتخلص من الديون المتزايدة المستحقة للمقرضين اليهود(٣). وكانت الاستجابة الكنسية للسخط الشعبي واضحة لا تخفى، فقد

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول أوضاع اليهود في أوروبا المسيحية إبّان مرحلة الحروب الصليبية، انظر:
Abbott, Op.Cit., pp. 83-104.

(٢) Cambridge Medieval History, (Cambridge: Cambridge University Press, 1911), Vol. II, Chap. VII.

(٣) W. H., Lecky, History of Rationalism, (New York: Appleton, D. & Co., 1906), Part II, p. 266.

أصدر مؤتمر لاتيران الكنسي في عام ١١٣٩م قراراً بحرمان كل المرابين ومنع دفنهم كمسيحيين، وحكم عليهم بالعار في حياتهم ومماتهم.

كان من أهم آثار الحروب الصليبية الداخلية على المجتمعات الأوروبية أن اضطر الأمراء والفرسان والملوك إلى رهن أملاكهم وأراضيهم وأحيانًا بيع زوجاتهم، من أجل توفير المال الضروري للتجهيز للحرب[١]. ومن ثم توالت تحت تلك الظروف القرارات الكنسية والملكية بالسيطرة على أملاك اليهود أو بإعفاء المحاربين من ديونهم أو فوائد الديون العائدة لليهود. ولعل أبرز مثال على ذلك كان القرار الكنسي الذي أصدره البابا يوجين الثالث في الحملة الصليبية الثانية (١١٤٤م)، بإلغاء الفوائد علي كل دين اقترضه مسيحي من يهودي، إذا التحق الأول بالحرب المقدسة.

كما شهدت الحملة الصليبية الثانية أيضًا تصاعدًا هائلاً في المشاعر الإنكليزية ضد اليهود، كل اليهود كجنس ربوي، حتى وصلت إلى مرحلة القتل الجماعي في مدينة أوكسفورد. ومع الاستعداد للحملة الثالثة في عام ١١٩٠م، وفي ظل تتويج الملك ريتشارد قلب الأسد، كانت هناك موجة استئصال حقيقية تدور ضد اليهود في إنكلترا. وفي نهاية الأمر، أصدر الملك إدوارد الأول في ١٨ تموز/ يولية في عام ١٢٩٠م أمرًا بالاستيلاء على كل أملاك اليهود وإخراجهم جميعًا من مملكته قبل عيد «كل القديسين»، وقرر إعدام كل من يقبض عليه في البلاد بعد ذلك التاريخ[٢]. وكان الملك الفرنسي لويس التاسع، قبل ذلك بأربعين عامًا (١٢٥٣م)، قد أرسل مرسومًا ملكيا لفرنسا ـ في أثناء وجوده في فلسطين ـ بطرد كل اليهود من مملكته ما عدا أولئك الذين سيلتحقون بالتجارة الشرعية والحرفة[٣]. كان الملك، وهو يخوض حرب خلاصه الروحي ضد المسلمين، يريد أن يؤكد ذلك الخلاص بالقضاء على جرائم اليهود البشعة وإصرارهم على رفض الكنيسة، «مملكة الرب في الأرض وبوابة الخلاص».

* * *

(١) انظر العديد من القصص والأحداث المماثلة:

J. C., Dansty, The English Crusaders, (London:, 1849).

(٢) Michand, J.F., History of the Crusades, (London: 1852), Book VI.

(٣) Abbott, Op. Cit., p. 113.

بدأ نظام من المدارس الملحقة بالكاتدرائيات الكبرى يظهر في شمال أوروبا في القرن الحادي عشر، وكان أهمها على الإطلاق مدرسة باريس. تحولت هذه المدارس فيما بعد إلى جامعات، وأصبحت مراكز للعلوم والآداب الأوروبية. في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، كانت تلك المدارس تتميز بمعلميها، أفرادًا أو مجموعات قليلة من البارزين، وفيها نشأ الفكر المسيحي المدرسي الذي كان محور اهتمامه الرئيس مسائل الوحي والإيمان والعقل. ومن أهم المدرسيِّين في القرن الحادي عشر أنسلم Anselm الذي عاش من ١٠٣٤ إلى ١١٠٩م. وقد تلاه ألبرتوس ماغنوس (١٢٠٦ ـ ١٢٨٠م)، ولكن أهمهم على الإطلاق، والذي ترك أثرًا على الكنيسة كما لم يترك أيٌّ من المدرسيِّين جميعًا، كان توماس الأكويني (١٢٢٤ ـ ١٢٧٣م Thomas Aquinas)[1].

انتمى الأكويني لفرقة الرهبان الدومينيكان، ولكنه كان يعتبر نفسه ـ أساسًا ـ كاتبًا ومحاضرًا ومعلمًا أكثر من راهب أو قس. وقد درس في جامعة باريس، عندما كان ابن رشد أكثر شعبية بين مدرسيها من أوغسطين ذاته، فتأثر به إلى جانب تأثره العميق بالفلسفة الأرسطية. وفي ظل بروز الفلسفتين الإسلامية واليونانية في تحديهما للثيولوچية الكاثوليكية، جعل الأكويني من مهمته أن يوفق بين العقل (ضمن المنظومة الفلسفية اليونانية) وبين عقائد الكنيسة.

كانت أطروحة الأكويني الأساسية ترتكز على أن العقل والإيمان كليهما من صنع الله، ولا يجوز أن يكون هناك صراع أو تناقض بينهما؛ ولذا فما يمكن إدراكه بالإيمان (الوحي) لا بد أن تؤكده المعرفة، التي تتشكل عبر وعي الحواس للأشياء والظواهر التي يضعها العقل ـ بتفسيرها وتنظيمها ـ في إطار معرفي. ولا شك أن هذه هي النقطة الأساسية التي غادر فيها الأكويني والفكر المدرسي منظومة أوغسطين التي أكدت على دور الإيمان الوحيد. رغم ذلك، ولأن الأكويني كان

---

(١) لدراسة واسعة مفصلة حول المدرسيين، انظر:

B., Samelley, The Study of the Bible in the Middle Ages, (Oxford: Blackwell, Basil, 1952), 2nd Edition.

مسيحيا في جوهره و أهدافه، وكان الحفاظ على الكنيسة ـ ناهيك عن الإيمان بها ـ على رأس هذه الأهداف، فقد اتفق مع أوغسطين في «أن الإنسان عاجز عن إدراك الخير دون الرحمة والعطف الإلهيين»، لأن الإنسان يحمل الخطيئة في جوهره. كما ذهب الأكويني إلى أن الرحمة الإلهية قد تجسدت في السيد المسيح «الذي كان معلمًا ومسيحًا وراهبًا وفداء في آن واحد»[1]. قدم الأكويني قاعدة أيديولوچية قوية بمزاوجته بين العقل والإيمان، في مرحلة كانت قواعد الكنيسة الفكرية فيها على وشك الاهتزاز أمام الفلسفة اليونانية وآراء الفلاسفة المسلمين. لكن، وكما كانت كل الظواهر الإيجابية في مرحلة التحول الحرجة تلك من تاريخ الكنيسة الغربية، كان الإيجابي يحمل في داخله السلبي. ففي مطلع عصر المدرسيين كان «أنسلم» يحاول أن يضع العقل في خدمة الإيمان، وعندما جاء الأكويني جعلهما شريكين متسقين، ولكن القرن التالي سيشهد افتراقهما، وذهاب كل منهما في طريقه[2].

كان الرجل الذي تجرأ على الدفع لذلك الاتجاه هو أيضًا مسيحي مؤمن، ولكن بطريقة أخرى. ولد وليام أوف أوكهام (١٣٠٠ ـ ١٣٤٩م) في سري بجنوب إنكلترا، وانتمى لطائفة الفرنسيسكان. وفي عام ١٣٢٤م حين كانت البابوية في مرحلة انتقالها إلى أفينغتون الفرنسية، اتهم بمعاداة الأصول العقائدية الكنسية فهرب من فرنسا إلى ألمانيا، حيث قضى بقية عمره محاربًا لعقائد الكنيسة ومعاونًا للملك الألماني في عدائه وتنافسه مع البابا. كان أوكهام تجريبيًا ـ بمقاييس عصره ـ يؤمن بأن المعرفة لا تتم عن طريق الصياغة العقلية لملاحظة الأشياء وعلاقاتها، ورفض بوضوح الفكرة الميتافيزيقية عن العالم، وبالتالي أطروحة الأكويني في إمكانية معرفة الله عن طريق أدلة من العالم الطبيعي. وقال أن الإيمان بالله هو محض معرفة إيمانية بحتة لا علاقة للعقل بها، موضحًا أن «الحدود التي ينتهي عندها العقل هي بداية قوة الله المطلقة المسئولة عن كل ما هو قابل للتحقق، وهكذا تظهر تلك القوة إلى أية درجة هي غير معروفة وغير مؤكدة الوجود»[3]. والمهم أن أوكهام لم يكن

(١) N., Smart, The Philosophers and Religous Truth, (London: 1946), p. 94.

(٢) Ling, Op. Cit., p. 282.

(٣) Leff, Op. Cit., p. 290.

وحيداً، فقد وجدت آراؤه العديد من الأتباع والمريدين داخل الإمبراطورية الرومانية المقدسة وفي إنكلترا.

كانت اتجاهات المدرسيين بمثابة إشارة واضحة على بدء الصدام بين مرجعية الكنيسة الفكرية والعالم الجديد الذي انفتح عليها بعد الحروب الصليبية. ورغم أن شمس المدرسيين قد غابت سريعاً مع إهلالة عصر النهضة في منتصف القرن الرابع عشر، إلا أن ليبرالية وتحلل عصر النهضة وغرورها الإنساني ما كان ممكنا أن تتبلور دون ذلك الاهتزاز المعرفي في التراث الأوغسطيني للكنيسة. لقد بدأ التحدي لصيحة عالم القرون الوسطى: «كنيسة واحدة وإمبراطور واحد لكل البشر»، صيحة الأحادية المتعسفة التي جرّت الكوارث على الكنيسة.

بدأت أوروبا تستقبل من جديد تراثها اليوناني الفلسفي في ترجماته العربية ابتداء من القرن الحادي عشر، إما عن طريق طلابها الذين درسوا في الأندلس، أو عبر الكتابات الفلسفية العربية الإسلامية ذاتها لابن سينا والفارابي والغزالي ثم ابن رشد. وكان لهذه الكتابات، إضافة لآثار ابن ميمون اليهودي الأندلسي أثر كبير على المدارس الكنسية. كما أن الحروب الصليبية أصابت أوروبا بصدمة ثقافية وحضارية، وأظهرت إلى أي حد كانت الكنيسة تعيش العزلة، وإلى أي حد كان المجتمع الأوروبي يعيش الانحطاط، مقارنة بالعالم الإسلامي[1].

سعى باباوات العصور الوسطى المتأخرة لتوكيد سلطاتهم وتوسيع مملكتهم وإحكام قبضة الكنيسة، بشكل لم تحاوله حتى الإمبراطورية الرومانية ذاتها في العصور القديمة. وتوسع بذلك جهاز الكنيسة، بكرادلته ورهبانه وقساوسته ومدارسه وكنائسه. ومع التوسع، ازدادت الحاجة المالية للمؤسسة، وتراكمت الضرائب على الشعوب والإقطاعيات. وأصبح المال مصدر رفاه وفساد في أوساط الكنيسة وقطاعات مرتزقتها، ومصدر شقاء وتذمر للشعوب الأوروبية. انتهى عصر البابوات الأقوياء، حتى وصل إلى الكرسي البابوي زناة، بأولاد غير شرعيين وعشيقات، وانحدر الكرسي البابوي إلى مستوى باباوات يشجعون وثنية عصر

---

(١) Latourette, Op. Cit., p. 495-498.

النهضة ويجارونها، أو باباوات يبيعون مراكز الكنيسة شرهًا للمال الذي أصبح حكرًا عليهم وعلى عائلاتهم. وفي الصراع مع أمراء الإقطاع وملوكه، بدأت الكنيسة في خسارة الجولة تلو الأخرى؛ وفقدت بالتالي مصادر قوتها المالية والسياسية. وحتى دوائر الطوائف الرهبانية التي أسست لتمثل ذروة الاحتذاء بالأخلاق المسيحية وبداية تحقق حلم بولس في إقامة «مملكة الرب»، أخذت هي الأخرى تفقد عمادها الأخلاقي وانتشر داخلها الفساد في أبشع صوره. وعندما تجرأ ميكافيلي (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧م) في نهاية عصر النهضة على كتابة «الأمير»، كان بذلك يظهر مقدار ازدراء وتجاهل العقل الأوروبي للكنيسة وقيمها وأخلاقها[(١)].

وما كان قد أصبح مثارًا للسخرية، أن الكنيسة استمرت في التركيز على الدعوة لموت جيد وتجاهلت تحسين حياة رعاياها. في نهاية المرحلة التي امتدت من عام ٩٥٠ إلى عام ١٣٥٠م، أصبح واضحًا كذلك أن الإنسان الأوروبي لا يزال بعيدًا عن حالة «الامتلاء بالمسيح» التي بشر بها بولس. كما أن ذلك الانتظار لـ «مملكة الله» على الأرض أصبح انتظارًا بلا أمل، وأن تلك القوة الهائلة للنص (الكلمة) التي جاء بها السيد المسيح كانت لم تزل تعبر عن ذاتها في قنوات أرضية، وليست سماوية. ولم تكن المؤسسة الكنسية إلا صورة أسوأ لخَيبة أمل المجتمع في إمكانية تحقق النبوءات. وأصبح التناقض بين المثال والواقع صارخًا إلى درجة الإحباط، لدى الأفراد والمجتمع والكنيسة معًا. ولم يكن لتداعي تأثير النظرية أن ينتظر إلا طوفان النهضة ليقوض دعائمها[(٢)]. ساهمت الحروب الصليبية في تحرير عبيد الإقطاع من التزاماتهم؛ دفعًا لهم نحو معارك الكنيسة المقدسة. وبعد نهاية الحروب، رفض العبيد العودة إلى المزارع، وبدءوا في الاستقرار في المدن التي تضخم حجمها، كما اتسع بشكل خاص الدور التجاري والبحري للمدن المتوسطية الجنوبية بسبب الحرب[(٣)]. وبارتفاع حدة الصراع بين البابوات وملوك وأمراء

---

(١) Ibid,P. 624-641.

(٢) H. J., Randall, The Creative Centuries, (London: Longmans, 1974), p. 285. and Latourette, p. 595-597.

(٣) Dimont, Op. Cit., p. 217.

الإقطاع وبروز النزعات القومية الاستقلالية، وجد الملوك في البرجوازية التجارية الصاعدة للمدن حلفاء ضد الكنيسة ومركزيتها؛ مما أطلق دور هذه المدن إلى مداه الأخير، حتى أصبحت هي المراكز الكبرى للعصر الجديد. وساهم في دعم روح الحركة الجديدة ضد روح الكنيسة أن أوروبا عرفت، قبل قليل من عصر النهضة، المنظار الحديث، الذي بدأ في كشف عالم مخالف لعالم الكنيسة الأسطوري. كما عرفت البوصلة التي فتحت أمامها طرق البحار نحو شعوب وحضارات وثقافات أخرى، مما أدى لدحض جغرافية الكنيسة التي صورت العالم مسطحًا، وموزعًا بانتظام حول مركزه في القدس وتحيط به المحيطات، ترتفع فوقه السماء بنجومها وشمسها لإضاءته، وفوق ذلك الرب، وفي عمقه البعيد جهنم وعلى رأسها أمير الظلام. وإلى جانب ذلك كله، كانت الطباعة وصناعة الورق قد انتقلت لأوروبا على أيدي المسلمين؛ مما كسر احتكار المعرفة الجديدة سواء على المستوى الجغرافي أو على المستوى المؤسسي(١).

عصفت تيارات العصر الجديد بروح الكنيسة وجسمها معًا. كانت مرحلة النهضة، مرحلة تاريخية ذات ظواهر متعددة ومعقدة التركيب، شملت الفكر الديني والفلسفي، الآداب والتجارة، العمارة والعلوم. وما يهم سياق البحث هنا هو ما تعلق أساسًا بتأثيرها على المنظومة الفكرية والفلسفية التي سادت في القرون الوسطى. ولعل أهم ظواهر مرحلة النهضة الفكرية كان نمو التيار الذي عرف بتيار الحركة الإنسانية Humanism الذي خط معالمه الأولى بترارك (١٣٠٤ ـ ١٣٧٤م)، وعكس نظرة جديدة للعالم والإنسان. فبعكس رؤية القرون الوسطى الكنسية الزائفة الممتلئة بالزهد Asceticism واحتقار العالم، أبدى التيار الجديد إعجابًا بالعالم كما هو، ونظر للإنسان نظرة ممتلئة بالثقة، بل وبالغرور أيضًا. كان الفكر المدرسي قد أفسح في الوعي الأوروبي ـ ولأول مرة ـ دورًا للعقل الإنساني وشراكته للإيمان في معرفة العالم واستيعابه، وأوحى ـ أيضًا لأول مرة ـ فكرة انتظام العالم وخضوعه لقوانين دقيقة، وأنه ليس مجرد عالم مبعثر. وجاء فكر

---

(١) Randall, Op. Cit., p. 256-263.

النهضة ليؤكد ـ بإطلاقية لا مثيل لها ـ على قدرة الإنسان على فهم العالم ومعرفته، دون حاجة للكنيسة وتراثها المعرفي. بل تم بشكل احتجاجي متعمد وصارخ، تجاهل عالم الكنيسة، وخلاصها، وفدائها، وبعثها، سوية. أصبحت أعمال ڤيرجيل وهوميروس هي مصدر الإلهام الأساسي للإنسانيين، وليس تاريخ الرسل والقديسين. كما أصبح الجمال الإنساني معبراً عنه في التماثيل اليونانية، مرجعًا للفن والدهشة والإعجاب. وإلى جانب محاولات إحياء فن العمارة الروماني ـ اليوناني، وصف الإنسانيون عمارة القرون الوسطى بالقوطية، قاصدين بذلك بربريتها، احتقاراً وحطا من قيمتها[١].

كان بترارك شاعراً وناقداً ومفكراً، وقد قدم لعصر النهضة المثال والطريقة معًا، ومن هنا جاءت أهميته. غرق نصه في استعراض الثقة الإنسانية، في بيئة واسعة من الحرية الفكرية والأخلاقية، كما ذهب بعيداً في قلب التراث اللاتيني الذي اعتبره تراثه أيضًا[٢]. وبعده أصبح تعلم الإغريقية والبحث في تراثها سمة لكل عصر النهضة، مما دفع بالروح النقدية خطوات أخرى، وفتح آفاقًا فلسفية جديدة، بل حرك عقلية الكشف والبحث الرياضي والفلكي، كما أخضع النص المسيحي ذاته للتحليل والنقد. لمَ لا وقد كانت الإغريقية هي لغة بولس نفسه[٣]. لكن أهم التحديات التي فرَضتها مرحلة النهضة على الكنيسة كانت في بدء تأسيس نظام التعليم الحديث المتمثل في المدارس النظامية القائمة على فكر وثقافة حركة التيار الإنساني والمنفصلة عن الكنيسة. لقد بدأت عملية «علمنة» التعليم، وفقدت الكنيسة بالتالي أداتها الرئيسة في ربط الإنسان الأوروبي بروحها ومرجعيتها[٤].

مهدت مرحلة النهضة بفكرها وتحديها للكنيسة السبيل للحركة البروتستانتية (ما يعرف بحركة الإصلاح الديني)، التي وجهت الضربات الأخيرة لروح وجسم

---

(١) Latourette, Op. Cit., p. 605.

(٢) Randall, Op. Cit., p. 286.

(٣) H. J., Maine, Village Communities, The Rede Lecture, (London: 1875), p. 338, cited in: Randall, Op. cit., p. 288.

(٤) Cambridge Modern History, (Cambridge: Cambridge University Press, 1902), Vol. I, p. 556

الكنيسة الكاثوليكية، المرجع الوحيد وأهم سلطة في أوروبا لعدة قرون. وقد وضع ثلاثة من مفكري عصر النهضة الجسور الرئيسة التي بنى عليها لوثر وكالفن أطروحاتهم التي كان لها أبلغ الأثر في تاريخ الكنيسة وتاريخ أوروبا، وكذلك الموقف من اليهود والمسألة اليهودية.

كان أول هؤلاء روشلين Reuchlin (١٤٥٥ ـ ١٥٢٢م)، الذي عاش في ألمانيا، حيث عبرت حركة النهضة عن ذاتها بصبغة دينية أكثر من صبغة روح النهضة الإيطالية. كان روشلين يتحدث العبرية بطلاقة، وتأثر بشكل كبير بالآداب العبرية، خاصة فلسفة الكابالا التي حملت النصوص العبرية (الصوفية) الرهبانية. وقد دافع بجرأة عن التلمود والفكر اليهودي والارتباط المسيحي ـ اليهودي. ولعل أهم أثر تركه في ألمانيا ـ حيث عاش لوثر معاصراً له أيضًا ـ أنه أعاد العبرية إلى المحيط المسيحي الأوروبي بعد غياب دام ١٥ قرنًا. زار روشلين إيطالية، وتأثر بالنهضة الإيطالية وحركة إحياء اللغة والفلسفة اليونانية، ونقل ذلك إلى ألمانيا، كما تأثر باتجاهات حركة التيار الإنساني، إلا أنه استمر مسيحيا متدينًا[١].

ويقف إلى جانب روشلين، ولكن بطريقة أخرى، ديسيديروس إراسموس Erasmus (١٤٦٦ ـ ١٥٣٦م)، الذي ولد في روتردام، ورغم ترسيمه قسيسًا، إلا أنه اختار أن يعمل كأكاديمي ومعلم. وقد طاف في حياته معظم البلدان الأوروبية، بما في ذلك بلچيكا وفرنسا وسويسرا وألمانيا وإنكلترا، حتى ليكاد أثره يظهر في كل هذه البلدان معًا. وكان أهم أعماله على الإطلاق طباعة العهد الجديد بنسخته اليونانية لأول مرة في عام ١٥١٦م، وكان يأمل أن يستطيع ترجمة الكتاب المقدس لكل اللغات الأوروبية، كاسراً بذلك تقاليد الكنيسة[٢]. ولا شك أن إراسموس كان مسيحيا في جوهره، ولكنه كان مهمومًا بإصلاح الكنيسة، فدعا إلى إحياء القيم المسيحية الأخلاقية وإلى السلام في أوروبا، كما أكد على دور العقل المستقل

(١) Dimont, Op. Cit., p. 218.

وانظر أيضًا حول حياته وأعماله مقالتين في:

S. A., Hirsch, A Book of Eassays, (London: Macmilan, 1905).

(٢) Cambridge Modern History, Op. Cit., Vol. I, p. 571.

والفاعل باتجاه تحسين وضع الكنيسة والمجتمع . ولكنه في كتابه الساخر The Praise of Folly ، سخر من حياة وسلوك الجميع ، ابتداء من البابا والكرادلة ، إلى النبلاء والفلاسفة والرهبان والتجار ، حتى أدنى طبقات المجتمع[١] .

كان الثالث من المجموعة التي مهدت في تلك المرحلة لحركة الإصلاح الديني هو چون وايكليف John Wyclif ، الذي سبق كلا من روشلين وإراسموس تاريخيا ، لكنه كان أبلغ أثرًا منهما ، خاصة في إنكلترا . وفي السنوات العشر الأخيرة من حياته ، أثار أكبر العواصف الفكرية ضد القواعد الأساسية للكنيسة الكاثوليكية . لم تؤكد المصادر[٢] تاريخًا دقيقًا لولادته ، ولكن المعروف أنه كان من مواليد يوركشاير في شمال إنكلترا ، وأنه تلقى تعليمه في أكسفورد ، ثم أصبح أشهر مدرسيها ، في وقت كانت تعتبر فيه أهم جامعة في أوروبا بعد جامعة باريس . كان وايكليف يعتبر مرجعًا في فكر وتعاليم المدرسيين ، ومات في عام ١٣٨٤م بعد أن أصبح علمًا دراماتيكيا في كنيسة القرن الرابع عشر . ولا شك أن الكنيسة ـ في تلك المرحلة ـ انحدرت لأدنى مستويات فسادها . وبوجود البابا في أثفنغتون الفرنسية ، ونظرًا لحياة البذخ التي كان يعيشها وكرادلته ، كانت إنكلترا ومعظم البلدان الأوروبية الأخرى ترزح تحت طائلة متطلبات البابوية المالية ، مما جعل لآراء وايكليف الأولى شعبية واسعة .

أعلن وايكليف أن الملكية ـ كل الملكية ـ هي حق لله يمنحها من يشاء من البشر مقابل طاعته وعبادته المخلصة ، فإن لم يلتزم الإنسان بذلك انتهى حقه في الملكية . ثم طبق تلك المقولة على مؤسسة الكنيسة ذاتها ، معطيًا السلطة المدنية حق إزاحة

---

(١) حول حياة إراسموس وأعماله ، انظر :

P., Smith, Erasmus: A Study of this Life, Ideals, and Place in History, (New York: Harper & Brothers, 1923).

(٢) حول حياة وأعمال چون وايكليف ، انظر :

G. M., Trevelyan, England in the Age of Wycliffe, (New York: Longmans, Green & Co., 1929); H.B., Workman, John Wycliffe: A Study of the English Medievals Church, (Oxford: The Clarendon Press, 1926), 2 Vols.

رجال الدين عن مواقعهم إن أساءوا استخدام ملكية الكنيسة. كما أكد وايكليف على أن البابا يمكن أن يخطئ، وأنه كشخصية اعتبارية غير ضروري لإدارة شئون الكنيسة. كما دعا لعزل البابا الدنيوي عن كرسيه. وحتى تلك المرحلة، رحب الملك جون أوف غاونت بدعوة وايكليف، ودعمه، وحماه في مواجهة بطاركة لندن وكانتربري. لكن تصاعد راديكالية وايكليف أبعدت القصر الإنكليزي تدريجيا عن الدعوة الجديدة؛ حتى وقف في المعسكر المضاد لها مباشرة.

في المرحلة الثانية، أصبح وايكليف في تماس مباشر مع أعمدة بنيان كنيسة القرون الوسطى، بتأكيده على أن خلاص الإنسان لا يعتمد على الكنيسة المرئية أو على وساطة القساوسة، بل على الانتخاب الإلهي المباشر. وأدان بالتالي الاعتقاد بالقديسين والأيقونات والآثار (المقدسة) والحج والزيارة، وشن حملة شعواء على فساد الرهبان والطوائف الرهبانية. وهكذا وصل إلى نقطة الفصل الحرجة. ففي عام ١٣٨٠م، قام بترجمة الكتاب المقدس إلى لغة عصره الإنكليزية، داعيًا إلى أن يتعرف القساوسة على النص تعرفًا لصيقًا، وأن يصبح الكتاب في متناول العامة لقراءته. وأعلن أن الكتاب المقدس هو السلطة الأعلى ولا سلطة تعلو عليه، (قاصدًا الكنيسة بالطبع). وبدأ في تشكيل قوافل من القساوسة غير المُرَسمين سماهم القساوسة الفقراء، للدعوة للمسيحية وضد فساد الكنيسة في كل مكان من إنكلترا، دون الحاجة للكنيسة ذاتها. وقد عرف أنصاره باسم اللولاردز Lollards.

في عام ١٣٨١م ثار الفلاحون الإنكليز ضد النبلاء والقصر من وطأة الضرائب المتزايدة عليهم، ورغم عدم وجود أدلة تاريخية تؤكد علاقة اللولاردز بثورة الفلاحين[1]، إلا أن النبلاء رأوا في الدعوة الجديدة خطرًا على الأمر الواقع. ورغم استمرار الحركة بعد وفاة مؤسسها، إلا أن بطريرك كانتربري أصدر إعلانًا في عام ١٤٠٩م بعدم شرعية نسخة وايكليف الإنكليزية من الكتاب المقدس وأمر بحرقها، كما حظر القساوسة غير المرسمين، وأطلق حملة واسعة ضدهم؛ مما أدى لإحراق بعضهم علنًا. وفي عام ١٤١٥م، أدان مجلس كونستانس الكنسي دعوة وأفكار

---

(١) Latourette, Op. Cit.,p. 665.

وايكليف مفصلاً ٢٦٠ تهمة ضده، وأمر بإحراق كل كتبه. وفي عام ١٤٢٨م، أمر البابا بإخراج عظامه من القبر وإحراقها وذرّها على مياه أقرب نهر.

لكن الشرارة رغم ذلك أطلقت، وفي داخل إنكلترا كانت حركة وايكليف والآثار التي رسبتها، أهم مقدمات حركة الانشقاق الإنكليزية عن الكنيسة الكاثوليكية في المرحلة البروتستانتية. أما خارج بريطانية، فكان أهم من تأثر بوايكليف هو چون هس John Hus (١٣٧٣م - ١٤١٥م) الذي أصبح عميدًا لكلية الفلسفة في جامعة براغ ودعا للأفكار نفسها التي دعا إليها وايكليف، بل أعاد طباعة ونشر كتبه، وجعله محور النقاش الفكري في بوهيمية. لكنه هو الآخر ووجه بدفاع الكنيسة الشرس عن بقائها، وأحرق في ٦ تموز/ يولية عام ١٤١٥م.

ارتبطت هذه الفترة، من نهاية حقبة الحروب الصليبية إلى مطلع القرن السادس عشر، بمواقف وحظوظ متفاوتة لليهود في أوروبا. ففي المناطق التي ساد فيها تيار النهضة، سواء بميوله الوثنية كما في إيطاليا أو بميوله الدينية كما في ألمانيا، كان هناك ازدهار واضح في حياة التجمعات اليهودية وارتخاء في قبضة الكنيسة وحملتها ضدها. ازدهرت المدن (الدول) الإيطالية بشكل ملحوظ في أثناء فترة الحملات الصليبية، وازداد نشاطها البحري والتجاري، وانتشر بالتالي التبادل والإقراض المالي الربوي، ولم يكن هناك من مبرر لأن يلاحظ الربا اليهودي بشكل خاص![1]. كما كانت إيطاليا مقسمة لعدة دويلات متنافسة فيما بينها، مما سمح لليهود بالانتقال من دويلة لأخرى، كلما اضطرتهم الحاجة لذلك. وفي ظل تلك الأجواء، لم يمنع الإيطاليون اليهود من الانتماء لمنظماتهم البلدية والصناعية والتجارية، بل عاملوهم إلى حد كبير معاملة متسامحة. ولكن أهم التطورات التي صاحبت تلك الفترة فيما يتعلق باليهود، تمثلت في ارتباطهم بتيار الحركة الإنسانية وبأجواء الانتعاش العلمي والثقافي السائدة.

---

(١) Lady Magnus, Outlines of Jewish History, (London: Vallentine, Mitchell & Co. Ltd,1963), p. 107.

فحيث تصاعدت روح العصر الجديد بمعارضتها للكنيسة وتناقضها مع تراثها وقيمها، كان هناك ميل واضح لكل ما هو غريب وخارج وحتى مستهجن من قبل المؤسسة الكنسية. وهكذا، لجأ العديد من رجال الدولة والعسكر لتعلم العبرية، مستهدفين التعرف على نصوص الكابالا اليهودية الصوفية؛ لاعتقادهم بأنها تضم حكمة أجيال وشعب كان ممنوعًا عليهم التعرف عليه لعدة قرون، فيما هو يسكن في جنباتهم. كما لعب اليهود بثقافتهم العربية دور الوسيط بين التراث الفلسفي الإسلامي واليوناني وبين مجتمع عصر النهضة، إضافة لدورهم في نقل تراثهم الميموني الأندلسي. ومع غروب القرون الوسطى، بدأت أوروبا تتجه أكثر فأكثر نحو عقلنة العلوم. ففي مجال الطب مثلاً، لم تعد شعوذة الكنيسة تكفي لعلاج الأمراض ووصف الدواء، وبرز الأطباء اليهود بشكل خاص في هذا المجال بما نقلوه عن العالم الإسلامي[١]. لكن وفي الوقت الذي دخل فيه اليهود إلى مراكز العلم والجامعات الحديثة الإيطالية، كان هناك أيضًا تأثر يهودي واضح بتقاليد ومفاهيم العصر الجديد، ولم يكن مستغربًا أن تدخل لكنيس يهودي لتجد عبارات الاحترام والتمجيد لـ «الربة المقدسة ديانا» منقوشة على الجدران. شهدت الجزيرة الأيبيرية آنذاك حركة إحيائية مسيحية قائمة على تقاليد الرهبنة والتقشف، وكانت طائفة الجزويت ذات سمات الانضباط العسكري قد تم الاعتراف بها من البابا منذ عام ١٣٦٧م[٢]. ولا شك أن خروج إسبانيا عن السياق العام لأوروبا، التي بدأت في التحلل من سلطة ومرجعية الكنيسة، يرجع أساسًا لاستمرار الحروب بين الأسبان والمسلمين في شبه الجزيرة الأيبيرية، تلك الحروب التي كانت استمرارًا للحروب الصليبية، وتجد حافزها وتغذيتها في الدوافع الدينية. وقد ساعد ذلك على أن تتفادى إسبانيا تيار النهضة، مما سيلقي أثرًا كبيرًا على تاريخها لعدة قرون قادمة.

---

(١) Abbott, Op. Cit., p. 182-195.

(٢) Latourette, Op. Cit., p. 655-659.

وفي ظل النجاحات العسكرية التي حققها الجانب المسيحي الأسباني على مسلمي الأندلس، سادت رغبة هائلة لدى الأسبان في جعل شبه الجزيرة مسيحية خالصة. فكانت هناك حملات دموية لإجبار اليهود ومن تبقى من المسلمين على اعتناق المسيحية؛ حتى اضطر بعضهم تحت أخطار الموت والإبادة لأخذ تلك الخطوة. ومع عام ١٣٨٠م، بدأ التضييق على كل اليهود الذين رفضوا التعميد، وأجبروا على فصل أحيائهم ومساكنهم عن الأحياء المسيحية. وفي عام ١٣٩١م، وفي حمى اضطرابات سادت أشبيلية وبرشلونة، قتل الآلاف من اليهود، ونهبت ممتلكاتهم، وأحرقت معابدهم. وازداد عدد معتنقي المسيحية منهم؛ حتى أصبح المتحولون طائفة كبيرة أطلق عليهم اسم المارانوس Marranos، التي كانت تعني الخنزير في لغة أسبانيا في القرون الوسطى، ذلك أن الإسبان لم يقتنعوا مطلقًا بصدق تحول اليهود للمسيحية. واستمر الوضع على تلك الحال لحوالي القرن.

في عام ١٤٦٩م، تزوج فرديناند وإزابيلا، وتوحدت بالتالي مملكتا الأرغون وقشتالة؛ مما أقام كيانًا أسبانيا قويا، ما لبث قبل نهاية القرن أن طرد المسلمين من آخر معاقلهم في غرناطة، بعد معارك دموية هائلة. لكن مسلسل الدم لم ينته. فتحت ضغط تصاعد المشاعر المسيحية للمنتصرين، طلب ملك وملكة أسبانيا من البابا في عام ١٤٨٠م تشكيل لجنة للبحث في عقائد المتحولين للمسيحية من اليهود والمسلمين، وهي ما عرف باسم محاكم التفتيش The Inquisiton. وافق البابا، وتشكلت اللجنة، التي قامت في سنوات قليلة بإحراق الآلاف من المسلمين واليهود. ويذكر أحد المصادر[1] أن ١٠ آلاف يهودي قد أحرقوا و عوقب ١٧ ألفًا عقوبات مختلفة بقرارات محاكم التفتيش. وفي عام ١٤٩٢م، لم تجد المملكة الأسبانية الجديدة بُدا من إخراج كل اليهود من أسبانيا، بعد أن أصبح من الصعب التفريق بين المتحولين إلى المسيحية وغير المتحولين منهم، ووجدت أدلة عديدة على أن التجمعات اليهودية تقدم الحماية والغطاء للمارانوس. وقد توزع المهاجرون

---

(١) انظر عرضًا سريعًا لتطورات أوضاع اليهود في أسبانية:

Lady Magnus, Op. Cit., p. 109-115.

اليهود على المدن الإيطالية وشمال أفريقيا والدولة العثمانية (حيث كان الإسلام يعاملهم أفضل معاملة)، وذهب بعضهم الآخر إلى هولندا. وسيكون لهؤلاء الأخيرين شأن كبير في التطورات اللاحقة على العلاقات الأوروبية اليهودية في القرون التالية.

أنشأت البرتغال أيضًا محاكم تفتيشها الخاصة بها، وما لبثت في عام ١٤٩٦م أن طردت اليهود جميعًا من أراضيها. وبعد ترحيل المسلمين في عام ١٥٠٣م ،لم تجد محاكم التفتيش عملاً تشتغل به، فبدأت التدقيق في عقائد المسيحيين أنفسهم، وانتشرت نار «التطهير» المسيحي في آلاف البشر وعبر معظم أوروبا.

يفسر مؤرخ يهودي(١) الحملة التي تصاعدت ضد اليهود في تلك الحقبة تفسيراً اقتصاديا، مشيراً إلى أن بروز طبقة التجار الأوروبيين حديثة التكوين أثار تنافساً بين الطبقة الجديدة والدور المالي لليهود في أوروبا. كما ذهب إلى أن طرد اليهود من إنكلترا في عام ١٢٩٠م لم يكن ليتم، لولا أن القصر والإقطاع الإنكليزي وجد مقرضًا ووسيطًا ماليا بديلاً لهم في التجار الإيطاليين والإنكليز الناشئين. ويبدو من الصعب تاريخيا توكيد هذه النظرية، بل إن الشواهد تشير إلى عكسها. فالنمو التجاري للمدن الإيطالية صاحبه تسامح واسع في التعامل مع اليهود، كما أن استقبال الهولنديين للمهاجرين اليهود من أسبانيا تزامن مع دخول هولندا إلى ساحة التنافس التجاري العالمية. كما أن من الصعب أن تجد في تاريخ إنكلترا - في نهاية القرن الثالث عشر - ما يؤيد وجود نشاط مالي ربوي واسع وملحوظ بين المسيحيين.

ورغم أن بالإمكان إرجاع تطورات العلاقة الأوروبية - اليهودية، حتى بداية القرن السادس عشر وبدء الحركة البروتستانتية، لعدة عوامل إلا أن العامل الأبرز كان هو الدين وسيطرة المؤسسة الكنسية على اتجاهات الفكر والاجتماع في الحياة الأوروبية.

* * *

(١) Dimont, Op. Cit., p. 224-225.

حافظ الفكر الكاثوليكي التقليدي - حتى بروز التحدي البروتستانتي للكنيسة الكاثوليكية في الربع الأول من القرن السادس عشر - على موقف ورؤية واحدة لليهود والمسألة اليهودية. ولم يكن هناك في الثيولوچيا الكاثوليكية مكان لمصالحة اليهود مع الكنيسة، دون اعترافهم بالمسيح وقبولهم التعميد والمسيحية كدين. ولم تكن هناك بالتالي فرصة حقيقية لأن تقبل الكنيسة بأية دلالات توراتية حول عودة اليهود إلى فلسطين أو حقهم في إعادة بناء دولتهم على الأرض المقدسة.

تجنب قادة الكنيسة الأوائل اعتماد النص التوراتي أو تداوله في الكنيسة أو المجتمع المسيحي، واستبدلوا بالنص مبادئ وشروحات ورؤى خاصة وضعوها له، فسرت إشارات التوراة نحو عودة اليهود إلى فلسطين على أن المقصود بها هو عودة الكنيسة الكاثوليكية ذاتها (إسرائيل الجديدة). وأكدت الرؤية الكنسية الرسمية على أن اليهود بارتكابهم للخطيئة ومعصيتهم لله، عوقبوا أولاً بالنفي البابلي، وبإنكارهم للمسيح ورفضه، عاقبهم الله مرة ثانية بالنفي النهائي، وكتب عليهم الشتات. وانتهت بذلك الأمة اليهودية إلى الأبد[1]. وفي أحيان أخرى فُسرت الإشارات التوراتية لعودة اليهود إلى فلسطين بأنها إشارات لعودتهم من النفي البابلي على يد سيروس في القرن السادس قبل الميلاد. كان هذا بالدقة المنهج الذي اتبعه أوغسطين في Civitate Dei أهم أساس للثيولوچيا الكاثوليكية التي ظلت سائدة حتى القرن السادس عشر. وقد فرقت كنيسة القرون الوسطى بذلك بين الأمة العبرية القديمة واليهود المعاصرين في شتاتهم الأوروبي، وعاملتهم بشكل منفصل عن النص التوراتي ودلالاته، مهماكانت تلك الدلالات[2].

لكن عاصفة الحركة البروتستانتية في القرن السادس عشر أطاحت بالكثير من ثوابت الكنيسة. فقد أطاحت أولاً: بمفهوم الكنيسة الواحدة، وأدت بالتالي إلى انقسام الكنيسة الغربية إلى عدة كنائس، حيث امتزج الديني بالقومي الصاعد

(١) R., Sharif, Non-Jewish Zionism, (London: Zed Press, 1983), p. 10.

(٢) L.I., Newman, Jewish Influence on Christian Reform Movements, (New York: AMS Press Inc., 1966), p. 19.

وبطموحات الاستقلال وتشكيل الدولة القومية الحديثة. كما أطاحت الحركة الجديدة ثانيًا: بحق الكنيسة الكاثوليكية الوحيد في احتكار تفسير النص وتحديد الرؤية المسيحية. وقد عبر لوثر عن ذلك قائلاً بأن لا شيء يعلو على النص (الكتاب المقدس)، وأنه يعلو على الجميع ومن حق الجميع في وقت واحد: كرادلة وبطاركة وعامة. وفي حمأة الجدل الذي ثار حول هذه المسألة، تمت عملية إحياء النص التوراتي، الذي أعيد للحياة كاملاً، كتحد للكنيسة الكاثوليكية وعماد آخر للكنيسة الجديدة. كانت المسيحية الغربية قد دارت بذلك دورة كاملة، وعادت لأصولها اليهودية. وبإحياء النص التوراتي وترجمته للغات الأوروبية المتعددة، بدأت النظرة لليهود في التغيير تدريجيا، بل أصبحت نبوءات التوراة وأساطيرها جزءًا أساسيا من ثقافة وضمير العصور الحديثة. أما المتغير الثالث الذي جاءت به «حركة الإصلاح الديني»، فكان في قبول كالڤن للمعاملات المالية الربوية ـ وإن حاول أن يضع سقفًا محددًا للربا ـ واضعًا بذلك اللبنات الأساسية للسوق الرأسمالي. ولم يكتف كالڤن بذلك، بل حرر أيضًا الدولة المدنية من سلطة الكنيسة المطلقة في السوق والسياسة.

وبانكشاف الحروب الدينية الداخلية في أوروبا في القرن السابع عشر، انطلق مشروع الاستعمار الحديث بأقصى قوته في أنحاء العالم الأربع. بدأت أوروبا منذ عام ١٤١٥م محاولة احتلال أجزاء من العالم الإسلامي في شمال أفريقيا، وذلك عندما عبر البرتغاليون مضيق جبل طارق إلى الجنوب مدفوعين بقوة الردة المسيحية العسكرية على الوجود الإسلامي في الأندلس. ولكن البرتغاليين كانوا يعرفون أن طاقتهم ليست أكثر من محاولة قضم الأطراف وأن تجربة الحروب الصليبية من الصعب أن تتكرر. وفي سنوات قليلة، استطاعوا الالتفاف حول أفريقيا، وكسب مواقع هشة على بحر عمان وسواحل الهند وجنوب شرقي آسيا. وفي عام ١٤٥٥م، أعطى البابا حق احتكار التجارة للبرتغاليين في كل المناطق التي وصلتها أو احتلتها سفنهم، مما دفع أسبانيا، القوة المسيحية الناشئة، على أن تحاول طريقًا آخر ومناطق أخرى، وهكذا تم اكتشاف أميركا[١].

---

(١) M. S., Umar, The Role of European Imperialism in Muslim Countries, The Islamic Quarterly, Vol. 32, No. 2, Second Quarter, 1988, p.77-100.

لكن أسبانيا والبرتغال لم تكونا مؤهلتين للاستفادة من تراكم الثروة الهائل الذي جاء به توسع التجارة ونهب «العالم الجديد». ذلك أن وقوعهما معًا في المنطقة الكاثوليكية، وعجزهما عن تطوير العلوم والصناعة، واستمرار ارتباطهما بنموذج كنيسة القرون الوسطى الثقافي والفكري والاقتصادي، كل ذلك أدى لأن تنتقل قيادة حركة الاستعمار في إطارها الحديث إلى دول الشمال الأوروبي. إن حركة تطور العلوم ونقلها إلى تقنية وأدوات وقواعد صناعة وإنتاج في أوروبا الحديثة، كانت حركة مختلفة عن مثيلاتها في أي عصر من العصور. ولعل المسألة المهمة التي تجدر الإشارة إليها في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بالفارق بين حركة التقدم العلمي والتقني الأوروبية الحديثة وتلك التي برزت في العصر اليوناني، أن الأخيرة ماتت من داخلها، وأن ديناميتها الذاتية قد تراجعت بالتدريج بعد أن وصلت إلى الحدود القصوى للإطار الذي نشأت داخله[1]، فيما كانت العصور الحديثة، قادرة بسوقها الرأسمالي ومشروعها الاستعماري والتحديات المفروضة عليه، أن تشكل محوراً حضاريا لحركة العلوم والصناعة، وأفرزت بالتالي آلية خاصة لهذه الحركة لاشبيه لها على الإطلاق في كل التاريخ الإنساني. بدت أوروبا واعية للوحش الجديد الذي بدأ ينمو في أحشائها، في الوقت الذي كانت فيه الكنيسة الجديدة (البروتستانتية) تشعل موجة أخرى من الروح الدينية. وقد دفعت كل هذه التطورات معًا، الثروة وتقدم الصناعة ونمو القوة والروح العبرية للبروتستانتية وعجلة السوق الرأسمالي، نحو أضخم حركة استعمار وهيمنة قام بها أي شعب (أو مجموعة شعوب قليلة) على سائر بني الإنسان، منذ بدأ الإنسان في تسجيل تاريخه. في هذين القرنين الحرجين من تاريخ أوروبا الحديث (من منتصف القرن السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر)، كان اليهود قد خرجوا من عزلتهم واضطهادهم في كل المجتمعات البروتستانتية، لتستقبلهم من ناحية الروح العبرية التوراتية الجديدة للكنيسة، ومن ناحية أخرى عجلة السوق الربوي المتسع من أوروبا إلى الأميركتين إلى مناطق المستعمرات في آسيا وأفريقيا.

---

(١) B., Farrington, Science in Antiquity, Home University Library, p. 227. Cited in: Randall, Op. Cit., p. 278.

الأبعاد الدينية والجغرافية ـ السياسية للمشروع الاستعماري تجاه فلسطين في القرن التاسع عشر

« هل كانت خططنا جزءًا من مشروع بشري .. ثم تخيلناه إرادة الرب؟»

اللورد شافتسبري: حول مشروع التوطين اليهودي في فلسطين

تهتم الدراسات العربية الحديثة في معالجتها للجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، ببروز الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، كتعبير قومي يهودي في عصر حافل بالروح القومية الأوروبية، ومن ثم تحالفها مع الاستعمار البريطاني، لإنجاز مشروعها الاستيطاني على الأرض العربية الإسلامية في فلسطين. لكن شواهد التاريخ الغربي الحديث تشير بوضوح كبير إلى أن المشروع اليهودي الاستيطاني كان يتبلور في أوساط المؤسسة الدينية ـ السياسية البريطانية قبل عقود طوال من ولادة الحركة الصهيونية.

تحاول هذه الدراسة مناقشة تلك الإشكالية بتركيز أكبر على عاملي الدين والأطماع الاستعمارية، بأبعادها الجغرافية السياسية، في توجهات قادة الفكر والدين والسياسة للإمبراطورية البريطانية. بريطانيا بشكل خاص؛ لأنها القوة التي أتاحت للمشروع الصهيوني فرصة التبلور، والقرن التاسع عشر؛ لأنه مثّل الحقبة التي شهدت ذروة الصعود البريطاني كما شهدت نمو المشروع الاستعماري تجاه فلسطين من جنين صغير غير واضح الملامح إلى جزء من طموح الغرب الحديث في

السيطرة وإدامة السيطرة على العالم بشكل عام ومنطقة الحوض العربي الإسلامي بشكل خاص. ولا يغيب، كون فلسطين هي موضوع البحث، أن الدراسة تتعلق أيضًا بالمسألة الشرقية ككل، أي بمصير الإسلام والدولة العثمانية، وعلاقة جغرافية فلسطين بأهم جاراتها على الإطلاق: مصر. إن وعي منطقة القلب من العالم الإسلامي بجغرافيته السياسية قد ترسب أساسًا من خلال الوعي بالآخر وصراعاته فيما بينه، وفيما بينه وبين العرب والمسلمين، ماضيًا وحاضرًا!

مثلت الأبعاد الدينية و«الجيوبوليتكية» للمشروع الاستعماري البريطاني أهم عوامل اندفاعه نحو فلسطين وتحالفه مع الحركة الصهيونية، ولكن ذلك لا يعني تهميش الأبعاد الأخرى الاقتصادية واللاسامية والحضارية، غير أن تلك الأبعاد لن تبحث هنا إلا بشكل عارض وسريع.

* * *

بدأت علاقة بريطانيا الحديثة بالمسألة اليهودية في عصر الثورة على الملكية، أو ما سمي بحكم البرلمان الطويل (١٦٤٩م - ١٦٦٠م). كان الانفصال الكنسي عن روما والتحول إلى البروتستانتية في إنكلترا قد مر عليه حوالي القرن، لكن الصراع على الكنيسة لم يكن قد حسم بعد، رغم سيادة الكنيسة الإنجليكانية الواسعة. فقد برز من بين ثنايا التحول تيار بروتستانتي بالغ التطرف، أقرب إلى الكالفنية منه إلى اللوثرية، وهو التيار الطهري The Puritan. وأصبح للطهريين بكل ما يمثلونه من ارتباط قوي بالعهد القديم، نفوذ قوي داخل برلمان الثورة.

كان أوليفر كرومويل، الذي تولى الحكم لخمس سنوات فقط (١٦٥٣م - ١٦٥٨م) من سنوات الثورة الإحدى عشرة، يطمح بأن يخرج بريطانيا من مرحلة الانقسام الداخلي والحرب الأهلية، وأن يشارك هولندا في نفوذها التجاري الاستعماري فيما وراء البحار. واستخدم ذلك المبرر إلى جانب استعداد الطهريين والإنجليكان الديني الجديد، لإصدار موافقة برلمانية على السماح لليهود بالعودة إلى بريطانية واستيطانها. لقد طمح في أن تجلب الثروات والشبكة اليهودية التجارية العالمية حيوية لإنكلترا، كتلك التي جاءوا بها إلى هولندا، بعد هروبهم من أسبانيا

الكاثوليكية. ومنذ ذلك الحين وإلى تصاعد النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة في القرن العشرين، حكم العاملان معًا ـ التحول البروتستانتي ومشروع التوسع الاستعماري ـ مجمل العلاقة البريطانية بالمسألة اليهودية.

في عام ١٦٦٠م، عاد الحكم الملكي لآل ستيوارت إلى إنكلترا، وأُبعد الطهريون عن المؤسسات الحاكمة، بل اضطهدوا وطوردوا وجردوا من حقوقهم المدنية حتى عام ١٦٨٩م، وهي السنة التالية لما يسمى في إنكلترا بالثورة المجيدة التي طردت جيمس الثاني، وجاءت بوليم أوف أورانج، مقيدًا بدور البرلمان في الحكم وقانون الحقوق Bill of Rights. منذ عودة الملكية وحتى الثورة الصناعية وخروج بريطانيا من أميركا (١٦٦٠م ـ ١٧٦٠م)، عاشت بريطانيا ردة فعل للتطرف الديني الأصولي الذي صبغ عقود القرن السابع عشر بطابعه. افتتح العصر الجديد بمقالات جون لوك John Locke حول الحكومة المدنية والتسامح الديني التي لم تطلق روح الحريات الأرستقراطية فحسب، بل أطلقت كذلك عدم اليقين والشك[1]. كان القرن الثامن عشر يمثل حكم القانون وغياب حركات الإصلاح، النظام والعقل في مقابل العهد القديم والروح العبرية للمرحلة التي سبقته. وتقدم العقل والمنطق لمشاركة النبوة في معرفة الإله، واكتسبا بذلك موقعهما في تبرير النظام البنكي الربوي وانتشار الاستعمار التجاري واكتشاف قوانين الطبيعة. كان قرن الآلة البخارية وآدم سميث وتركيز المستعمرات في آسيا وشواطئ أفريقيا وخليج عُمان.

لكن المسألة اليهودية لم تغب. فقد استقرت أخيرًا الكنيسة البروتستانتية في بريطانيا، بلا قلق أو صراع حول دورها ومستقبلها. وتعمقت العلاقة بالعهد القديم الذي أصبح في متناول أيدي رجال الكنيسة والأكاديميين والعامة من الناس على السواء. ولأن عقلنة القرن الثامن عشر في بريطانيا لم تكن علمانية الطابع، بمعنى أنها كانت رد فعل للتطرف الديني الطهري وليس للمسيحية ذاتها، فقد أصبحت

---

(١) حول فلسفة وأفكار وحياة جون لوك، انظر:

John Lock, The Second Treaties of Civil Government, and A Letter Concerning Toleration, Editied by J. W. Gough, (Oxford: 1946); D. J. O'Connor, John Locke, (London:Penguin, 1952).

بريطانيا وهي تدفع بوجودها العالمي إلى مناطق جديدة تتحسس دورها في عودة المسيح، بعد أن يعود اليهود إلى فلسطين!

نشطت حركة الرحالة والرحلات، وكانت فلسطين والشرق الإسلامي محطة مهمة للرحالة البريطانيين، الذين عادوا لبلادهم يسجلون بمسحة عنصرية واضحة سخريتهم من المسلمين، والمسيحيين الشرقيين (الذين شوهدوا يقبلون الأيقونات في الكنائس الشرقية) على السواء. كما حُمّل الإسلام في كتب الرحالة مسئولية تأخر وانحطاط فلسطين، التي صورت كأرض قاحلة قليلة السكان. إن أسطورة عودة اليهود إلى فلسطين أصبحت مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر جزءًا من الثقافة البريطانية العامة، ولم تعد مسألة تقتصر على الدوائر الكنسية والأكاديمية. وقبل أن يغلق القرن الثامن عشر أبوابه، انفجرت القارة الأميركية بالثورة ضد الحكم البريطاني، وأوروبا بالثورة الفرنسية، وبدأت بريطانية ذاتها تؤسس للعصر الصناعي.

في عام ١٦٨٣م، هزمت الجيوش العثمانية أمام ڤيينا في حصارها الثاني للعاصمة النمساوية، وتلا ذلك تقهقر عثماني بطيء عبر سهول المجر، تخللته هزائم جديدة. كان فشل معركة ڤيينا إيذانًا بتوازن جديد للقوى في وسط وشرق أوروبا، بدأت أوروبا على إثره في إعادة الكرة بعد أن تراجعت لأكثر من قرنين أمام العثمانيين. وطوال القرن الثامن عشر، كان الخطر الأكبر على الدولة العثمانية هو الخطر الروسي. إذ إن بريطانيا شغلت بشرق وجنوب آسيا وأميركا الشمالية، كما أن فرنسا التي طمحت منذ عام ١٦٧١م بمملكة في الشرق، هزمت هزيمة مؤلمة في حرب السنوات السبع (١٧٥٦م-١٧٦٣م)، مما أدى إلى تراجعها في السباق على الهند.

لكن خسارة بريطانيا لأميركا جعلها توجه اهتمامًا أكبر لمسألة الصراع على، أو مع الحوض الإسلامي، وبشكل خاص الدولة العثمانية. وبعد أن كانت بريطانيا تميل لمساندة الروس في صراعهم مع الآستانة، أصبحت تنظر إليهم كمنافس خطر. في عام ١٧٦٨م، بدأت كاترين الثانية حملة عسكرية كبرى ضد الوجود العثماني في شبه جزيرة القرم، وفي عام ١٧٧٠م كانت قواتها تستعد للتقدم نحو الآستانة

ذاتها، وقد شهد العام التالي مذبحة هائلة لمسلمي البلقان[1]. وفي إطار السياسة البريطانية الجديدة، حاول اللورد بيت Lord Pitt رئيس الوزراء البريطاني، التدخل لصالح العثمانيين ضد كاترين الثانية، ولكن الرأي العام البريطاني لم يكن ليكترث لمصير الآستانة، ومنعه من ذلك. وفي عام ١٧٩٨م، هبط بونابرت على رأس حملة فرنسية لاحتلال مصر، تحركه من ناحية أشباح إمبراطورية الإسكندر المقدوني، ومن ناحية أخرى طموحات فرنسا لقطع طريق بريطانيا إلى الهند وتحويل المتوسط إلى بحيرة فرنسية. وفي ١٨ من شباط/ فبراير من العام التالي، كانت أحلام نابليون تتحطم أمام أسوار عكا، حيث لعب الأسطول البريطاني دوراً لا بأس به في المعركة، وسرعان ما قام بقيادة نلسون بتدمير سفن نابليون في أبي قير على شواطئ مصر، كما عقدت لندن اتفاقية مع الآستانة تضمن فيها الأولى أملاك الثانية لمدة ثمانية سنوات ضد أي غزو خارجي.

ولا شك أن المفارقة بين الموقف البريطاني من حرب القرم والموقف من حملة نابليون كانت واضحة. فبينما كان الرأي العام البريطاني معارضًا للتدخل في الأولى، فإنه شجع على ذلك في الثانية. إذ ارتفعت أصوات الدوائر الاستعمارية البريطانية، تدعو للمسارعة إلى منع الفرنسيين من السيطرة على المتوسط، كما ارتفعت أصوات الدوائر الدينية البريطانية تدعو للتدخل لمنعهم من احتلال فلسطين، خوفًا من أن يصبحوا هم «أداة الله في رجوع اليهود لوطنهم والتعجيل بعودة السيد المسيح»[2].

أثارت حملة نابليون في بريطانيا مزيدًا من الاهتمام بالأرض المقدسة، وتأسست في لندن رابطة فلسطين The Palestine Association في عام ١٨٠٤م للتشجيع

---

(١) انتهت الجولة بين الطرفين بمعاهدة كوجوك قينارجه التي وقعت في ٢١ تموز/ يولية عام ١٧٧٤م، بعد أن طلب الصدر الأعظم العثماني إيقاف الحرب. وكانت النتائج مؤلمة بالنسبة للدولة العثمانية ومستقبلها كله، إذ فقدت الدولة شبه جزيرة القرم التي ضمت بعد عشر سنوات رسميا لروسيا، وأصبحت قاعدة عسكرية كبرى للهجمات الروسية ضد العثمانيين.

(٢) ما زال البحث التاريخي غير قاطع في مسألة إعلان نابليون من معسكره في الرملة لليهود بالعودة لبلادهم، كما أن النص الفرنسي للإعلان لم يعثر عليه بعد، هذا إن كان هناك إعلان بالفعل. وعلى أية حال فإن دوافع نابليون في حملته على فلسطين لم تكن دينية مباشرة، ورغم أنه لم يكن بعيدًا عن مدينة القدس إلا أنه لم يدخلها قط.

على «الاكتشافات» والبحث في بلاد الكتاب المقدس ومواقعه، كما أنها أدخلت منطقة المشرق العربي إلى قلب الصراع الدولي. وأصبحت قواعد اللعبة واضحة للجميع، إذ أدركت قوى أوروبا في القرن التاسع عشر ـ كما تقول باربرة توخمان ـ أن «أية قوة تهدد بالسيطرة على أوروبا لا بد أن تمنع من السيطرة على الشرق الأوسط»[1]. وظل هذا القانون فاعلاً من نابليون إلى الحرب العظمى الأولى فالثانية فالحرب الباردة.

على المستوى الأوروبي، أدخلت الثورة الفرنسية وحروب نابليون القارة إلى الطور قرب الأخير من مسيرة الانقسام القومي وبروز الدولة القومية، لكنها في عواصم القرار الرئيسة ـ وبشكل خاص لندن ـ تركت ردود فعل محافظة. وإن كان القرن الثامن عشر قد افتتح بمقالات جون لوك حول الحكومة المدنية، فإن القرن التاسع عشر ولد بين يدي كلمات أدموند بيرك Edmund Burke التي وصفت الثورة الفرنسية بأنها «أكبر أزمة شهدها العالم في تاريخه»[2]. وقد دعا واضع أسس السياسة البريطانية المحافظة إلى الاستمرارية التاريخية للأمم في مواجهة دعوات الثورة والتغيير، مروجًا لقيم الثبات ونابذًا الصراع.

واستسلمت عقلانية القرن الثامن عشر للوحي والإلهام في ردة بالغة على عصر الشك والقلق الذي ظنت أوروبا أنه أطلق عواصف الثورة والحرب. فمن ناحية، عاد ضمير إنكلترا التوراتي العبري نشطًا وحيويا بكل ما يمثله العهد القديم، ومن ناحية أخرى حلق العصر الرومانتيكي الجديد فرحًا بالأحاسيس القومية التي انطلقت في أحضان الإمبراطوريات القديمة. مهد ذلك كله لنشوء وهم الأمة العبرية، ليس لدى اليهود أنفسهم بل لدى الأوروبيين وبشكل خاص البريطانيين، وذلك فيما كان يهود أوروبا ما زالوا يحاولون الحصول على حقوقهم المدنية في مختلف أنحاء القارة، ويسعون إلى قبولهم كمواطنين كاملي الهوية.

---

(١) Barbara V. Tuchman, Bible and the Sword: How the British Came to Palestine, (London: Macmillan, 1983), p. 159.

(٢) Edmund Burke, Reflections on the Revolution in France, (New York: Everyman's Library Edition, 1970), p.181.

وإن كان الطهريون هم قوة المجتمع البريطاني الفعالة والمتحركة في القرن السابع عشر، فقد أصبح الدعاة الإنجيليون The Evangilicals هم أكثر تياراتها الاجتماعية ـ الدينية ـ السياسية فعالية في القرن التاسع عشر. وإن كان لإنكلترا أن تتعهد عودة اليهود إلى فلسطين في القرن العشرين، فلأنها كانت وإلى درجة كبيرة تتحرك دينيا في القرن التاسع عشر[١]. لم يتضح ثقل الإنجيليين فيما يخص فلسطين فحسب، بل أيضًا في دورهم لخدمة مصالح الإمبراطورية في الهند والصين، قبل وبعد حرب الأفيون.

لكن عامل الدين لم يكن كافيًا ليحمل أثقال وتبعات تبلور المشروع الإمبريالي تجاه فلسطين. إذ كما يقرر زين ليس هناك في العالم «مناطق كثيرة كمنطقة الشرق الأدنى، حيث كان للموقع الجغرافي وما يترتب عليه من خطورة إستراتيجية دور أساسي في تقرير مصائر الشعوب التي تتوطنها»[٢]. وقد جعلت جغرافية فلسطين منها هدفًا بالغ الأهمية في مخططات الإمبراطورية البريطانية سريعة النمو والتوسع في القرن الماضي. كان التاريخ الحديث منذ لحظة دُقَّت بواباته بالقصف البريطاني لنابليون على شواطئ يافا يتحرك نحو تلك النتيجة. أما كيف ارتبط المشروع الاستعماري بمشروع الاستيطان الصهيوني فقد أضاف ذلك إلى التاريخ تعقيدات أخرى.

* * *

في عام ١٨٠٧، وفي إطار تصاعد المشاعر البريطانية البروتستانتية تجاه فلسطين والمسألة اليهودية، أسست في بريطانية الجمعية اللندنية لنشر المسيحية بين اليهود London Society for Propagationof Christianity among Jews. كانت الفكرة المحورية المحركة لمؤسسي الجمعية أن اعتناق اليهود للمسيحية سيعجّل من

---

(١) Tuchman, Op. Cit., p. 181.

(٢) زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧)، ص٩.

عودتهم إلى فلسطين، وهي العودة الممهّدة للظهور الثاني للسيد المسيح؛ إذ إن ارتباط التحول إلى المسيحية بمشروع الوجود اليهودي في فلسطين كان وما زال قويا في الأوساط البروتستانتية. لكن القرن التاسع عشر بتطوراته الجذرية على الصعيد السياسي سيكون كفيلاً في السنوات اللاحقة بإضعاف هذا الارتباط. كان من أهم شخصيات الجمعية في سنوات نشاطها الأولى الأب إلكسندر ماكّول Rev. Alexander Maccaul الذي كان نائبًا لرئيسها وأهم أساتذة اللغة العبرية في كلية الملك بجامعة لندن. وقد كرس حياته كلها للاهتمام بيهود العالم ومسألة عودتهم إلى فلسطين، إلى الدرجة التي ترك فيها منصبه الجامعي في العشرينيات من القرن الماضي، وذهب إلى وارسو ليساعد في تخفيف العداء الكاثوليكي البولندي لليهود، وليبشر بمشروع الجمعية. أما ابنته مسز فن Mrs Finn فكان لها ولزوجها دورٌ واسع في أربعينيات التاسع عشر في إقامة كاتدرائية الإنجليكان في القدس (١٨٤٤)، وفي نشاطات القنصلية البريطانية في المدينة المقدسة وبين يهود فلسطين[1].

فشلت الجمعية في إنجاز مشروعها الأساسي بكل المقاييس، وبعد ثلاثين عامًا من تأسيسها كانت قد نجحت في تحويل ٢٠٧ من اليهود فقط إلى الكنيسة الإنجليكانية، حتى أن بعض منتقديها قالوا: «إن معجزة إلهية لن تحول اليهود إلى المسيحية». ولكن أهمية دورها برزت في نشرها للثقافة العبرية بين قادة الرأي البريطانية ورجال الدولة، وحشدها لعدد كبير من الشخصيات العامة حول مشروعها.

كان من أهم الشخصيات التي تأثرت بالمشروع، أنتوني آشلي كوبر الذي اشتهر باسم اللورد شافتسبري (١٨٠١م - ١٨٨٥م) Lord Shaftesburry. وقد أصبح رئيسًا للجمعية في عام ١٨٤٨م، وشارك في كل اجتماعاتها السنوية للأعوام التالية وحتى وفاته. ولد شافتسبري لعائلة من كبار الملاك، وكانت والدته بروتستانتية

---

(١) حول قرن كامل من تاريخ ونشاطات الجمعية انظر:

Rev. W. T. Cidney, The History of the Lodon Society for Propagation of Christianity Among the Jews, from 1809 to 1908, Centenary Volume, (London: 1908).

إنجليكانية بالغة التدين، وقد تركت أثرًا عميقًا عليه. وكما معظم البارزين من أبناء كبار الملاك الإنكليز في تلك الحقبة، أصبح نائبًا في البرلمان البريطاني. يذكر شافتسبري في تاريخ بريطانيا القرن التاسع عشر، لدوره الخيري في العمل على تخفيف الآثار غير الإنسانية للثورة الصناعية على عموم الشعب البريطاني. فمنذ عام ١٨٣٣ ولعدة سنوات قادمة، حمل على عاتقه دور المدافع عن مسألة تحديد ساعات العمل للصبيان في المعامل والمصانع البريطانية(١). كانت دوافع شافتسبري الرئيسة في نشاطاته الخيرة، أو تلك المتعلقة بالمسألة اليهودية، دوافع دينية بحتة، إذ إنه في الجوهر كان أرستقراطيا دون ميول اجتماعية راديكالية أو فلسفية، وظل عضوًا في حزب المحافظين حتى وفاته. ورغم ذلك، فقد كانت علاقته باللورد بالمرستون ـ وزير خارجية حكومة الأحرار في الثلاثينيات ـ أقوى من علاقته برجال الحكومات المحافظة التي تولت الحكم في حياته. وقد ربطته ببالمرستون علاقة قرابة بالنسب إلى جانب التقاء أفكارهما حول مصالح بريطانيا الاستراتيجية في الشرق والاهتمام بمستقبل اليهود.

اعتقد شافتسبري اعتقادًا عميقًا بالظهور الثاني للمسيح، وكان ذلك الاعتقاد إحدى القوى المحركة الدائمة لحياته، ولم يكن لديه يومًا ظل من شك في عودة اليهود إلى فلسطين حتى أن كاتب سيرته يقول إن ذلك الأمر كان موضوع صلاته اليومية(٢). وفي فهمه للكتاب المقدس، لم يرفض شافتسبري المدرسة العقلانية فحسب، بل رفض أيضًا الاعتذاريين الذين حاولوا التوفيق بين النص والعلوم الناشئة. وكان يقول «أنا إنجيلي الإنجيليين»، وذلك في حس من كرس حياته لدور رسالي.

على ساحل المتوسط، كانت الأوضاع تتحرك بسرعة فائقة، وتجهز المسرح السياسي الدولي ليفتح نافذة ـ صغيرة وضيقة ـ على الأسطورة. ففي مطلع تشرين

---

(١) حول الجانب الخيري والاجتماعي لنشاطات شافتسبري، انظر الفصل الخاص به في: ب. م. هولت: صانعو أوروبا الحديثة، ترجمة موفق شقير، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠).

(٢) Edwin Hodder, Life and Works of the Seventh Earl of Shaftesbury, 3 Vols., (London: 1886), Vol. I, p. 228.

الثاني/ نوفمبر عام ١٨٣١ ، تقدمت قوات محمد علي بقيادة ابنه إبراهيم باشا من مصر إلى فلسطين، فيما كان أسطوله يحاصر حامية عكا من البحر. في هذه المرة، سقطت عكا. ومع صيف عام ١٨٣٣ ، أصبح إبراهيم باشا سيد سوريا، وبدأ في الاستعداد للتحرك نحو إسطمبول. اعتقد بالمرستون في بداية حملة محمد علي على سوريا أن بإمكانه تحويل والي مصر إلى أداة بريطانية، مما جعل لندن راغبة عن تقديم العون للسلطان. وفي لحظة التراجع الحرجة، استدارت الآستانة إلى عدوها اللدود قيصر روسيا الذي رأى فيها فرصة كبرى لحل المسألة الشرقية، فأرسل عدداً كبيراً من ضباطه كمستشارين عسكريين لتحصين البسفور، كما بدأت وحدات الجيش الروسي في الاستعداد للتقدم إلى الجزء التركي من الأراضي العثمانية. أثار التدخل الروسي القلق في باريس وڤيينا مما دفع بالمرستون، باتفاق القوى الأوروبية مجتمعة، إلى الضغط على محمد علي لإيقاف حملته. وأصبح موقف القوى الأوروبية من مشروع الوالي المصري موزعًا كالتالي(١):

- فرنسا التي اتسع نفوذها في مصر إثر استعانة محمد علي بالضباط الفرنسيين لتدريب وتحديث جيشه وآلته العسكرية - تؤيد محمد علي وتوسعه شمالاً في الأراضي العثمانية، آملة بأن يكون ذلك تمهيدًا لعودتها إلى الشرق.

- روسيا وجدت في الاستجابة لطلب الحماية الموجه من الآستانة فرصة للتقدم نحو الدردنيل، وقلقة في الوقت نفسه من تزايد النفوذ الفرنسي محمولاً على خيول جيش محمد علي.

- النمسا التي لم تكن ذات طموحات خاصة في مصر أو سوريا كانت ترى خطرًا في التقدم الروسي إلى البسفور.

---

(١) حول تفاصيل حملتي محمد علي وأزمة الدولة العثمانية والصراعات الدولية حول المسألة الشرقية في تلك المرحلة، انظر:

James Marriott, The Eastern Question, An Historical Study, 4th ed., (Oxford: 1940), pp. 225-249; Harold Temperley, England and the Near East: The Crimea, (London: 1936), pp. 87-156.

ـ أما بريطانيا فقد كانت مصالحها في ذلك الحين تتضارب مع جميع القوى الأخرى، ووجدت في حماية أملاك السلطان وضمان بقاء دولته ضمانًا لحماية الطريق إلى الهند مرورًا بمصر.

في السنوات الثلاثين التي امتدت من نهاية حملة بونابرت على مصر وفلسطين إلى بداية حملتي محمد علي، تحولت مواقف القوى الأوروبية (ما عدا روسيا بالطبع) من سياسة توازن القوى مع الدولة العثمانية إلى التدخل المباشر في شأنها الداخلي. في عام ١٨٣٤، عقد بالمرستون اتفاقًا تجاريا مع الآستانة يتعهد فيه بحماية أملاك الدولة مقابل تسهيلات وفتح قنصلية بريطانية في القدس، ولكن الخارجية البريطانية لم تقم بتأسيس القنصلية فعلاً إلا بعد أربعة أعوام وتحت إلحاح وضغط لا يلين من شافتسبري.

في عام ١٨٣٨، أي بعد عام من تولي ڤيكتوريا العرش البريطاني، وفيما أزمة الآستانة مع محمد علي تتصاعد من جديد، بدأ شافتسبري حملته من أجل المشروع الصهيوني ـ المسيحي، وذلك بنشر مقال طويل من ثلاثين صفحة [١]، أوضح فيه آفاق تصوره لمسألة عودة اليهود إلى فلسطين. أعرب في المقال عن اهتمامه البالغ بتميز العرق اليهودي، وعارض دعاة دمجهم وانخراطهم في المجتمعات الأوروبية، بانيًا معارضته على أساس أنهم غرباء في كل البلاد، ما عدا فلسطين. وأتبع المقالة بتحرك نشط نحو بالمرستون. وفي أول آب/ أغسطس كتب شافتسبري في يومياته حول عشائه مع وزير الخارجية ما يلي: «بعد العشاء تركت وحيداً معه، فقدمت خطتي، التي بدا وكأنه جذب إليها. طرح أسئلة عديدة وأجبت عنها. كان علي أن أجادل سياسيا واقتصاديا وماليا حول كل جوانب الخطة. لقد اختار الله بالمرستون ليكون أداته من أجل خير شعبه القديم» [٢]. لم يكن وزير الخارجية البريطاني متدينًا بشكل خاص، لكن اشتعال المسألة الشرقية على طول ساحل الشام، واعتبارات الرأي العام البريطاني الذي تحكمت فيه بقوة صيحات

---

(١) Quarterly Review, (London: 1838), Vol. 1.

(٢) Hodder, Op. Cit., Vol. 1, pp. 310-311.

الإنجيليين، جعلته جاهزًا لاعتناق مشروع شافتسبري. وقد ذكرت زوجة بالمرستون بتأكيد واضح قوة تأثير الإنجيليين على زوجها واستجابته بالتحرك لدعم إرجاع اليهود إلى فلسطين. أما شافتسبري فقد جعله اهتمامه الدائم بالمسألة مقتنعًا أكثر من كل الطهريين قبل مائتي عام بدور الإنسان في تحقيق الإرادة الإلهية، وجعل من مهمته أن يقنع شعبه وقادتهم، أنه ورغم احتقارهم الخفي لليهود، فعليهم أن يدركوا «أن خلاصهم مرتبط بخلاص شعب الله القديم». تحت ضغط ونصائح شافتسبري، أمضى بالمرستون قرار فتح قنصلية بريطانية في القدس، واختار الإنجيلي وليم يونغ William Young صديق شافتسبري الحميم بدرجة نائب قنصل، ليدير شئون القنصلية.

في العام نفسه (١٨٣٨)، حاول السلطان محمود الثاني محاولة يائسة دحر محمد علي من الشام، بعد أن بدأ السكان حركات تمرد ضد إبراهيم باشا. فتقدم جيش عثماني إلى سوريا، لكن الحملة هزمت هزيمة ساحقة في الوقت الذي استسلم فيه الأسطول العثماني لسفن محمد علي أمام الإسكندرية. وقد مات السلطان في إسطمبول (١٨٣٩) قبل أن تصله أخبار هزيمة قواته المريرة.

في هذه المرة، أصبح محمد علي أكثر تصميمًا على دخول إسطمبول، وفيما قواته تتحرك إلى الأناضول مدعومة بثقل فرنسي سياسي واضح، تحرك قيصر روسيا داعيًا بريطانيا وبروسيا والنمسا للاتفاق حول الخطوات الضرورية ضد محمد علي وفرنسا. جلست القوى الأربع في لندن، واقترحت أن يوقف محمد علي تقدمه شمال سوريا مع إعطائه حق إدارة جنوبها (أي فلسطين) إضافة إلى مصر، فرفضت فرنسا الاقتراح. وفي الوقت الذي اتسع فيه نطاق الاضطرابات الشعبية في سورية ضد حكم إبراهيم باشا، صدرت الأوامر من لندن للأسطول البريطاني بالتدخل.

في ١١ آب/ أغسطس عام ١٨٤٠م، وبعد لقاء آخر بين شافتسبري وبالمرستون، أرسل الأخير إلى سفيره في إسطمبول يقول: «يوجد هناك في الوقت الحاضر - بين اليهود المنتشرين في أوروبا - اعتقاد قوي بأن زمان عودتهم كأمة إلى فلسطين يقترب... إن من المهم للسلطان أن يشجع اليهود على العودة

للاستقرار في فلسطين، لأن الثروة التي سيحضرونها معهم ستزيد من ثراء ممتلكات السلطان. وإذا عاد الشعب اليهودي بقرار وحماية ودعوة من السكان، فإن وجودهم في فلسطين سيصبح صمام أمان ضد أي مخططات شريرة لمحمد علي أو أي من خلفائه ... إن عليّ أن أصدر تعليماتي لسعادتكم بأن تعملوا بقوة على دفع الحكومة العثمانية لتشجيع يهود أوروبا للعودة إلى فلسطين»[1]. كان بالمرستون قد بدأ يرى ويتحسس العلاقة بين سياسة حكومته تجاه المسألة الشرقية ومشروع شافتسبري.

في يوم الرسالة نفسه، كان الأسطول البريطاني قد بدأ قصف بيروت وتقدمت وحدات بريطانية بقيادة تشارلز نيبير Charles Napier واحتلت صيدا ثم عكا. أوقف محمد علي وحطم مشروعه. بينما كان يصيح بالمرستون مغتبطًا: «نيبير إلى الأبد، Napier Forever». وفي ١٧ آب/ أغسطس، نشر شافتسبري مقالاً آخر في صحيفة التايمز اللندنية، داعيًا لعودة اليهود إلى فلسطين، وذلك وسط حمى بريطانية عارمة تجاه التطورات الجارية في سوريا. وفي ٢٥ من الشهر التالي قدم مشروعه لبالمرستون مكتوبًا وفي إطار جديد، إطار حل المسألة السورية. وقد أشار إلى خصوبة أرض فلسطين وأكد على قدرة اليهود، لو سمح لهم بالإقامة هناك، على «إقامة حضارة أوروبية». ولكن شافتسبري لم يتصور إقامة دولة يهودية في فلسطين، وأشار إلى أنهم سيحترمون الدولة المسيطرة عليها.

لم يكن لويس فيليب ملك فرنسا مستعدًا، لخوض معركة ضد القوى الأوروبية الأخرى مجتمعة حول المسألة الشرقية ومصير الدولة العثمانية. وهكذا، وقّعت القوى الأوروبية بحضور فرنسا في لندن (أول تموز/ يولية عام ١٨٤١) معاهدة اتفقت فيها على الحفاظ على الدولة العثمانية، وأقرت ولاية محمد علي وإدارته الوراثية لمصر. كان عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر قد فتح طريق بريطانيا إلى القدس والقاهرة معًا، وأصبح الطريق الواصل بين المدينتين يشكل هما أساسيا لحكومات الإمبراطورية المتوالية؛ حتى تقدمت قواتها عليه في الحرب العظمى الأولى إلى فلسطين.

---

(١) رسالة بالمرستون إلى سفيره في إسطمبول.

كانت السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية في ذلك الوقت مختلفة اختلافًا بينًا عن بقية القوى الأوروبية. ففيما كانت روسيا والنمسا تطمحان في استقطاع ما يمكنهما من الأراضي العثمانية، وفرنسا تحاول إعادة تدوير المشروع البونابرتي، كانت بريطانيا جاهدة في تركيز مواقعها في الهند وجنوب أفريقيا. ولأن الدولة العثمانية، وبشكل خاص مصر وفلسطين، تمثلان طريقها إلى الشرق الأقصى، فإن رجال الإمبراطورية البريطانية رأوا في الحفاظ على الدولة العثمانية وبقائها ضمانًا للحفاظ على طرق بحرية الإمبراطورية. وبالنسبة لبالمرستون، فإن الخارجية البريطانية وجدت أن مشروع الاستيطان اليهودي يتطابق مع أهداف الحفاظ على الدولة العثمانية.

فمن ناحية، كانت دوائر الخارجية البريطانية، كما معظم الدوائر الأوروبية آنذاك، ترى أن التخلف والإسلام مرتبطان ارتباطًا تاريخيا وأن تجديد قوى الدولة العثمانية غير ممكن التحقق دون دماء وثيقة الصلة بالحضارة الغربية. وقد أرسل ستراتفورد كاننغ Stratford Canning السفير البريطاني في إسطمبول لرؤسائه في لندن في عام ١٨٣٢ يقول: «إنني لا أرى بديلاً ممكنًا لها ـ أي للدولة العثمانية ـ إلا في الحضارة بمعناها المسيحي»[١]. وقد عبرت رسائل بالمرستون لسفيره في إسطمبول عن هذا المعنى، وهو يدفعه لتشجيع السلطان ورجال الدولة العثمانية على دعوة اليهود إلى فلسطين، فعودتهم ستأتي بالمال والتقدم والتصنيع وتجديد الإمبراطورية[٢].

كان الدافع الثاني لبالمرستون في اعتناقه لمشروع شافتسبري هو حرصه على أن يجعل من فلسطين عازلاً بين مصر والمشرق. فمنذ تولي محمد علي لمصر واستقراره فيها، وبعد أن أظهر إمكانات تحويلها إلى قوة رئيسة في الحوض

(١) Sir Charles, Webster, The Foreign Policy of Palmerston 1830-1841, (London: 1951), Vol. 1, p. 264.

(٢) إضافة للرسالة السابقة المشار إليها، انظر رسالة بالمرستون إلى بونسنبي المؤرخة في ١٧ شباط/ فبراير عام ١٨٤١.

الإسلامي، أصبح ضروريا للسياسة البريطانية الحريصة على استمرار الأمر الواقع، وأن تمنع مصر محمد علي أو أيّا من خلفائه من إعادة الكرة إلى الشام.

أما الدافع الثالث فكان اعتقاد بالمرستون أن تدخل بريطانيا لحماية اليهود في فلسطين سيجعل لها دوراً موازيًا للدور الفرنسي في حماية الكاثوليك والدور الروسي في حماية الأرثوذكس، وذلك حتى يحين وقت التفاهم الدولي النهائي على مستقبل الدولة العثمانية[1].

عندما عيّن بالمرستون وليام يونغ نائب قنصل في القنصلية البريطانية في فلسطين، أمره أن يجعل واحداً من مهامه حماية اليهود القاطنين فيها. فأجابه يونغ - بالغ الحماسة لمشروع التوطين - أن عدد المقيمين منهم في فلسطين يبلغ ٩٦٩٠ نسمة، يعيشون بشكل شبه كامل على المعونات الخيرية التي تصلهم من الخارج. كانت تلك الحفنة من اليهود مقسمة إلى صنفين، الأول وهم رعايا الدولة العثمانية الذين لم يكن ليسمح لدولة أجنبية أن تتدخل في شئونهم، والثاني وهم غير المتمتعين بالمواطنة العثمانية ويمكن أن تمتد الحماية البريطانية إليهم. ولكن يونغ في حماسه للمشروع لم يفرق بين الصنفين، مما أثار حفيظة القنصل البريطاني العام في مصر، الكولونيل باتريك كامبل، الذي أرسل إلى لندن يطلب إيقاف يونغ عن التدخل في شئون يهود الرعية، خوفًا من إثارة أزمة مع الحكومة العثمانية. ولكن بالمرستون دعم موقف قنصله في القدس[2]. وكان في ذلك إشارة ضمنية للمرة الأولى من مسئول بريطاني إلى اعتبار اليهود أمة وحدهم مهما كانت جنسيتهم، بعد أن كان ذلك الاعتبار مقتصراً على الأوساط الدينية الإنجيلية. وهي خطوة سبقت بروز الحركة الصهيونية بخمسين عامًا، بل إن اليهود الأوروبيين الغربيين لم يبدوا أي اهتمام يذكر في ذلك الوقت بأطروحات العودة. وحتى شافتسبري نفسه حذر بالمرستون من الاعتماد على «يهود فرنسا وبريطانيا وألمانيا في تنفيذ المشروع

---

(١) Isaih Friedman, "Lord Palemerston and the Protection of the Jews in Palestine, 1839-1851", Journal of Jewish Social Studies, p. 26.

(٢) انظر المراسلات حول ذلك الموضوع: P. R. O. F. O., 78/368

أو في جمع التبرعات له». ولعل الشخصية اليهودية الوحيدة في بريطانيا ـ وربما في كل أوروبا الغربية ـ التي أبدت في تلك الحقبة بعض الاهتمام بموضوع إسكان اليهود في فلسطين كان السير موسى مونتيفيور Sir Moses Montefiore، الذي اكتسى موقفه بطابع خيري بحت، بلا أبعاد سياسية أو قومية، كما كان محصوراً باليهود القاطنين فلسطين بالفعل آنذاك.

كان مونتيفيور[1] ثريا بريطانيا متدينًا ورئيسًا لمجلس المندوبين اليهود الذي يشرف على أوضاع الجالية اليهودية في بريطانيا، وعَمل فترةً مستشاراً ماليا للملكة ڤيكتوريا، كما أسس بنك أيرلندا المحلي. ولا جدال في أنه كان يؤمن بأن فلسطين تخص اليهود، وأن قدر القدس أن تصبح مركزاً للإمبراطورية اليهودية. ولكنه كيهودي تقليدي، كان ينتظر إرادة إلهية لتحمل يهود العالم إلى الأرض المقدسة، وأن الأهم لهم الآن أن يحصلوا على حق المواطنة في مواطنهم الأوروبية. جعل مونتيفيور من أهدافه الحفاظ على الوجود اليهودي في فلسطين والحصول على مساكن وأراض زراعية لمن يعيش منهم فيها، فقدم وجمع تبرعات لمساعدة الآلاف القليلة من يهود فلسطين، كما تحرك لمقابلة محمد علي في عام ١٨٣٩، حيث عرض عليه في ٢٤ آيار/ مايو شراء ١٠٠ إلى ٢٠٠ قرية في فلسطين بإيجار يزيد عن المعتاد ١٠ إلى ٢٠ في المائة لمدة خمسين سنة. ورغم أن سيرة حياة مونتيفيور تشير إلى أن محمد علي وَعَده بأن يعطيه أية أرض معروضة للبيع في سوريا، إلا أن المصادر الخاصة بحياة الأخير لا تؤكد ذلك. على أية حال، فإن والي مصر لم يعط أكثر من الوعد، وما لبثت فلسطين أن عادت لسيطرة الآستانة.

كان بالمرستون وشافتسبري أهم رجلين في المؤسسة البريطانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. جاء الأول ليضع الإمبراطورية، وهي تواصل سياسة التوسع، في الصف الأول من الدول صانعة القرار في العالم، ومثل الثاني ضمير العصر الڤيكتوري المثقل بآثام الثورة الصناعية. وقد حرصت بريطانية، حتى وهي غارقة في دماء الشعوب الأخرى، أن يكون لها من يمثل دور الضمير. ومعًا، صنع

---

(١) حول حياته وأعماله، انظر: Lucien Wolf, Sir Moses Montefiore, (London: 1884)

الاثنان بداية التزاوج بين الأسطورة الطالعة من صفحات العهد القديم وغرف المداولات الدنيوية في مقار وزارات الويستمنستر، أو بين الأبوية المسيحية اليهودية التي تناقلتها الأجيال البريطانية منذ عهد كرومويل وسياسة الإمبراطورية. لكنهما أيضاً أخطآ الحساب معاً. أخطأ شافتسبري عندما اعتقد أن إقامة قنصلية بريطانية في القدس وصلوات المناصرين للمشروع في لندن ستكفي لإنجازه. وأخطأ بالمرستون، وهو الأجدر بالحسابات الصائبة، عندما ظن أن سياسة الحفاظ على الدولة العثمانية ومشروع الاستيطان اليهودي متطابقان. إذ إن المدقق في الدعوة لتوطين الملايين من يهود العالم في بقعة صغيرة كفلسطين، كانت تعتبر جزءاً لا يتجزأ، بل من أقدس أجزاء أراضي الدولة العثمانية، مأهولة بمئات الآلاف من المسلمين، كان يدرك استحالة تنفيذ المشروع دون تفكيك عرى الدولة.

في شهر آب/ أغسطس عام ١٨٤١، سقطت حكومة الأحرار، وتولى المحافظون الحكم، وغادر بالمرستون وزارة الخارجية البريطانية، ليحل فيها اللورد أبردين Lord Aberdeen، الذي كان أكثر حرصاً على استمرار سياسة الحفاظ على طريق الهند آمنة. وكانت أول أوامره إلى نائب القنصل في القدس أن يحدد نشاطه ورعايته بيهود الحماية، وأن يبتعد عن يهود الرعية[١]. كانت لندن لم تزل حريصة على بقاء الدولة العثمانية؛ وبالتالي فإن التزاوج بين الديني والدنيوي ما زال هشّاً ضعيفاً.

* * * *

عكست الحياة البريطانية، الثقافية والسياسية على سواء، في العقود الأولى من القرن التاسع عشر رؤى الرومانطيقيين وبُناة الإمبراطورية، وعلى هذه الخلفية حققت رواية العهد القديم اقترابها من صناع السياسة ومن الرأي العام، وطرحت كمشروع غائم الملامح. ولأن المؤسسة البريطانية كانت قد ثبتت قواعدها، فإن صدام الرومانطيقيين وحملة الكتاب المقدس من جانب والنظريات البيولوچية

(١) Tuchman, Op. Cit., p. 201.

للمدرسة الداروينية من جانب آخر، في الأعوام الثلاثين الأخيرة من القرن، قد تم احتواؤه سريعًا، وأعيد إنتاجه لخدمة الإمبراطورية وسيطرة العرق الأنجلوساكسوني وسموه. وفي هذه المرحلة أيضًا، أعيد تقديم المشروع الاستيطاني من جديد لصناع السياسة وللرأي العام، ليلائم واقعية «عصر العلم» ومصالح الإمبراطورية في ذروتها.

شعراء وروائيون، قساوسة وضباط، موظفو شركات استعمارية ودبلوماسيون، شاركوا جمعيًا بطول القرن التاسع عشر وعرضه في إعادة صناعة اليهود كأمة، وكقومية منفصلة، وكأصحاب حق ديني وتاريخي في فلسطين، ولم يكن بينهم يهودي واحد. الشاعر الإنكليزي بايرون[١]، الذي سافر عبر فلسطين في عام ١٨١١، ترك وراءه قصائد عدة، تستلهم تاريخ اليهود وتعرض الأسى لحرمانهم من بلادهم مثل: The Wild Gazelle; Hebrew Melodies، وملحمته الشهيرة On the day of the destruction of the Temple by Titus. أما السير والتر سكوت فقد جعل امرأة يهودية حبيبة لإيفانهو في روايته الشعبية الذائعة. وكتب روبرت براوننغ The Holy Cross Day، حيث التواصل اليهودي الذي يوشك الوصول إلى فلسطين. ووليام ووردزورث ترك قصائد يهودية الإلهام والهم مثل: A Jewish Family و The Wandering Jew. والكاتبة الروائية الأشهر جورج إيليوت دعت إنكلترا لأن تتبع خطى سيروس في إعادة اليهود إلى فلسطين في روايتها Daniel Deronda التي نشرت في عام ١٨٧٤.

كانت أزمة محمد علي والتدخل البريطاني المباشر في ساحل الشام قد أطلقت اهتمامًا واسعًا بشأن الأرض المقدسة في أوساط رجال الدين والرحالة والكتاب ورجال الشركات التجارية. ومنذ عام ١٨٤٠ وحتى ظهور الحركة الصهيونية في

---

(١) انظر لتتبع السياق اليهودي لدى أدباء القرن التاسع عشر الرومانطيقيين الإنكليز:
Regina Shariff, Non-Jewish Zionism, (London: Zed Press, 1983), pp. 43-47.
وانظر أيضًا: Tuchman, Op. Cit., pp. 234-238

نهاية القرن، لم تنقطع الكتابات والدعوات والاقتراحات لإعادة اليهود إلى فلسطين.

نشر الأكاديمي ورجل الدين د. توماس كلارك Thomas Clarke في ذات عام نهاية وجود محمد على في الشام كتابه «الهند وفلسطين: أو رجوع اليهود في ضوء العلاقة مع أقصر الطرق إلى الهند». وقد كتب يقول: «عندما يأتي موعد الحلول محل الدولة العثمانية سيؤمن الطريق التجاري القديم إلى الهند ... إن اليهود بالضرورة شعب تجاري، وليس هناك أكثر ملاءمة من زراعتهم على الطريق الرئيس القديم للتجارة مع الشرق. ففي أية أيد أكثر مهارة يمكن أن تستودع نقطة التبادل بين الشرق والغرب؟ إن سوريا ستكون آمنة عندما توضع في يد شعب شجاع مستقل ذي طاقة روحية ممتلئة بأحاسيس وعيها القومي ... وهذا الشعب هو الشعب اليهودي. أعيدوا لهم قوميتهم وبلادهم، ولن تكون هناك قوة في الأرض تستطيع أخذها منهم»[1]. في العام نفسه، نشرت الجمعية العامة للكنيسة الأسكتلندية تقريراً لاثنين من مبشريها حول أحوال اليهود في فلسطين، وذلك في عدد صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في ٣ كانون الأول/ ديسمبر. كان التقرير قد أرسل إلى بالمرستون قبل نشره، حيث طالبت الكنيسة برفع درجة الممثل البريطاني في القدس إلى مرتبة قنصل، وأعربت عن آمالها بأن «تؤدي الأزمة الحالية إلى تأسيس مركز قوي للنفوذ البريطاني في تلك البلاد المهمة».

وفي عام ١٨٤٤، كانت كل بريطانيا تقرأ كتاب إيليوت وربيرتن Eliot Warburton الأشهر في تاريخ كتب الرحالة الإنكليز عن فلسطين «الهلال والصليب»، والذي طبع ١٧ مرة. ورغم أن الكتاب لم يشر إلى المشروع اليهودي الاستيطاني بشكل مباشر، إلا أنه ملأ الرأي العام البريطاني بإحساس معاصر للأسماء والأماكن في الأرض المقدسة، «فحيث فشل الصليبيون في تأسيس موطئ

(١) انظر العديد من خطط إعادة اليهود إلى فلسطين في:
Albert M. Hayamson, British Projects of the Restoration of the Jews, (London: British Palestine Commision, 1917).

قدم لهم، لعل المصالح في الهند ستنجز ما لم يستطع إنجازه الكتاب المقدس أو المسيح». حمل الكتاب رسالة مباشرة بأن بريطانيا قادمة إلى الشرق، وأشار إلى أنه «عندما يموت الباشا المجنون محمد علي فإنه على بريطانيا ألا تسمح بعودة مصر إلى حظيرة السلطان العثماني، لأن طريق الهند من حقها، وهناك ستنتشر الحرية والرخاء». أما الرحالة الآخر، الذي نشر أعماله في ذات الفترة، لندسي Lindsay، فقد كان أكثر إحاطة بالمشروع اليهودي في كتابه «رسائل من مصر والأرض المقدسة»[١]، حيث شكر الإله لأن كثافة سكان فلسطين من الضآلة بحيث لن يستطيعوا منع عودة مالكيها الأصليين (أي اليهود).

في عام ١٨٤٤، أسست في لندن «الجمعية البريطانية والخارجية لإعادة الشعب اليهودي إلى فلسطين»، وألقى في افتتاحها القس كرايبس T. Tully Crybace كلمة، رجا فيها الحكومة البريطانية «أن تتدخل لدى تركيا لتخصيص فلسطين من الفرات إلى النيل ومن المتوسط إلى الصحراء للشعب اليهودي»[٢]. كما نشر الأب صموئيل برادشو Rev. Samuel A. Bradshaw كتابه «مسير الزمن: نداء من أجل اليهود»، الذي اقترح فيه أن يخصص البرلمان البريطاني ٤ ملايين جنيه من أجل إعادة اليهود إلى «إسرائيل»[٣].

وكان لحراس الإمبراطورية نصيبهم أيضًا من الخطط. ففي عام ١٨٤٥، نشر چورچ غولر George Gawler أول حاكم بريطاني لأستراليا الجنوبية كتابًا بعنوان: «تهدئة سوريا والشرق»، دعا فيه إلى تأسيس المستعمرات اليهودية في فلسطين بحماية بريطانيا وموافقة عثمانية. واقترح أن يعطى اليهود حكمًا ذاتيا تدريجيا، معتبرًا أن فلسطين اليهودية هي الضمان الأساسي للنفوذ البريطاني في الشرق[٤].

---

(١) Alexader Lindsy, Letter from Egypt: Edom and the Holy Land, (London: 1838).

(٢) Hayamson, Op. Cit.

(٣) Michael J. Pragai, Faith and Fulfillment, (London: Vallentine, Mitchell and Co. Ltd., 1985), pp. 51-52.

(٤) حول خطط غاولر ونشاطاته اللاحقة، انظر:

Israel Cohen, The Zionist Movement, (New York: Zionist Organization of America, 1946), p. 52.

وفي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٤٧ ، كتب غولر إلى جاكوب فرانكلين ، الحاخام البريطاني ، يقول : «لو أنني كنت أرغب في تبرير لدوري في تأسيس جنوب أستراليا ، فهو رغبتي أن أصبح معروفًا ، حتى أستطيع التأثير في الدعوة لذلك الهدف (هدف عودة اليهود)» .

على أن أشهر الداعين لمشروع توطين اليهود في فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر كان الكولونيل تشارلز هنري تشرشل Charles H. Churchill أحد أجداد ونستن تشرشل . كان الكولونيل تشرشل ضابطًا في الحملة البريطانية على سورية التي واجهت قوات إبراهيم باشا ضمن سياسة المحافظة على الوضع الراهن ، ثم ترك الأسطول وتجول لعشر سنوات في بلاد الشام ، وبدأ يكتب منتقدًا سياسة الحكومة البريطانية في الحفاظ على الدولة العثمانية ، ودعا إلى «إنهاء سيطرة الأتراك على سورية وفلسطين ووضعهما تحت الحماية البريطانية» ، لأن بريطانيا «إن كانت ترغب في الحفاظ على سيطرتها في الشرق فإنه ينبغي عليها بشكل أو بآخر أن تُدخل سورية ومصر في نطاق نفوذها وسيطرتها . أعلن نابليون أنه سيجعل من مدينة عكا مفتاحًا للشرق ، وكانت عبقريته العسكرية على صواب في تقديرها لأهمية هذه البلاد»[1] . كان تشرشل يدرك عدم اهتمام يهود أوروبا الغربية بمشروع إعادتهم لفلسطين ، ولذا فقد سارع إلى تحريضهم على ذلك ، وكتب إلى موسى مونتيفيور ، رئيس مجلس المندوبين اليهود في لندن ، في ١٤ حزيران/ يونية عام ١٨٤١ ، يقول : «إنني لا استطيع أن أخفي رغبتي العارمة في رؤية أبناء الشعب يستأنفون وجودهم كأمة . وأعتبر أن هذا الهدف ممكن التحقق ، ولكنْ هناك شيئان ضروريان لذلك ، هما : أن يتقدم اليهود أنفسهم لحمل لواء القضية بشكل عالمي وإجماعي ، وأن تساعدهم القوى الدولية في ذلك»[2] . والغريب أن مجلس

---

(١) من كتابه «عشر سنوات من الإقامة في جبل لبنان» ، انظر : زين نور الدين زين ، المرجع السابق ، ص٢٨ .

(٢) Franz Kobler, The Vision was there, (London: Lincolns Prager Ltd., 1956), pp. 65-71; Cohen, Op. Cit., P. 51.

المندوبين اليهود ـ أي الجالية اليهودية في بريطانيا ـ رفض اعتبار الدعوة أو العمل لأجلها. كانت عملية صناعة الأمة اليهودية تجري على قدم وساق في قلب العقل البريطاني، وبلا كلل أو ملل، فيما كان جل الاهتمام اليهودي موجهًا للحصول على المساواة وحق المواطنة. ولم ييأس الكولونيل، بل عاد في العام التالي، يكتب إلى مونتيفيور، داعيًا إياه للتحرك وسط يهود أوروبا، بهدف الضغط على الخارجية البريطانية، لإرسال الشخص المناسب للإشراف على يهود الشام ورعايتهم.

في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، بدأت بريطانيا تسيير السفن بقوة البخار، وافتتحت أهم شركات الاستعمار البريطاني «P & O» خطا بحريا إلى الشرق عبر البحر الأحمر، ولم يكن حفر قناة السويس قد بدأ بعد. ولاحظ إدوارد متفورد Edward Mitford، أحد موظفي الإمبراطورية في سيلان خطورة الحفاظ على أمن نقاط تموين سفن البخار، فكتب في عام ١٨٤٥، يدعو إلى قيام كيان للشعب اليهودي في فلسطين بحماية بريطانيا، للحفاظ على طريق السفن وتأمينه. وكان رءوفًا إلى الحد الذي اقترح فيه أن تقوم الحكومة التركية بترحيل سكان فلسطين إلى آسيا الصغرى[(١)].

وكما يلاحظ، فإن قناة السويس ليست هي التي شكلت الأهمية الإستراتيجية للعقدة الفلسطينية ـ المصرية، كما ظن البعض فيما بعد، عندما تصوروا أن القناة كانت لعنة على مصر، ذلك أن طريق الشرق الإستراتيجي لم تصنعه القناة، بل هو الذي صنعها لتسهيله وجعله أقل مشقة. كان الخطر بدأ يتهدد قوس المتوسط الجنوبي الشرقي، منذ بدأ المشروع الإمبريالي العالمي، وقبل حفر القناة. على أن المهم في عملية صناعة الأمة التي بدأت في النص البريطاني منذ منتصف القرن الماضي، أن ربط المشروع الاستيطاني اليهودي بالمشروع الاستعماري قد نقل المسألة اليهودية في العقل البريطاني ـ ولدى الرأي العام بالطبع ـ خطوة أخرى إلى الإمام. فبعد أن كانت مسألة عودة اليهود إلى فلسطين جزءاً من رؤية دينية لعالم الكتاب المقدس، حيث الأمل في تحولهم إلى المسيحية ثم تجمعهم في فلسطين كمقدمة للظهور الثاني

Kobler, Op. Cit., pp. 76-77. (١)

للسيد المسيح، أصبحت عودتهم سابقة لتحولهم لدى المؤسسة الدينية، وتنبغي عودتهم بغض النظر عن تحولهم لدى رجال الإمبراطورية. وتدريجيا، لم تصبح مسألة تحولهم حتى تستحق الإشارة، بعد أن خرج المشروع من عالم الحلم والأسطورة الرومانطيقي إلى عالم نظرية التطور.

في عام ١٨٥٩، نشر داروين كتابه الشهير «أصل الأنواع». وفي عام ١٨٦٣، نشر زميله توماس هكسلي دفاعه عن نظرية التطور وعلم الوراثة الحديث في كتابه «واقع الإنسان في الطبيعة»، ودوت في دوائر الفكر والعلم البريطانية أصداء الجدال المحتدم بين أنصار النص المقدس ومعسكر التطوريين. وما أن مالت الكفة قليلاً حتى عاد داروين لنشر كتابه الثاني «أصل الإنسان» في عام ١٨٧١. لم تقتصر الداروينية في تأثيرها ـ كما هو معروف ـ على علم الأحياء، بل امتدت إلى الفلسفة وعلم الاجتماع وإلى علم النفس والچيولوچية وإلى السياسة والاقتصاد والأخلاق. وبدا وكأن القرن التاسع عشر الذي دخل إلى التاريخ محلقًا يحاول الهروب من حروب بونابرت وفجائع الثورة الصناعية، قد قذف به مرة أخرى إلى التراب. وبدأت دورة جديدة من «العقلانية» الغربية. وكما سارعت الكنيسة للتأقلم مع العصر الجديد، كذلك سعى دعاة المشروع الاستيطاني اليهودي. أصبحت خطط التوطين أكثر تفصيلاً وحرصًا على تقديم المبررات وأساليب العمل وآفاقه، أو حمل «دراسة جدوى» كما يقال الآن. وفي ١٨٦٥، أسست مجموعة من البريطانيين الصهاينة صندوق استكشاف فلسطين Palestine Exploration Fund وذلك لوضع مشروع التوطين في إطار علمي، ودراسة الأرض المقدسة اقتصاديا وجغرافيا. سارع الصندوق بإرسال باحثين ورحالة إلى فلسطين للاستقصاء والدراسة، وكانت أهم بعثاته تلك التي جمعت ضابطين من سلاح المهندسين الملكي في عام ١٨٧٢ هما الملازم فردريك كتشنر Fredrick Kitchener القائد العسكري الشهير ووزير حرب حكومة الحرب العظمى الأولى والملازم كلود كاندور Claude Candor. وكان الجيش البريطاني قد أبدى اهتمامًا كبيرًا بنشاطات الصندوق، ودفع بالملازمين إلى المهمة كمشاركة منه في جهد دراسة المنطقة.

قضى كتشنر وكاندور عامين في فلسطين وعامين آخرين في لندن لإعداد الخرائط وكتابة التقرير، وهي ذات الخرائط التي استخدمها اللنبى في عام ١٩١٨ لتقدم قواته من غزة إلى نهر الأردن، مروراً ببيت المقدس. عاد كتشنر إلى الجيش، ولكن كاندور أرسل في مهمات أخرى إلى مصر وفلسطين، وكان هو الذي ترجم جداول تل العمارنة الفرعونية الشهيرة. وفي كتاباته العديدة حول نشاطاته وأعماله، كان موضوع توطين يهود أوروبا في فلسطين يمثل ركيزة تصوره للمستقبل(١).

ولأن الجمعية (الصندوق) أريد بها من حملة المشروع أن تمثل أرضًا عقلانية علمية لخطط التوطين، فقد حافظت على صلات وثيقة بالعديد من علماء الأنثروبولوچيا البريطانيين والأوروبيين مثل أرنست رينان وهولمان هنت ودين ستانلي وآخرين، إضافة لصلاتها الوثيقة بوزارة الحرب. ولكنها على أية حال لم تستطع أن تهرب من كونها تجل آخر للأسطورة، إذ إنها بعد عشر سنوات على تأسيسها دعت الأرستقراطي العجوز شافتسبري لرئاستها، وقد أعلن في خطابه الأول لأعضاء الصندوق كرئيس له قائلاً: «دعونا لا نتأخر، فلنرسل أفضل العلماء للبحث والدراسة في طول وعرض فلسطين، بل في كل ركن منها، نرسمها وندقق في حساباتها، ونجهزها لعودة مالكيها القدماء، لأنني أعتقد أن تلك اللحظة لم تعد بعيدة»(٢). وفي ظل نشاطات الصندوق، دعا إسحق آش Isaac Ashe في ١٨٧١ إلى تأسيس شركة مثل شركة الهند الشرقية، تعمل ضمن أربع مراحل لتحقيق الوجود اليهودي في فلسطين، تبدأ بشراء أراض واستقدام اليهود إليها والعمل على تحسين تربتها وزراعتها، مما سيؤدي لبناء الشخصية القومية اليهودية، ويرافق ذلك تقوية إمكانات الدفاع العسكري عن هذه الأراض ضد الآخرين حتى تأتي لحظة استقلالها(٣). ولا غرابة في أن هذه المراحل قد اتبعت بدقة كاملة من المهاجرين اليهود وزعماء الوكالة اليهودية في النصف الأول من القرن العشرين.

---

(١) المرجع نفسه، ص٨٧، وحول نشاطات الصندوق، انظر:

Sir Walter Besant, Thirty Years Work, 1865-1895, (London: 1895).

(٢) P.E.F., Quarterly Report, (London, 1875), p. 115.

(٣) Sharif, Op. Cit., pp. 67-68.

وكان لا بد أن يستمر العقل البريطاني في صناعة الأمة والرأي العام حتى يسلم الراية لرواد الحركة الصهيونية اليهودية الأوائل. وقد شكل حلقة الوصل، أو الجسر، الذي عبر عليه المشروع من الدوائر المسيحية إلى الدوائر اليهودية شخصيتان بريطانيتان بالغتا الديناميكية و النشاط والتركيب. أولهما كان لورانس أوليفانت Laurence Oliphant، الدبلوماسي والكاتب والرحالة البروتستانتي المتوفى في عام ١٨٨٨. وثانيهما رجل الدين وليام هيكلر William H. Hechler الذي عاش حتى عام ١٩٣١، وشهد تبلور المشروع على أرض فلسطين، وأصبح صديقًا حميمًا لكل زعماء الحركة الصهيونية وأحد المسيحيين القلائل الذين شاركوا في معظم المؤتمرات الصهيونية التي عقدت في تلك المرحلة.

عمل أوليفانت موظفًا في السلك البريطاني الديبلوماسي، وفي نهاية عام ١٨٦٠، أصبح نائبًا في مجلس العموم. لكنه ترك المجلس وهاجر لفترة من الزمن إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة، حيث نشط في أوساط التيارات البروتستانتية الأصولية. بدأ أوليفانت اهتمامه بفلسطين عندما عمل مراسلاً لصحيفة التايمز اللندنية في أثناء الحرب الروسية ـ العثمانية في عام ١٨٧٨. وفي العام التالي، قرر السفر إلى فلسطين وإسطمبول، فزود بتوصيات من رئيس الوزراء ووزير الخارجية لمقابلة السلطان عبد الحميد الثاني. وقد حاول جاهدًا إقناع السلطان بمشروع إسكان اليهود في «أرض فلسطين شرقي الأردن» أو ما أطلق عليه اسم «أرض جلعاد». واقترح مد خط سكة حديد من تلك المنطقة إلى حيفا، على أن يصل الخط في مرحلة تالية إلى العقبة والسويس، ولكن عبد الحميد رفض المشروع جملة وتفصيلاً[١]. رجع أوليفانت إلى بريطانيا مفصلاً خطته في كتاب[٢]، أشار فيه إلى أن هناك عرقًا واحدًا في أوروبا ذا ارتباط تاريخي بتلك الأرض من آسيا العثمانية وهو العرق اليهودي. وقال أن عودة اليهود إلى أرضهم المقدسة فلسطين

---

(١) Pragai, Op. Cit., pp. 53-54.

(٢) انظر بشكل خاص مقدمة الكتاب والصفحات ٣٠١ ـ ٣٠٤.

Laurence Oliphant, The Land of Gilead, (London & Edinburgh: William Blackwood & Sons, 1880).

هي مسألة روحية ودينية، ولكنها أيضًا عملية ومنطقية، وذات أبعاد سياسية واقتصادية كبرى. كان واضحًا في نص أوليفانت الأبعاد الجديدة للمشروع الإمبريالي العالمي، الذي لم يعد يطرح ضمن آفاق سياسية وميركنتيلية فحسب، وإنما ضمن أفق رسالي أيضًا. فإن كان هناك ضرورة حسب قوانين النشوء والارتقاء لأن يكون هناك عرق أرقى وأكثر تحضرًا، فهذا العرق لا بد أن يكون أوروبيا. وقد رأى أوليفانت، البروتستانتي البريطاني، اليهود كعرق أوروبي شريك في رسالة الرقي والحضارة، وهو الأمر الذي سنشهده بوضوح أكبر لدى وزير المستعمرات تشامبرلين، في مطلع القرن العشرين.

المغالطة الكبرى بالطبع في النص البريطاني الحامل للمشروع أنه كان على استعداد لأن يرى اليهود كساميين وكشعب الله القديم عندما يريد توكيد حقهم في فلسطين، وكان يراهم جزءًا من النموذج الأوروبي عندما يتحرك لاستجداء الرأي العام وصناع القرار. بعد مذابح عام ١٨٨١ لليهود في روسيا، شكل أوليفانت مجموعة من المسيحيين النافذين لدعوة اليهود وتشجيعهم على تأسيس مستعمرات لهم في فلسطين. وحاول جهده إحباط خطط ونشاطات المنظمات اليهودية الأوروبية لتهجير اليهود الروس إلى أميركا. ثم غادر للإقامة في حيفا، وعين سكرتيرًا له الشاعر اليهودي أمبر Imber، مؤلف النشيد القومي اليهودي هاتيكفاه. واليوم هناك شارع باسم أوليفانت في القدس الغربية.

أما الشخص الثاني، الذي لعب دور حلقة الوصل بين حملة المشروع المسيحيين وطلائع الحركة الصهيونية، فكان القس وليام هكلر. عرف هكلر أوليفانت عن قرب، وشارك في جهوده لتشجيع توطين اليهود الروس في فلسطين في عام ١٨٨١. وكان هكلر قد عمل، بتوصية من البلاط البريطاني، كمعلم للأمير لودفيغ بن فردريك دوق بادن الألمانية، وحظي في أثناء عمله هناك بمقابلة فيلهلم (غليوم الثاني فيما بعد) ولي عهد قيصر ألمانيا. وأصبحت صلاته الألمانية إحدى مجالات نشاطه لمساعدة هرتسل، وهو يحاول حشد القوى الأوروبية وراء المشروع الصهيوني في نهاية القرن التاسع عشر(١). في عام ١٨٤٤، كتب هكلر مقالته

---

(١) Harry Zohn, "Herzl, Hechler, The Duke of Baden and the German Emperor", in: Herzl Year Book, Vol.4, (New York: Herzl Press, 1961-1962).

«دعوة اليهود إلى فلسطين طبقًا للنبوءات»، التي أوضح فيها الجانب الديني للمشروع. ولكنه لم يقتصر على ذلك، بل ساهم مساهمة فعالة في النشاط السياسي المحموم الذي سبق ولحق عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا.

إن عملية صناعة الأمة (الشعب) اليهودي قد أطلقت وبلغت أوجها في أوساط رجال الفكر والثقافة والدين والاقتصاد والمصالح البريطانية المسيحية، الذين لم يكن لمعظمهم أية صلات مباشرة باليهود. وعندما نشطت الحركة الصهيونية اليهودية، كان الرأي العام جاهزًا لاستقبال المسألة اليهودية وجاهزًا منذ عقود طوال لاعتبار اليهود أصحاب قومية متميزة مهما كانت سياستهم، بل كان جاهزًا لرؤية فلسطين كأرض بلا شعب أو شعب بلا قيمة تذكر في الحساب، تنتظر شعبها القديم. على أن دوائر المشروع لم تكمل حلقاتها بعد، إذ إن عملية صناعة الأمة اليهودية وإعادة تقديم فلسطين كأرض تحمل كل مبررات الرجوع اليهودي: دينيا وتاريخيا، اقتصاديًا واستراتيجيا، لم تكن كافية لتبلور المشروع. والدائرة الناقصة بالطبع هي دائرة صناع القرار السياسي.

* * *

كتب اللورد كرومر أهم رجال الإمبراطورية البريطانيا في القرن التاسع عشر، بعد أن ترك موقعه كمندوب سام في مصر، يقول:[1] «تحت الإلحاح الضروري الذي لا يقاوم لاكتساب حدود يمكن الدفاع عنها، امتلكت بريطانيا مليونًا وربع مليون ميل مربع في السنوات (١٨٧٩ ـ ١٨٨٩)، في أفغانستان لتغلق الطريق أمام روسيا، وبورما على حدود الهند الشرقية، ومصر لحماية قناة السويس، ثم جاءت الطريق من الترانسفال إلى مصر لإكمال المسافة بين القاهرة والكاب. لقد دفع أفق الإمبراطورية إلى الأمام ليس فقط لحماية حدودها، بل أيضًا لإيجاد أسواق لمنتجات مانشستر القطنية. وما جعل التركيب مهما وجذابًا وبالغ النبوغ، ذلك الاعتقاد بأن

(١) النص في:

Tuchman, Op. Cit., pp. 252-253.

بريطانيا كانت تؤدي وظيفتها التي ألقاها القدر عليها، لنشر قيم الحضارة وأسلوب حكم العرق البريطاني». ولا شك أن نصا في تاريخ الاستعمار البريطاني كله لا يوازي هذا النص كثافة وقدرة على طرح أبعاد النظام الإمبريالي. وإذا تجاهلنا قليلاً عوامل الاقتصاد والرسالة الحضارية العرقية، فإن الناظر للإمبراطورية البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يجد أن خطوطها جميعًا تتقاطع على أرض مصر، التي جعلها التاريخ أيضًا واسطة العقد العثماني. لم يكن ممكنا لحراس الإمبراطورية البريطانية بعد تجربتي نابليون ومحمد علي أن يروا أمن مصر مفصولاً عن خاصرتها الشرقية: فلسطين.

كانت بريطانيا لعدة عقود على استعداد لغض النظر عن احتلال مصر، والحفاظ على الدولة العثمانية لأطول فترة ممكنة، طالما أن طريق المتوسط - مصر - البحر الأحمر آمنًا. ولكن استمرار الانهيارات العثمانية، وانكشاف الآستانة المتوالي أمام الدفعات الروسية إلى الجنوب والشرق سارع في عجلة الصراع الدولي على الحوض العربي - الإسلامي. ومع بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر، كانت مواقف أطراف الصراع الدولي كالتالي: في باريس تولى الحكم نابليون الثالث (حكم من عام ١٨٥٢ إلى عام ١٨٧٠) الذي كان مسكونًا بحلم بناء إمبراطورية عالمية كبرى ومنافسة لبريطانيا. وفي عصره توسعت فرنسا في الجزائر، وأعلنت الحماية على الهند الصينية، وبدأت محاولة التقدم إلى المشرق العربي.

وقد ضم بلاط نابليون الثالث مناصرين لمشروع التوطين اليهودي في فلسطين. فقد كتب سكرتير الإمبراطور أرنست لاهاران Ernest Laharanne في عام ١٨٦٠ يدافع عن وجهة النظر البريطانية في مسألة اليهود وفلسطين، مؤكدًا على «المكاسب الاقتصادية لأوروبا إذا عاد اليهود إلى وطنهم القديم حيث سيفتحون آفاقًا جديدة للحضارة الأوروبية. إن الحضارة المتآكلة للشرق الأوسط يمكن إنقاذها فقط بدفعات من الحضارة الأوروبية. ولهذا فعلى كل أوروبا أن تدعم ملكية اليهود لفلسطين»[١]. ولكن فرنسا بلونها الكاثوليكي وعلمانيتها البالغة لم تكن هي المؤهلة

(١) Zweig, Ferdinand, Israel:The Sowrd and the Harp, (London: Heinemann, 1969), p. 243.

لحمل أثقال المشروع بأبعاده التاريخية والدينية والسياسية. أما فيما يتعلق بمصر، فقد تكرست تقاليد سياسية في الخارجية الفرنسية منذ حملة بونابرت، تعتبر مصر جزءاً من دائرة النفوذ الفرنسي. ولكن باريس لم تكن لتصر على هذا «الحق» طالما هي في حالة تحالف مع لندن، في حين لم تكن بريطانيا التي أصبحت سيدة الهند بلا منازع لتسمح بأن تضع فرنسا يدها على البلدان الواقعة في الطريق إلى الممتلكات الهندية بصورة مباشرة أو غير مباشرة[1].

في تلك الحقبة، كما في العقدين السابقين واللاحقين لها، كانت روسيا تمثل أكبر تهديد للدولة العثمانية. إذ إن روسيا عادت بعد القضاء على خطر محمد علي إلى سياستها التقليدية الخاصة بالعمل على تدمير الدولة العثمانية، سواء عن طريق الضغط العسكري أو إثارة الاضطرابات في البلقان. في عام ١٨٥٣، حاول القيصر نقولا الأول أن يعقد اتفاقًا مع بريطانيا لاقتسام أملاك الدولة العثمانية، التي وصفها «بالرجل المريض الذي لا يرجى شفاؤه»، فاقترح استيلاء روسيا على الآستانة في مقابل استيلاء بريطانيا على مصر وكريت. إلا أن بريطانيا كانت لا تزال متمسكة بسياسة المحافظة على الدولة العثمانية من أجل حماية طريق الهند وتوفير حاجز أمام مخاطر التوسع الروسي ذاته، فرفضت العرض ووضعت سياسة بديلة له في دفع ومساندة حركة الإصلاحات العثمانية. وما لبثت روسيا أن تعللت بسبب آخر للتحرش بالدولة العثمانية مستغلة ما عرف باسم «أزمة البقاع المسيحية المقدسة في فلسطين»[2]. وفي ٣١ آيار/ مايو، أرسل القيصر الروسي إنذارًا للسلطان يتضمن تهديداً باحتلال قواته للاشيا ومولدافيا في حالة عدم إقراره لما سبق أن وافق عليه من تنازلات بخصوص كنيسة القيامة. وسرعان ما عبرت القوات الروسية نهر الروث، وبدأت عملية احتلال الولايتين الدانوبيتين. وفي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر، نجح أسطول روسي في تحطيم وحدات بحرية عثمانية في ميناء سينوب، فاستشعرت

---

(١) زين، المرجع السابق، ص٢٥.

(٢) حول الخلاف على كنيسة القيامة وتفاصيل حرب القرم، انظر:
أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص ٢٠٧ ـ ٢١٢.

بريطانيا وفرنسا الخطر، وأعلنتا الحرب على روسيا في ٦ شباط/ فبراير عام ١٨٥٤، وسارعت سفنهما بالدخول إلى البحر الأسود.

وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، وافقت روسيا على الصلح. وفي مقابل التدخل البريطاني ـ الفرنسي، أصدر السلطان برنامجًا إصلاحيا جديداً تضمنه الخط الهمايوني الصادر في ١٨ شباط/ فبراير عام ١٨٥٦. وفي التاسع والعشرين من الشهر التالي، وقع أطراف الحرب على صلح باريس الذي تضمن احترام أملاك الدولة العثمانية واستقلالها، وقبول مبدأ التحكيم في حالة وقوع خلاف بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول، وتعهد الآستانة بتحسين أحوال رعاياها المسيحيين، وعدة بنود أخرى خاصة بإعادة توزيع النفوذ في منطقة القرم. على أن المعاهدة، من وجهة النظر البريطانية، اعتبرت انتصاراً دبلوماسيا للندن، وخاصة بندها السابع الذي نص على ضم الباب العالي إلى المجموعة الأوروبية للمشاركة في وضع الأنظمة والقوانين العامة. كانت السياسة البريطانية آنذاك قد اختارت أسهل الموقفين من الدولة العثمانية. فإن كان من الصعب والخطر مشاركة الآخرين في تقسيمها، فلا بأس من محاولة فصلها عن قواعد نظامها التاريخي و«تهذيبها»، وإدخالها طرفًا في النظام الدولي الأوروبي الجديد.

لكن الهاجس الجيوبوليتكي لم يغادر دوائر الخارجية البريطانية قط. ففي عام ١٨٦٠ عندما اشتعلت الأزمة اللبنانية، واضطرت بريطانيا مرغمة إلى الموافقة على إرسال نابليون الثالث لقواته إلى لبنان، كتب السير هنري بولور Bulwer السفير البريطاني في إسطمبول إلى اللورد رسل Russell وزير الخارجية يقول: «تعلمون سعادتكم أن سوريا كانت دائمًا ترى من أولئك الذين أنشئوا إمبراطورياتهم في الشرق المركز الذي تبنى حوله المخططات العتيدة للفتوحات الشرقية. فهي في الواقع حلقة اتصال بين أفريقيا من جهة وآسيا من الجهة الأخرى»[1]. وفي ١٨٧٥ تولت رئاسة حكومة المحافظين شخصية من أكثر الشخصيات البريطانية الاستعمارية

(١) Great Britain, Foreign Office Correspondences Relating to the Affairs of Syria, Part 1, p. 114.

إثارة. وخلال سنوات حكمه الخمس القصيرة، وبالتعاون مع لورد سالسبري وزير الخارجية وبتشجيع من الملكة ڤيكتوريا، قام دزرائيلي Disraeli أو كما عرف فيما بعد باسم اللورد بيكونسفيلد، بأهم خطوتين في تاريخ الصراع على الشرق العربي الإسلامي. الأولى شراء حصة الخديوي إسماعيل من أسهم قناة السويس، والثانية الاستيلاء على قبرص. جعلت الخطوتان من بريطانيا القوة البحرية الأكثر فعالية في شرق المتوسط، وعلى مسافة سنوات قليلة من احتلال مصر. أصبحت الإمبراطورية بذلك أقرب ما تكون في تاريخها كله من فلسطين. ولد دزرائيلي لأسرة يهودية، وتحول إلى المسيحية الإنجليكانية في شبابه مبديًا قدرًا كبيرًا من التدين. كان خطيبًا مفوهًا كنائب عن حزب المحافظين في البرلمان البريطاني وروائيا. حملت كل رواياته تقريبًا حسا يهوديا وحلم العودة إلى القدس. في روايته «تانكرد» جعل موضوعه الصراع على الشرق، حيث أقام عالمًا توزع فيه أراضي الشرق ومدنه على القوى الكبرى، فيما تحصل بريطانيا على المناطق الواقعة على الطريق إلى الهند.

في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٤٧، عندما طرح على البرلمان مشروع قانون حقوق المواطنة، الذي حقق مساواة اليهود السياسية ببقية المواطنين البريطانيين، وعارضه نواب حزبه (المحافظين)، عبر دزرائيلي قاعة المجلس إلى الجانب الخاص بالأحرار وأعطى صوته لصالح إقرار المشروع. وقد ألقى خطابًا صريحًا في المجلس صارخًا في أعضائه: «أين هي مسيحيتكم إن لم تؤمنوا بيهوديتهم ... في كل خطوة للإنجاز القانوني نجد على المائدة التشريع اليهودي أمامنا ... كل المسيحيين الأوائل كانوا يهودًا، وإذا لم تنسوا ما تدينون به لهذا الشعب، فعليكم كمسيحيين أن تنتهزوا الفرصة الأولى للموافقة على مطالب هؤلاء المؤمنين باليهودية»(١). ورغم أن كاتبي سيرة حياته لم يسجلوا أية إشارات صريحة لدرزائيلي باتجاه مشروع إرجاع اليهود إلى فلسطين، إلا أن المؤرخة الأميركية اليهودية بربارة توخمان تقول إنه «كان

(١) W.F. Monypenny, and G. E. Buckle, The Life of Benjamin Disraeli, Earl of Benconsfilcd, 6 Vols., (London: 1910-1920), Vol. III, p. 69.

يحس فلسطين تناديه في العظم». وعلى الجانب الآخر من قوس المتوسط الجنوبي الشرقي، كانت بريطانيا تستشعر خطر النفوذ الفرنسي منذ افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩ . وقد اتيحت الفرصة لدزرائيلي في العام التالي لتوليه الحكم لموازنة فرنسا بل التفوق عليها. إذ إن الخديوي، مدفوعًا بتراكم الديون على الخزانة المصرية بعد برنامج واسع للتحديث وتوسيع النفوذ باتجاه منابع النيل، اضطر لعرض حصته من أسهم القناة للبيع في السوق الدولي. عندما علم دزرائيلي بالخبر، عقد مجلس وزرائه، وأرسل مندوبًا عنه إلى عميد فرع آل روتشيلد البريطاني، طالبًا إقراض الحكومة البريطانية ٤ ملايين جنيه ثمن أسهم إسماعيل البالغة ١٧٦,٦٠٢ سهمًا. وبعد محادثة دامت دقائق معدودة، سأل خلالها روتشيلد مندوب دزرائيلي عمن سيضمن القرض، فأجابه: حكومة بريطانيا العظمى، فوافق رجل المال اليهودي وصديق دزرائيلي الوثيق فورًا. ما أن وصلت الموافقة إلى دزرائيلي، حتى حصل رئيس الوزراء على موافقة حكومته على الصفقة(١). الملكة ڤيكتوريا انتفضت من الفرح وصحيفة التايمز افتتحت مهرجانًا على صفحاتها لتحية نصر دزرائيلي الكبير، فقد خطت الإمبراطورية أخيرًا خطوتها الفعلية في الطريق إلى مصر. حتى القيصر الألماني أرسل إلى قريبته ڤيكتوريا مهنئًا. وبعد أيام قليلة، اجتمع البرلمان وأقر بالإجماع القرض وصفقة شراء الأسهم.

لم تكن فرنسا بالطبع قادرة على الوقوف أمام الخطوة البريطانية، ذلك أن باريس كانت ما زالت تئن تحت وطأة هزيمتها أمام قوات بسمارك وفلهلم الأول في حرب توحيد ألمانيا (١٨٧٠ ـ ١٨٧١)، التي انتهت بتنصيب فلهلم قيصرًا على ألمانيا الموحدة في قلب قاعة فرساي الرئيسة. ولم تستأنف فرنسا مشروعاتها الاستعمارية التوسعية حتى عام ١٨٨١، عندما تقدمت قواتها من الجزائر لاحتلال تونس.

في الآستانة، خلع الإصلاحيون بقيادة مدحت باشا السلطان عبد العزيز عقب تدهور أوضاع الدولة في بلغارية والبوسنة والهرسك. وبعد شهور قليلة، عزلوا

---

(١) تفاصيل الصفقة في المرجع نفسه: Op. Cit., Vol. V, p. 452.

خلفه مراد ودعموا تولية عبد الحميد في عام ١٨٧٦ للسلطنة مشترطين عليه إعلان الدستور، وهو ما قام به بالفعل في ٢٣ كانون أول/ ديسمبر من العام نفسه. ولكن عبد الحميد كان في مواجهة الدرس الأول لحكمه الذي جعل منه حتى مغادرته الآستانة حاكمًا مثقلاً بالمؤامرات الدولية على بلاده وغير ذي اكتراث كبير بتوجهات الإصلاح الدستوري، وهو الوضع الذي أدى إلى انفجار مؤسسة الحكم العثماني ذاتها في أواخر العقد الأول من القرن العشرين. لم تهتم الدول الأوروبية بإعلان دستور عام ١٨٧٦ أو بالحقبة الجديدة للإصلاح العثماني، إذ إن أطرافها العديدة أصبحت أكثر شراهة واستعجالاً في سعيها لتوزيع ممتلكات السلطنة، التي وصلت إلى مستوى محزن من الضعف والتمزق. ولم تكن محاولات عبد الحميد العسكرية والسياسية ودعواته الإسلامية العالمية قادرة على إنقاذ السلطنة.

وبتفاقم الاضطرابات في البلقان، اجتمع مندوبو الدول الأوروبية الرئيسة في الآستانة واتفقوا على تقسيم بلغاريا إلى ولاية شرقية وأخرى غربية، وتوحيد البوسنة والهرسك في ولاية واحدة، على أن تتمتع الولايات الثلاث بدرجة من الاستقلالية. كما طالبوا بألا تفقد الصرب شيئًا من استقلاليتها، وأن تحتفظ إمارة الجبل الأسود بالمناطق التي احتلتها في البوسنة والهرسك وشمال ألبانيا[١]. رفض عبد الحميد المقررات، فسارع المندوبون الأوروبيون إلى مغادرة الآستانة. وبعد أن ضمنت روسيا حياد النمسا، أعلنت الحرب على الدولة العثمانية في ٢٤ نيسان/ أبريل عام ١٨٧٧، وتقدمت قواتها عبر البلقان وأسطولها نحو إسطمبول. ضجت لندن بإعلامها ورأيها العام من احتمالات اكتساح روسيا لعاصمة الدولة العثمانية. وكتبت الملكة رسالة إلى دزرائيلي، قالت فيها: «إن سمحنا بهذا ـ أي تقدم روسيا ـ فإن إنكلترا كقوة عظمى لن توجد بعد اليوم»[٢]. وأخيرًا أقنع دزرائيلي مجلس وزرائه المنقسم بإرسال الأسطول البريطاني إلى البسفور.

---

(١) مصطفى، المرجع السابق، ص٢٣٦.

(٢) Victoria, Letters and Journal of Queen Victoria, 1862-1901, edited by G. E. Bukle, 5 Vols.The Second Series, p. 548

سارعت حكومة الآستانة إلى طلب الصلح، وعقدت مع روسيا معاهدة سان ستيفانو المهينة في آذار/ مارس عام ١٨٧٨ التي أقرت فيها السلطنة بتفتيت أملاكها في البلقان. وفي ظل أجواء الهزيمة ووصول الخطر الروسي إلى ذروته، كان وزير الخارجية البريطاني سالسبري يخطط مع دزرائيلي للحصول على قبرص. وفي اتفاقية سرية وقعت بين الآستانة ولندن، وافق السلطان - في قاع أزمته - على إعطاء قبرص لبريطانيا لإدارتها مقابل أن تدافع الأخيرة بالقوة عن أراضي الدولة العثمانية في آسيا ضد أي محاولة روسيَّة لاحتلالها[1]. لم تكن اتفاقية قبرص وليدة اللحظة بالطبع إذ إن الدوائر البريطانية منذ أربعينيات القرن، أي منذ حملة محمد علي الثانية، وهي تدعو إلى الاستيلاء على الجزيرة التي تعتبر مركزاً للتحكم في شرق البحر المتوسط وعيناً على مصر والشام. وقد نشرت التايمز اللندنية في عام ١٨٤٠ مقالاً يدعو إلى أن تطالب بريطانيا بأخذ قبرص وعكا مقابل مساعدتها للسلطان العثماني ضد محمد علي. كما أن دزرائيلي نفسه بحث مع ليارد Layard، عالم الآثار البريطاني المختص في شئون الرافدين والذي أصبح سفيراً في إسطمبول، قبل قليل من استلامه الحكم، إمكانية استيلاء بريطانيا على محطة مهمة تقع على طريق الشرق الإستيراتيجية، ولا تعتبر ذات أهمية قصوى للسلطان في الوقت ذاته[2]. عندما وصل دزرائيلي وسالسبري إلى برلين للالتحاق بمؤتمر الدول الأوروبية المتصارعة على الشرق، كانت اتفاقية قبرص - جاهزة في جيوبهما - مفاجأة كبرى للأطراف الأخرى.

كان الداعي لمؤتمر برلين في عام ١٨٧٨ هو المستشار الألماني بسمارك، الذي كان يسعى إلى استتباب السلام بين القوى الأوروبية، خوفاً من أن تدفع ألمانيا الموحدة حديثاً ثمن الصراع الأوروبي. كان موضوع المؤتمر مراجعة صلح سان ستيفانو بين

---

(١) وقعت اتفاقية قبرص في ٤ تموز/ يولية ويمكن الاطلاع على نصها كاملاً في:

T. E. Holland, The European Concert on the Eastern Question 1826-1885. (Oxford: A Collection of Treaties and Other Public Acts, 1885).

(٢) Tuchman, Op. Cit., pp. 262-263.

تركيا وروسيا، أو محاولة إيجاد حل سلمي للصراع على «المسألة الشرقية». لم يكن غريبًا أن يلعب بسمارك دور داعية السلام، وهو الذى قضى نصف فترة وجوده في المستشارية يدفع بالجيش البروسي يمينًا وشمالاً حتى حقق الوحدة الألمانية على أنقاض الجيش الفرنسي؛ ذلك أن المسألة الألمانية ظلت تقض مضاجع أوروبا منذ بونابرت. فأوروبا مسكونة على الدوام بالخوف من الوحدة الألمانية. وألمانيا الموحدة لا تقوم بغير حروب ودسائس سياسية؛ فإذا تحققت وحدتها فإن قيادتها على استعداد لبذل كل ما تستطيع من أجل الاستقرار الأوروبي، حتى يشتد عصب الوحدة الجديدة، وتستطيع الوقوف أمام المخاطر التي تحيط بها، خاصة من روسيا وفرنسا. وحتى تولية فلهلم الثاني (غليوم)، كان بسمارك ـ مدعومًا من القيصر ـ أشد الزعماء الأوروبيين حرصًا على النظام والاستقرار الأوروبي.

عرض المستشار الألماني في كواليس المؤتمر تقسيم الدولة العثمانية، فتعطى مصر لبريطانيا وتونس والشام لفرنسا والبوسنة والهرسك للنمسا والبوغازين وأراض أخرى لروسيا، كما نوقشت مطالب إيطاليا في طرابلس الغرب. كان رَدُّ دزرائيلي على الاقتراح أنه «إذا استولى الروس على إسطمبول فإنهم يستطيعون في أي وقت يشاءون أن يبعثوا بجيوشهم عبر سوريا إلى مصب النيل. بعدها ماذا يكون النفع من احتلال مصر»[1]. كانت بريطانيا تريد مصر، ولم تكن تمانع الاستقطاعات الروسية في البلقان، كما لم تمانعها في القرم من قبل، ولكنها كانت تريد عزلاً بين الشام وروسيا، أو بين البحر المتوسط وروسيا، وكان هذا المبدأ السياسي البريطاني أحد القواعد التي فرضت حدود «سايكس ـ بيكو» إلى جانب اعتبارات أخرى. قرر مؤتمر برلين في نهايته منح رومانيا والجبل الأسود الاستقلال التام، وبلغاريا حكمًا ذاتيا، كما ضمت روسيا بعض المناطق البلقانية، وأعطيت النمسا الحق في البوسنة والهرسك. وكان على السلطان عبد الحميد أن يقبل القرارات بمرارة عميقة. وبعد سنوات عندما قال سالسبري، الذي أصبح رئيسًا للوزراء، بقناعة عميقة «إن السلطان يكرهنا»، فقد كان يتحدث عن أمر حقيقي بالغ الصحة. كان مؤتمر برلين

(١) زين، المرجع السابق، ص١٦.

معلمًا بارزًا لتدهور الدولة العثمانية وتكالب القوى الأوروبية عليها. وفي لندن، ألقى دزرائيلي في مجلس العموم دفاعه عن سياسة حكومته تجاه المسألة الشرقية من خلال انعكاسات إعلان اتفاقية قبرص ونتائج مؤتمر برلين، فقال: «لم يكن بالإمكان تنفيذ معاهدة عام ١٨٠٦ (يقصد الحفاظ على الدولة العثمانية)، ولذا فقد استعضنا عن ذلك باتخاذ تدابير مباشرة بيننا وبين تركيا بالنسبة لآسيا الصغرى وقبرص. لقد تحاشينا احتلال مصر لعلمنا أن فرنسا شديدة الحساسية عندما يكون الأمر متعلقًا بمصر، كذلك تحاشينا سوريا للسبب نفسه ... ولكن وفي الوقت الذي نحب أن نرى فيه فرنسا تحتفظ بنفوذها في كل من لبنان ومصر بعدل وإنصاف، فإنه ينبغي لنا أن نذكر أن علاقتنا بالشرق ليست مجرد شعور وعواطف وتقليد تاريخي، بل إنها قضية مصالح حيوية ضخمة ملحة، يجب علينا أن نحافظ عليها وأن نحتفظ بها»[1].

كان واضحًا أن سياسة الحفاظ على ممتلكات السلطان كما هي قد تراجعت لصالح سياسة اقتطاع ما يمكن، وضمن سياسة درء مخاطر القوى الأخرى المتنافسة ما أمكن ذلك. ولكن دزرائيلي خسر انتخابات ١٨٨٠ التي ربحها الليبراليون بقيادة غلادستون Gladstone. وكان رئيس الوزراء الجديد يكره تركيا العثمانية ورجال حكومتها كرها عرقيا، وكما صوره كاتبو سيرته، افتقد القدرة والمجالدة على مناورات سياسة الاستعمار. فاستدعى ليارد، سفير دزرائيلي في الآستانة، بل حاول التخلص من التزامات بلاده تجاه اتفاقية قبرص. وضاق بالتالي النفوذ البريطاني في العاصمة العثمانية، مما فتح المجال واسعًا لدخول القوة الأوروبية الجديدة ألمانيا إلى المشرق الإسلامي. على أن غلادستون لم يكن أبلهًا، وعندما أتيحت له فرصة وضع سياسة الإمبراطورية تجاه مصر موضع التنفيذ، لم يتردد في إعطاء الأمر باحتلالها في عام١٨٨٢، وهو الأمر الذي أصبح منذ شراء أسهم القناة وبعد مؤتمر برلين مجرد وقت. وإثر مقتل غوردون في السودان، خسر الأحرار انتخابات عام ١٨٨٥، وعاد المحافظون بقيادة سالسبري (Lord Salisbury)، وزير

(١) المرجع نفسه، ص٤٢ـ٤٣.

خارجية دزرائيلي الشهير وأحد أمناء الإمبراطورية وحراسها التاريخيين، إلى السلطة.

بوصول سالسبري إلى الحكم حسمت بريطانيا موقفها تجاه مسألة مستقبل الدولة العثمانية، بل إن سالسبري منذ حرب القرم كان يعتقد أن بريطانيا «راهنت على الفرس الخاسر» وإنه كان عليها القبول بعروض الروس منذ ١٨٤٠ بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية. إلا أن الواضح أن بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر أصبحت أكثر ثقة بالنفس منها في منتصف القرن، بعد أن وصلت الإمبراطورية إلى ذروتها، وبدأت روسيا مصدر الرعب القديم، تئن تحت الديون وتتخلف في معركة التحديث واللحاق بباقي دول أوروبا الغربية، وهو الأمر الذي سرعان ما تجلى في هزيمة الروس أمام اليابان في عام ١٩٠٥. رأى سالسبري توجس عبد الحميد وكرهه البالغ لبريطانيا، ولكنه اعتقد «أن قبرص ومصر ستكفيان لمعادلة هذه المشاعر»، وتحرك ليضع خطط مستقبل الدور البريطاني في الشرق، وهو يحسب أن الناس في المنطقة العربية يتكلمون ويتحركون ويسألون أنفسهم ما إذا كان هذا الحكم التركي الأبدي هو قدرهم. والمنطقة العربية هي رعب السلطان والمفصل في آلته العسكرية. وهناك في يوم قادم سيصنع القائد المعارض من المخلصين»(١). وأعتقد أيضًا أن السلطان الذي يعني موقعه - باعتباره المسلم الأول - بالنسبة له كل شيء لن يغفر لإنكلترا تقدمها في العالم الإسلامي. وهكذا، ففي نهاية القرن التاسع عشر، أصبح القوس الجنوبي الشرقي للمتوسط هو البقعة الإستراتيجية الأهم في كل الإمبراطورية البريطانية؛ الأرض المقدسة جناحها اليساري ومصر والسودان يمينها.

أقيمت الإمبراطورية أولاً، ثم نصبت في الدوائر السياسية البريطانية أسطورة حدودها الآمنة، وتحت إلحاح أمن الإمبراطورية - كما ذكر كرومر - كانت أراضيها

---

(١) من رسائله إلى السير ويليام وايت في ١٠ آب/ أغسطس عام ١٨٨٧ و ١٨ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٩١، مدرجة في:

Lady Gwendolyn Cecil, Life of Robert Marquis of Salisbury, 4 Vols, (London: 1929-1931), Vol II, Chapter II.

تتسع وتتسع. ولكن، وحتى في ذروة اتساعها، فإن الشرق الإسلامي، وعقدة فلسطين ـ مصر، كانت هي مفتاحها. وحتى ڤيكتوريا لم تكن تجهل ذلك، وهي تدفع بدزرائيلي للتدخل في الحرب العثمانية ـ الروسية.

على أن خارطة الصراع الدولي في نهاية القرن لم تكن قد اكتملت بعد. ففي عام ١٨٨٨، نصب غليوم الثاني قيصراً على عرش الاتحاد الألماني، وكان عمره لم يتعد تسعة وعشرين عامًا. ومع استقرار الاتحاد وازدهاره الاقتصادي وتعاظم قوته العسكرية، أخذ غليوم الثاني على عاتقه وضع حد لسياسة بسمارك في الابتعاد عن ساحة الصراع الدولي خارج أوروبا، حفاظًا على الاتحاد. وعندما اصطدم الاثنان، أقال القيصر المستشار العجوز في عام ١٨٩٠، وبدأ في تنمية العلاقات الودية مع الدولة العثمانية. وفي العام التالي لتوليه العرش الألماني، زار القيصر السلطان عبد الحميد في إسطمبول، مدشنًا سياسة التقارب بين الدولتين. وقد ظهر النفوذ الألماني في الدولة العثمانية في مجالين أساسيين: الأول: إعادة تنظيم الجيش التركي وتسليحه على أيدي الضباط الألمان. والثاني: تقدم ألماني تجاري سريع، وخاصة في المنطقة التي تسمى الآن تركيا.

كان عبد الحميد من ناحيته يستشعر طوق روسيا ـ النمسا ـ فرنسا ـ إنكلترا يضيق الخناق عليه، ورأى أن ألمانيا هي أقل القوى الأوروبية انتفاعًا من انهيار الدولة العثمانية وتجزئتها. إضافة إلى ذلك، فإن اهتمامات ألمانيا الاقتصادية تركزت بشكل خاص في الأناضول والعراق وهما المنطقتان الأقل تأثرًا بالاختراقات الغربية في ذلك الحين سواء على مستوى الثقافة أو السياسة أو المصالح. كما أن السلطان ظن أن فتح الطريق للنشاط الاقتصادي الألماني في تلك المناطق سيكون في المستقبل بمثابة ذريعة للدفاع عن سلامة واستقلال الدولة العثمانية في وجه الطامعين الآخرين. ولعل عبد الحميد رأى في القيصر أيضًا «نصيرًا قويا وصديقًا مخلصًا وحيدًا». ولم يكن هناك في التاريخ العثماني سوابق صراع أو نزاع مع ألمانيا لتناقض تقدير عبد الحميد للموقف أو أحاسيسه تجاهه.

في عام ١٨٩٨، قام الألمان بخطوتين أثارتا قلقًا بالغًا في لندن وفي عواصم الصراع الأخرى. فقد تقدمت مجموعة ألمانية للحكومة العثمانية، تطلب امتياز إقامة خط للسكة الحديد بين بغداد والأناضول، وكانت بريطانيا بالطبع تبصر إمكانية وصول الخط في المستقبل إلى البصرة ووصول المصالح الألمانية إلى البوابة الثانية لطريق الهند. كما قام القيصر، في تشرين الأول/ أكتوبر و تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه بزيارة سوريا ولبنان وفلسطين، حيث استمرت زيارة غليوم الثاني إلى فلسطين من ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ثم غادرها إلى بيروت فدمشق، التي وصلها في اليوم السابع من الشهر. وفي اليوم التالي لوصوله زار قبر صلاح الدين، في إشارة عميقة الدلالة لمسلمي الشام والمسلمين جميعًا. وفي مساء اليوم نفسه تناول العشاء في مبنى بلدية دمشق ثم وقف متحدثًا، حيث أعرب عن شكره للسلطان وأهالي سوريا للحفاوة التي استقبل بها، ثم قال: «فليطمئن صاحب الجلالة السلطان عبد الحميد خان الثاني، وليطمئن معه المسلمون الثلاثمائة مليون القاطنون أقطار الدنيا والذين تربطهم بالعاهل التركي روابط وثيقة بصفته خليفة المسلمين، إلى أنهم سيجدون في قيصر ألمانيا الصديق الدائم لهم»[1].

لم تبدُ سياسة غليوم الثاني من جميع الوجوه وكأنها «سياسة إسلامية» فحسب، بل دخل القيصر الألماني هذه المرة إلى قلب منطقة الاهتمام الدولي والبريطاني. تابع القناصل البريطانيون، من فلسطين إلى دمشق، زيارة القيصر خطوة خطوة، ودرسوا آثارها على الناس، ونقلوا كل ذلك إلى لندن. كان للزيارة صدى واسع في عواصم الصراع الدولي، فاق بكثير زيارة القيصر السابقة لإسطمبول. كتبت التايمز اللندنية في عددها الصادر يوم ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٩٨ تقول «كان من الطبيعي أن يثير إعلان القيصر عن خالص وده للسلطان وإشارته إلى قوة الإسلام العددية حماس الناس، وأن يلهب شعورهم في مدينة إسلامية صرفة

(١) النص الإنجليزي للخطاب في:

P. R. O. F.O. 195/2024. No. 1.

كمدينة دمشق» . وبدأت القاعدة القديمة في أن القوة الأوروبية الأكبر لا بد أن تمنع من السيطرة على جنوب شرق المتوسط، تعمل من جديد لفرز المحاور وخطوط الصراع، حيث بدت خارطة التحالفات الأوروبية كالتالي[1]: ألمانيا والإمبراطورية الهنغارية النمساوية في جانب، وفي الجهة المقابلة تحالفان متوازيان الأول بين فرنسا وروسيا والثاني بين بريطانيا وروسيا. وبعد سنوات قليلة، نجح الألمان في ضم الآستانة إلى جانبهم بقيادة حكومة الاتحاد والترقي. فيما التحم التحالفان المقابلان في محور واحد، وهي اللحظة التي أطلقت فيها مدافع الحرب الأولى.

أصبحت بريطانيا أقرب ما تكون إلى فلسطين، وانهارت سياسة الحفاظ على الدولة العثمانية التي وضعها اللورد بيت وبالمرستون وأبردين من بعده، كما أن احتلال مصر أصاب القلب من قدرة الآستانة على الدفاع عن ممتلكاتها في المنطقة العربية، ووصل الاستقطاب الدولي إلى مرحلة التوتر والتهديد بالحسم. وفيما مشروع التوطين اليهودي ينمو في العقل والرأي العام وسياسة الإمبراطورية البريطانية، كان على مادته ذاتها أن تلتحم به.

* * *

شهدت فلسطين ومدينة القدس في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر طوفانًا من الأوروبيين، من جميع الأجناس والمذاهب المسيحية. شملت نشاطاتهم تأسيس الجمعيات الخيرية والتبشيرية والمدارس الخاصة والعمل الصحفي والدبلوماسي والتنقيب عن الآثار والاتصال بالأهالي ودراسة عاداتهم وثقافتهم، بل رسمهم أيضًا. وقد رأينا سابقًا كيف اندفعت وزارة الحرب البريطانية لإرسال ضباطها تحت غطاء الدراسة والاستكشاف لرسم خرائط للمنطقة من مصر إلى فلسطين، فيما دعاة مشروع التوطين يتحركون بين العواصم الأوروبية ومراكز الكثافة اليهودية

---

(١) انظر حول انقسام المحاور الأوروبية بعد انهيار نظام بسمارك الناتج عن مؤتمر برلين:
G. F. Kennan, Decline of Bismarck's European Order: Franco Russian Relation, 1875-1890, (Princton, N. J.: 1979).

وفلسطين لتشجيع الهجرة اليهودية وبناء المستوطنات الزراعية. ثم جاءت مذابح اليهود الروس في عيد فصح عام ١٨٨١، لتدفع بعض العائلات اليهودية إلى الساحل الفلسطيني. وفي عام ١٨٨٢، أسست عشرون عائلة يهودية روسية مستعمرة ريشون لصهيون Rishon-le-Zion أو «الأولى في صهيون» قرب مدينة يافا[1]. كان جل المساعدات المالية التي وصلت للمستعمرين الأوائل تعود في مصدرها إلى فرع عائلة روتشيلد الفرنسية، التي قدمت المال بدوافع يهودية خيرية بحتة، إذ لم يكن المشروع الصهيوني قد ضرب بجذوره بعد في الأوساط اليهودية، رغم ظهور بعض النشاطات الفكرية والثقافية بين يهود فرنسا بالذات. وكان الحاخامات اليهود في مدينة القدس أكثر المعارضين لموجة الاستيطان الأولى، حرصًا منهم على عدم الإخلال بعلاقة يهود فلسطين العثمانيين بأهالي فلسطين أو بالحكومة العثمانية.

استشعر عبد الحميد منذ البداية مخاطر ازدياد التوجه اليهودي نحو فلسطين وارتفاع وتيرة النشاطات الغربية فيها، فأصدر أمرًا في عام ١٨٨٥، يمنع إقامة أية مستعمرات يهودية جديدة. وفي عام ١٨٨٧، أعلن الباب العالي ترتيبًا إداريا جديدًا لبلاد الشام، فصل فيه سنجق القدس عن ولايات بلاد الشام وربطه مباشرة بالآستانة. ورغم استخدام الرشوات وجميع أنواع الحيل، في حقبة لم تكن مسألة الهجرات بين الدول فيها بالصعوبة التي هي عليه الآن، لم تستطع الفعاليات اليهودية حتى نهاية حقبة الثمانينيات من تأسيس أكثر من ٢٢ مستعمرة بلغ عدد سكانها خمسة آلاف نسمة فقط، على أرض بلغت ٧٦٠٠٠ هكتارًا. وكانت جمعية شوفيف صهيون Choveve Zion Society تقوم بالدور الرئيس في جلب اليهود إلى فلسطين.

تعود بدايات الفكر الصهيوني اليهودي إلى أجواء فرنسا الثقافية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم تربطها أية صلات ذات أهمية بحملة المشروع

---

(١) حول دراسة للهجرات اليهودية المبكرة إلى فلسطين، انظر:

Revisky, Abraham, Jews in Palestine, (New York: 1935).

الصهيوني البريطانية من البروتستانت . وفي فرنسا بالذات حصل اليهود على حقوق المواطنة منذ زمن مبكر ، وقبل أية دولة قومية أوروبية أخرى ، وذلك بقرار الجمعية الدستورية الفرنسية في عام ١٧٩١ . وفي سنوات الثورة ، نشأ موسى هس[1] Moses Hess يهوديا فرنسيا متنورًا ، أي داعية لتحرر اليهود في مواطنهم الأوروبية واندماجهم بتيار المجتمع العام ، وذلك في مقابل تيارات يهودية متدينة ، كانت ترفض الاندماج وتدعو للمحافظة على التقاليد اليهودية . ولكن اصطراع القرن التاسع عشر بالحركات القومية الناشئة على المسرح الأوروبي حول هس إلى يهودي قومي . وفي عام ١٨٦٢ ، نشر كتابه الشهير «روما والقدس : آخر مسألة قومية» ، مجادلاً فيه للتميز القومي اليهودي ، وداعيًا إلى توجه اليهود للإقامة على ضفتي الأردن . رافق هس في الحقبة نفسها حاخام يهودي ألماني هو هيرش كاليشر Hirsch Kalischer الذي نشر كتابًا آخر باسم «مسألة صهيون» . كان كاليشر تلموديا وكانت دوافعه أقرب إلى رد الفعل على ظهور الدعوات والنشاطات «اللاسامية» الأوروبية منها إلى الدوافع القومية الحديثة . وقد دعا مؤتمر للحاخامات اليهود لإحياء فكرة العودة إلى فلسطين ، كما كتب رسائل إلى موسى مونتفيور وإلى روتشيلد ، داعيًا إياهما لتمويل مشاريع استيطان فلسطين .

ومن مجموعة نشاطات صغيرة متفرقة في أوساط اليهود الفرنسيين ، تشكل في باريس التحالف الإسرائيلي العالمي Alliance Unveiselle Isrealite لمساندة دعوات التوجه إلى فلسطين . وقام التحالف في عام ١٨٧٠ بتأسيس مدرسة للتدريب الزراعي في مدينة حيفا ، كما بدأ في إصدار صحيفة تحت اسم هاشاحار Ha Shahar أو «الفجر» . وبعد صدور الصحيفة بثلاث سنوات ، نشر موسى ليلنبلوم Moses Lileinblum ، أحد محرريها ، كتابه «إعادة ولادة الشعب اليهودي

---

(١) حول الحركة الصهيونية في مرحلتها الجنينية السابقة لهرتسل ، انظر :
Cohen, Op. Cit., Part I, Chap. II and Part II, Chap. III; Nahum Sokolow, History of Zionism, 1600-1918, (London: Zionist Organization Publication-2 Volumes, 1919), Vol. I.

في بلاد أجداده» . كما شهدت التجمعات اليهودية الروسية عقب مذابح عيد الفصح قيام العديد من الجمعيات والتجمعات اليهودية المحلية المختلفة التوجه، ولكنها اتحدت جميعًا في الإحساس بأزمة الوجود اليهودي داخل روسيا الأرثوذكسية . وكان كتاب ليو بنسكر Pinsker، الطبيب اليهودي من أوديسا، «التحرر الذاتي» الذي صدر في عام المذبحة ذاته نتاجًا لأجواء الأزمة نفسها . وخلافًا لكتابات هيرش كاليشر، حمل الكتاب نفسًا قوميا غربيا، مؤكدًا على ضرورة إقامة «الأمة اليهودية الحية» كخلاص لليهود .

على أن تلك النشاطات والتجمعات والكتابات كانت ضئيلة الأثر ولم تكن تمثل تيارًا ذا فعالية في أوساط اليهود الأوروبيين، وخاصة يهود غرب القارة الذين بدءوا يتمتعون بنتائج قوانين المساواة والمواطنة التي توالت الصدور في معظم الدول الغربية الواحدة منها بعد الأخرى . وحتى نهاية الحرب الأولى، كان اليهود الروس الذين هاجروا إلى بريطانيا وبقية غرب أوروبا وإلى الولايات المتحدة أضعاف أولئك الذين وصلوا إلى فلسطين . وكان نشطاء الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين فئة منعزلة ووجهت بعداء من الطوائف اليهودية في دول الغرب الأوروبي، في حين فتحت لهم أبواب صناع السياسة والرأي العام في بريطانيا بالذات .

في نهاية عام ١٨٩٤ ، ضجت باريس بأصداء محاكمة درايفوس الضابط الفرنسي اليهودي الصغير، الذي مات بعدها بسنوات، وهو لا يدرك أبعاد الضجة التي أحاطت به . وقد تحولت المحاكمة من مجرد حدث عابر، واتهام بالتجسس لصالح دولة أجنبية (ألمانيا)، إلى صراع بين أنصار الحقوق المدنية وعلى رأسهم إميل زولا والتيار الفرنسي المعادي لليهود، وذلك بعد مائة عام على إعلان الحقوق الفرنسي . تابع أحداث القضية وأصداءها، كمراسل لصحيفة نمساوية يهودية، نمساوي شاب هو ثيودور هرتسل Herzl (١٨٦٠ ـ ١٩٠٣) . لم يكن هرتسل صهيونيا قوميا ولا يهوديا متدينًا، فقد نشأ لأسرة يهودية نمساوية ثرية في مدينة ڤيينا، التي كانت في ذلك الوقت أكثر مدن أوروبا ليبرالية فيما يتعلق باليهود .

ورغم أنه قرأ كتابات دوهرنغ Duhring وهو في الثانية والعشرين من عمره، الداعية إلى مصادرة حقوق اليهود المدنية، إلا أن ذلك لم يترك لديه أثرًا كبيرًا. بل اعترف بعد صدور كتابه «الدولة اليهودية» أنه لم يكن قد قرأ كتابات هس وليلنبلوم، وأنه لو عرف بها لما عكف على كتابة نصه.

حولت تجربة محاكمة درايفوس اليهودي النمساوي إلى داعية للفكرة الصهيونية. وكانت أولى خطواته هي نشره للكتاب الذي اعتبر نقطة تحول في تاريخ اليهود الغربيين الحديث [1]. تحرك هرتسل بين أوساط الشخصيات والتجمعات اليهودية الأوروبية طوال العامين السابقين على عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا في عام ١٨٩٧ . وقد خطر له في العام السابق على عقد المؤتمر، أن يذهب لمفاوضة السلطان العثماني على فلسطين مقابل دفع ديون الدولة العثمانية البالغة آنذاك عشرة ملايين جنيه إسترليني. ورغم تكرار زيارات هرتسل لإسطمبول التي قوبلت في النهاية برفض السلطان للعرض، إلا أن مشروع شراء فلسطين ووُجه أيضًا بالفشل في جانبه اليهودي. ذلك أن المرشحَ الرئيس لدفع المال، البارون دي روتشيلد، كان يكره أساليب عمل الصهاينة الشباب ونزوعهم القومي المتطرف. ورغم دعمه لمشروع التوطين في فلسطين، إلا أنه أراد للمشروع أن يمضي ببطء وهدوء، ودون انعكاسات على علاقات يهود أوروبا بدولهم. وعلى أية حال، رفض روتشيلد دفع المال.

نجح هرتسل رغم ذلك في عقد المؤتمر الأول الذي تتابع انعقاده كل عام بعد ذلك. وقد بحث المؤتمر - الذي لاقى حماسًا واسعًا بين يهود روسيا وأوروبا الشرقية - وسائل إقامة وطن يهودي في فلسطين من خلال عدة طرق:

(١) تشجيع استعمار فلسطين بواسطة عمال زراعيين وصناعيين يهود.

---

(١) انظر حول أفكار وحياة هرتسل كتاباته التالية بترجمتها الإنجليزية:

Theodor Herzl, Altneuland, Translated by J. de Haas, (New York: 1902); Der Judenstaat, Translated by J. de Haas, (New York: 1904); Diaries, Excerpts from the Tagebuche, (New York: 1941).

(٢) تنظيم الشتات اليهودي عبر مؤسسات مناسبة ـ محليا ودوليا ـ وطبقًا لقوانين الدول المختلفة.

(٣) تقوية ورعاية الحس والوعي القومي اليهودي.

(٤) التحرك والتحضير للحصول على دعم حكومي لإنجاز الأهداف الصهيونية»[١].

حاول هرتسل إنجاز مشروعه عن طريق الآستانة فلم ينجح، ثم حاول عن طريق غليوم الثاني بمساعدة صديقه القس وليام هكلر، بعدما لاحظ ازدياد نفوذ القيصر الألماني، ولكن غليوم لم يكن لديه لا الاستعداد ولا المصلحة في دعم المخطط الصهيوني. وفي عام ١٩٠٠ فيما الفشل يلاحقه، اقترح عليه الصهاينة عقد المؤتمر الصهيوني الرابع في لندن، ومنذ ذلك الوقت توجه اهتمام هرتسل ورفاقه إلى بريطانيا. ألقى هرتسل في مؤتمر لندن خطابًا قال فيه «من هذا المكان، ستصعد الحركة الصهيونية وتصعد إلى الأعلى. إنكلترا العظمى، إنكلترا الحرة، بعينها المثبتة على البحار السبعة سوف تفهمنا»[٢]. كان هرتسل آنذاك في الأربعين من عمره، وقد تعلم الكثير في السنوات الأربعة السابقة، وقد بدأ يلحظ إمكانية الالتحام بين حركته وبين مشروع الإمبريالية البريطانية، الذي كان يحمل معه تراث قرنين وأكثر من ثقافة العهد القديم، ويحمل هواجس أمن الإمبراطورية.

وقد رافق هذا التحول في التوجهات الصهيونية تصاعد الهجرة اليهودية من روسيا وأوروبا الشرقية إلى بريطانيا، مما أثار انزعاج الأوساط المحافظة، فشُكلت لجنة ملكية لتبحث في مسألة الهجرة. وفي عام ١٩٠٢، استدعت اللجنة هرتسل للشهادة أمامها، وكان الوحيد الذي قدم لحكماء الإمبراطورية حلا معقولاً، إذ قال

---

(١) Leonard Stein, Zionism. (London:E. Denim Ltd., 1925), p. 88.

(٢) Protocols of the 4th Zionist Congress, (London: Zionist Org. Publication, 1900), p. 5.

«إن مشكلة هجرة اليهود في شرق أوروبا لن تتوقف، فأين لهؤلاء اليهود أن يذهبوا؟ إن الحل الوحيد أن يوجد لهم وطن يعترف به قانونيا وشرعيا كوطنهم هم». كان أحد أعضاء اللجنة هو اللورد روتشيلد الذي لم يكن يقل معارضة للحركة الصهيونية عن قريبه في فرنسا. ولكن الاقتراح قابل لديه هوى، فوعد بمساعدة هرتسل في «أوساط الحكومة البريطانية».

في ذلك العام كان تشمبرلين وزيراً للمستعمرات Chamberlain وآرثر بلفور قد استلم رئاسة حكومة المحافظين من قريبه اللورد سالسبري إثر استقالة الأخير، وقد دار بين الاثنين بحث طويل حول آفاق مشروع هرتسل. وبعد شهور قليلة من شهادته أمام اللجنة الملكية لشئون الهجرة، اجتمع هرتسل بتشامبرلين. كانت تلك هي المقابلة الأولى بين صهيوني يهودي ومسئول بريطاني، وهي المقابلة التي وجدت فيها ريجينا شريف صدى لمقابلة مينا سيح بن إسرائيل وكرومويل قبل قرنين ونصف القرن، ونتج عنها عودة اليهود إلى بريطانيا[١].

انحدر تشامبرلين من عائلة صناعية تجارية في برمنغهام، وكان مسكونًا في أثناء توليه لمنصب وزير المستعمرات ليس بالمحافظة على الإمبراطورية فحسب، بل مد حدودها أيضًا، ومؤمنًا إيمانًا عميقًا بسمو العرق الأنجلوساكسوني، وبأنه العرق الوحيد الذي سيصبح «القوة المهيمنة في التاريخ العالمي والحضارة الكونية»[٢]. وكان يعتقد بأن قدر بريطانيا أن تحكم من سماهم معاصره الشاعر الإنجليزي كبلنغ: The Lesser Breeds Without the Law أو «الأعراق التي لا شرع لها». ورأى فيه مؤرخو تلك الحقبة «نبي الإمبراطورية»، حين كان كرومر في مصر وميلز في أفريقيا أدواتها وروبرتس وكتشنر قادة جيوشها. في اللقاء الأول بين هرتسل

(١) Shariff, Op. Cit., p. 74.

(٢) أهم مصدر لحياة وأفكار تشامبرلين ولعلاقاته بهرتسل وتفاصيل المشاريع التي بحثت بينهما حول التوطين اليهودي في العريش وشرق أفريقيا هو:

Julian Amery, The Life of Josheph Chamberlain, (London: Macmillan, 1951), Vol. IV.

وهو الجزء الأخير من أربعة أجزاء، إذ إن الأجزاء الثلاثة الأولى كتبها J. L. Garvin.

وتشامبرلين، الذي عقد في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٠٢، عرض الزعيم الصهيوني فكرة استيطان اليهود في سيناء على حدود فلسطين قرب منطقة العريش. وكان هرتسل يأمل بأن وجود اليهود تحت رعاية العلم البريطاني وعلى بعد كيلومترات قليلة من فلسطين سيجعل من الأرض المقدسة بشكل تلقائي منطقة نفوذ بريطاني، مما سيهيء لليهود القفز إليها في اللحظة المناسبة. ولم يكن تشامبرلين بعيداً عن ذلك التقدير، إذ إن تجزئة الدولة العثمانية في دوائر الإمبراطورية أصبحت مسألة وقت ووجود اليهود على حدود فلسطين سيكون عاملاً مساعداً لضمها إلى ممتلكات الإمبراطورية. ولذا فقد قبل تشامبرلين الفكرة، ولكنه اشترط موافقة كرومر في مصر قبل أن يحاول الحصول على موافقة الحكومة. والمؤكد أن تشامبرلين عرض المشروع على بلفور رئيس حكومته، إذ إن الأخير ذكر فيما بعد أنه تعهد لتشامبرلين بدعمه بكل قواه، ولكنه علق بحسٍّ صهيوني لا مثيل له قائلاً: «لقد قمت بكل جهدي لمساندة المشروع ورغم أن النوايا خلفه كانت خيرة، إلا أنه كان يعاني من خلل خطير. إنه لم يكن مشروعًا صهيونيا تمامًا»[1].

غادر تشامبرلين لندن في تشرين الثاني/ نوفمبر في جولة لتفقد أملاك الإمبراطورية في أفريقيا، فيما سارع هرتسل بإرسال مبعوثين لمقابلة كرومر في القاهرة ودراسة مشروع العريش معه، كما كلف المحامي لويد چورچ، الذي سيصبح صاحب دور رئيس بعد سنوات قليلة في إعلان تصريح بلفور، كلفه بإجراء دراسة جدوى للمشروع وخاصة فيما يتعلق بمسألة صلاحية الأرض للزراعة وإمكانية ريها. أكد هرتسل لكرومر أن مصر ليست هدف الصهاينة، «فقد كنا هنا من قبل»، وأن فلسطين هي الهدف. ولكن كرومر الذي كان يواجه صعوبات في حل النزاع على حدود سيناء مع الدولة العثمانية، وجد من الصعب فرض حق المواطنة لليهود ـ المتوقع حضورهم ـ على الحكومة المصرية، كما أنه أبلغ من الجانب المصري برفض فكرة تحويل مياه النيل، فأبدى فتوراً واضحًا تجاه المشروع، ورفضه رسميا في مراسلاته مع لندن. وفي الوقت نفسه كانت دراسة لجنة الجدوى

---

(١) من تعليق بلفور على مشروع العريش في مقدمته لكتاب Sokolow سابق الإشارة إليه.

قد جاءت بنتائج مخيبة لآمال الصهاينة الأوائل، فالأرض فقيرة جدباء وترتيبات ريّها من الصعوبة بمكان.

لاحظ تشامبرلين في أثناء جولته الأفريقية في كانون الأول/ ديسمبر منطقة في شرق أفريقيا خضراء مرتفعة، تصلح للاستيطان الأوروبي وقليلة السكان. ولكن وزير مستعمرات الإمبراطورية لم يكن يعرف تمامًا ـ ولم يكن يهتم ـ ما إذا كانت الأرض في أوغندا أم في كينيا. وعندما اجتمع ثانية بهرتسل بعد عودته إلى لندن في ٢٤ نيسان/ أبريل عام ١٩٠٣ عرض عليه فكرة الاستيطان في شرق أفريقيا وقد ذكر أوغندا مخصصًا، والحقيقة أن ما كان يقصده هو منطقة المرتفعات الكينية. وفي اليوم التالي للقاء، ذاعت أنباء مذبحة يهودية في روسيا، كما تأكد فشل مشروع العريش. وعاد تشامبرلين إلى مشروع شرق أفريقيا في لقاء آخر بين الاثنين، عقد في ٢٠ آبار/ مايو، فقبل هرتسل الفكرة. في نهاية العام، عقد المؤتمر الصهيوني السادس في بال، ورفض الحاضرون بأغلبية كبيرة خطة الاستيطان في شرق أفريقيا، كما اتهموا هرتسل بخيانة المشروع الصهيوني.

كان تشامبرلين ابن مرحلة الداروينية الاجتماعية [١]، التي حمل رايتها مفكرون وفلاسفة بريطانيون مثل سبنسر وهكسلي وكارل بيرنسون وجون هايكرافت، وعبر عنها في المؤسسة السياسية سالسبري وردس وتشامبرلين نفسه وكرومر. آمن التطوريون الاجتماعيون بفرادة العرق الأنجلوساكسوني، وبأن التاريخ يتقدم لأن المؤهلين (الأقوى) لحمل رايته هم الباقون في الصراع، فيما تنتهي الأعراق السفلى. ورأوا في الإمبريالية بالتالي قوة محركة لتقدم البشرية ونشر قيم الحضارة المهيمنة، حضارة الغرب والنموذج الأنجلوساكسوني. لم تعد الإمبريالية بالنسبة

(١) ليس من موضوع هذه الورقة التفصيل في «التطورية الاجتماعية» وعلاقتها بالإمبريالية، وللتوسع في هذا الموضوع، انظر:

J. A. Hobson, Imperialism, (Ann Arbor Paperbacks: Univ. of Michigan Press, 1965), pp. 223-284; Winfried Baumgart, Imperialism, (Oxford: Oxford University Press, 1982), pp. 82-90.

لهم مذهبًا سياسيا حول «فرض الحكم»، بل رؤية أيديولوچية كاملة للحياة والتاريخ والمستقبل. ولأن مسألة الاستيطان، ونشر العرق الأوروبي في أركان الأرض الأربع، ضمن عملية الصراع لدفع الأعراق الأخرى، كانت إحدى أدوات الإمبريالية الكبرى، فإن تشامبرلين في لحظة تبنيه لهرتسل وجد في اليهود كتلة من الحضارة الأوروبية، وعلى استعداد لأن تحتل بقعة فارغة من أرض الإمبراطورية. كانت صهيونية تشامبرلين إمبريالية بحتة، بدون دوافع دينية خاصة. بل إن المعروف عنه أنه عارض تدفق يهود روسيا ورومانيا على إنكلترا عقب مذابح عام ١٨٨٠، ولكنها رغم ذلك وضعت أساس العلاقة بين الصهاينة اليهود وحكومة بريطانيا.

مات هرتسل واستقال تشامبرلين من منصبه الوزراي في أوقات متقاربة من نهاية عام ١٩٠٣. ولفترة قصيرة من الزمن، بدا وكأن الحركة الصهيونية اليهودية تواجه الحائط، فقد فشل مشروعا العريش وشرق أفريقيا، ومات زعيم الحركة ومؤسسها الذي رأى فيه نشطاء الحركة «نبيا» جديداً للشعب اليهودي. ولم تكن هناك شخصية يهودية صهيونية أخرى بمثل صلاته وديناميكيته، مما جعل التحرك الصهيوني اليهودي يصاب بمرحلة من الهدوء والترقب على مستوى علاقاته الدولية. ولكن الحقيقة في صورتها الكاملة كانت شيئًا آخر. إذ إن لقاء هرتسل بتشامبرلين ودخول الحركة الصهيونية اليهودية إلى بريطانيا جعل مشروع التوطين اليهودي في فلسطين يقف على قواعد قوية. فمن ناحية، دخل اليهود - مادة المشروع - إلى ساحته، أو على الأقل فئة منهم. ومن ناحية أخرى، كانت بريطانيا هي رحم المشروع التاريخي. ومن ناحية ثالثة، أصبح هناك ولأول مرة لقاء حقيقي وفعلي بين الطموحات الإمبريالية والتوجه اليهودي الصهيوني، فقد كان المدافعون عن وجهة النظر الصهيونية ينتشرون في دوائر الحكومة البريطانية، حتى أن كتشنر الذي سرعان ما تولى مسئولية وزارة الحرب نفذ صبره من سياسة الانتظار تجاه الدولة العثمانية، وأصبح يدعو صراحة

لاحتلال فلسطين فوراً، «لتأمينها كجبهة حماية للموقع البريطاني في مصر وكجسر إلى الشرق»(١). وسرعان ما اندلعت نيران الحرب الأولى.

* * *

اشتعلت الحرب العظمى الأولى في آب/ أغسطس عام ١٩١٤، وأدى انقسام الحكومة العثمانية حول السياسة من الحرب في مطلعها إلى اتخاذ الآستانة جانب الحياد. لكن قطاعًا واسعًا من رجال الدولة كان يطمح بأن تتيح الحرب استعادة الأملاك العثمانية التي فقدت طوال قرن وما يزيد، وكان على رأس هؤلاء وزير الحربية العثماني أنور باشا. إن من الصعب أن تتغير اعتبارات الدول الجيوبوليتيكية بتغير قياداتها، وقد كان هذا صحيحًا أيضًا في حالة العثمانيين. فإزاحة عبد الحميد وانتصار التيار الاتحادي الدستوري التحديثي لم يغير من حقيقة أهمية مصر الإستراتيجية، وأن إنكلترا بالذات هي الدولة المحتلة لمصر. كما لم يغير من حقيقة المخاطر الروسية التاريخية على العثمانيين، وأن الدولة العثمانية فقدت أمام التوسع الروسي طوال قرنين غالبية أملاكها في أوروبا. يضاف إلى ذلك مجموعة من الامتيازات المعقدة للدول الأجنبية في المناطقة العثمانية المختلفة ومرارة الهزيمة الأخيرة أمام الطليان في ليبيا، التي وقفت منها معظم الدول الأوروبية موقف المتواطئ. كان موقف الحياد بالنسبة للآستانة موقفًا ذا احتمالات متفاوتة، ولكنها جميعًا لم تُرَ من الاتحاديين ذات مردود إيجابي. فأفضلها أن تخسر الدولة فرصة الدفاع عن حقها الضائع إن تجنبتها قوات التحالف البريطاني ـ الفرنسي ـ الروسي. وكان ما زال هناك احتمال أن تتحول القوى الإمبريالية الثلاث لوضع نهاية لـ «المسألة الشرقية» وتهاجم الدولة العثمانية حتى وإن اختارت الأخيرة الحياد، إذا ما هزمت ألمانيا على المسرح الأوروبي. ولعل ما حسم مسألة اختيار أي من جانبي الحرب أن الاتحاديين ـ كما عبد الحميد ـ وجدوا

---

(١) Leonard Stein, The Balfour Declaration, (London: Vallentine, Michell, 1961), p. 52.

أن دولتهم منذ احتلال الجزائر أجبرت على التراجع من القرم والبلقان وتونس ومصر ومنطقة الخليج وليبيا، وكان الطرف المقابل في كل الحالات هو بريطانيا أو فرنسا أو روسيا أو إيطاليا.

في ٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٤، أصدرت الآستانة قرارًا يلغي الامتيازات الأجنبية، وفي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر، قررت زيادة الرسوم الجمركية، ثم أصدرت أمرًا بإغلاق البوغازين في وجه السفن الأجنبية. وفي ٢٩ من الشهر نفسه، هاجم الأسطول العثماني الموانى الروسية. ورفضت الحكومة كل الاحتجاجات التي قدمت إليها من دول الوفاق؛ مما جعل بريطانيا تعلن الحرب على الدولة العثمانية، وتبعها حلفاؤها في ٢ ـ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر. ثم سارعت بريطانيا بإعلان الحماية على مصر، وضمت جزيرة قبرص، كما بدأت السفن البريطانية بقصف قلاع الدردنيل وميناء العقبة. كان التحرك الأول لحكومة الاتحاديين نحو روسيا، العدو اللصيق والهاجس المستمر، ولكن التحرك الثاني كان مباشرة إلى مصر، إذ عبرت قوات الجيش العثماني الخامس صحراء سيناء، وشنت هجومها على قناة السويس في شباط/ فبراير عام ١٩١٥. ولكن الجيش العثماني فشل في دخول مصر.

بدت الحرب العظمى الأولى في إحدى وجوهها نتاجًا لتعقيدات المسألة الألمانية في قلب أوروبا، ولكنها في وجه آخر صراع بين الإمبرياليات الحديثة الثلاث: بريطانيا وفرنسا وروسيا وما تبقى من العالم القديم. فالإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية كانت تمثل بقايا ميراث الإمبراطورية الرومانية المقدسة، حصن كاثوليكية القرون الوسطى في عالم ما قبل القوميات، كما أن الدولة العثمانية كانت تمثل بقايا الخلافة الإسلامية التاريخية التي لم تعرف قبل بداية القرن العشرين حتى مصطلحات الخطاب القومي. وإن كانت شرارة الحرب قد أطلقت بيد منشق صربي على ولي عهد النمسا، فإن عين العواصم الإمبريالية لم تغفل عن مراقبة الدولة العثمانية منذ عقود طوال قبل دخول إسطمبول لساحة الحرب.

كتب لويد چورج في مذكراته عن الحرب يقول: «إن الإمبراطورية التركية تقع عبر رقعة من الأرض والماء تحول دون وصولنا إلى ممتلكاتنا مترامية الأطراف في

الشرق ... وكان حيويا، بالنسبة لطرق مواصلاتنا وبالنسبة لنفوذنا في الشرق، أنه متى أعلنت تركيا الحرب ضدنا، أن نبادر فوراً إلى قهرها وتشويه سمعتها، دون ضياع الوقت. وكان إحراز نصر سريع ضد الأتراك من الأهمية بالنسبة إلى أمن الإمبراطورية البريطانية وسلامتها بحيث لا يمكن لامرئ أن ينكر ذلك»[١]. كذلك، بدأت اتصالات الشريف حسين التحضيرية في مكة للتمرد ضد الآستانة، عن طريق ابنه عبد الله عبر رونالد ستورز وكتشنر في القاهرة، منذ نيسان/ أبريل عام ١٩١٤[٢]. أي قبل شهور طوال من اندلاع الحرب ودخول الدولة العثمانية كطرف فيها. غير أن الحكومة البريطانية في العامين الأولين من الحرب كانت تعاني من الانقسام حول مسألة تركيز قوى الإمبراطورية في أي من مسرحيها الرئيسين، أوروبا أم الشرق الأوسط. فحتى نهاية عام ١٩١٦، كان أسكويث رئيساً لحكومة الأحرار التي قادت بريطانيا طوال سنين الحرب بمشاركة من المحافظين، وكان كتشنر ولويد چورچ وإدوارد غراي وتشرشل وبلفور واليهودي هربرت صموئيل وزراء فيها. كان الثلاثي، تشرشل وكتشنر وچورچ، يفضل التركيز على المشرق وحسم المعركة مع العثمانيين أولاً. ولكن تعثر وفشل الحملة على غليبولي التي تبناها تشرشل جعلت أسكويث أكثر تردداً، فأحجم عن إعادة الكرة على العثمانيين. كذلك، لم تكن الحركة الصهيونية بعيدة عن أجواء الحرب، ومن بين أهم عناصرها في بريطانية برز باحث في الكيمياء العضوية هاجر من روسيا إلى مدينة مانشستر وعمل في جامعتها هو حاييم وايزمان. أصبح وايزمان على صلة بتشارلز بريستويك سكوت C.P. Scott صاحب صحيفة «مانشستر غارديان» القريبة من حزب الأحرار ولويد چورچ، والتي فتحت صفحاتها للدعوة للمشروع الصهيوني.

عمل في الغارديان آنذاك هربرت سايدبوثام Herbert Sidebotham كمعلق عسكري، وكان أهم المعلقين العسكريين في أثناء سنوات الحرب، حيث لاقت

---

(١) David Lloyed George, War Memoirs, (London: 1933-1936), Vol. IV., pp. 1802-1803.

(٢) زين، المرجع السابق، ص٦١.

مقالاته اهتمامًا حتى داخل حكومة الحرب . جعل سايدبوثام من العقدة المصرية ـ الفلسطينية موضوعًا مفضلاً له ، رابطًا خصوصياتها الإستراتيجية بالمسألة اليهودية . وفي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٥ ، كتب افتتاحية للصحيفة لم تمر دون أثر ، ولم يكن قد قابل وايزمان بعد ، إذ إن مقالته تلك هي التي صنعت العلاقة بين الاثنين ، بعد أن رجاه وايزمان أن يوسع من نصها بغرض تقديمها كمذكرة للخارجية البريطانية . كتب سايدبوثام في مقالته تلك يقول[1] : «إن المنطق الذي يفرض نفسه حول الوضع العسكري على ضفتي السويس يشير إلى حتمية احتلال فلسطين ... ولا يمكن أن يكون هناك دفاع مرض عن مصر وقناة السويس ، طالما أن فلسطين محتلة من قوة معادية أو يحتمل أن تكون معادية» . وواصل طرحه نحو ربط المشروع الاستيطاني اليهودي بضرورات الإمبراطورية قائلاً «في التاريخ القديم ، حلت مصر مشاكلها الدفاعية كلها عبر وجود يهوذا ، كدولة عازلة عن الإمبراطوريات العسكرية في الشمال ... فإذا أصبحت في فلسطين الآن قوة عازلة بين مصر والشمال ، قوة مسكونة بإحساسها القومي ، فإن مشكلة مصر في هذه الحرب ستكون هينة ، لهذا الوضع علينا أن نعمل ، وعلى تحقيقه يعتمد مستقبل الإمبراطورية البريطانية ، كإمبراطورية بحرية» . استمرت مقالات سايدبوثام على هذا النحو ، وكانت في مجملها مركب شديد الخصوصية من تراث الرحالة الذين لم يروا في فلسطين إلا بقايا شعب وتراث توراتي قديم ، ومن حسابات الإمبراطورية وثقافة التطورية الاجتماعية ، غطاء الإمبريالية الأيديولوجي . وقد كتب مرة أخرى ملخصًا رؤيته : «ليست هناك أية حضارة محلية في فلسطين تستطيع أن تأخذ مكان الأتراك إلا اليهود ، الذين يصلون الآن إلى سُبع السكان وأعطوا لفلسطين كل شيء ذا قيمة قدمته أبدًا للعالم» .

بعد اندلاع الحرب بشهور قلائل ، وبالتحديد في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٤ ، جاء سكوت رئيس تحرير «مانشستر الغارديان» بحاييم وايزمان من

---

(١) حول تلك المقالات ومقالات أخرى لبوثام حول فلسطين وبريطانيا ، انظر :
Herbert Sidebotham, England and Palestine, Essays Towards the Restoration of the Jewish State. (London:Constable & Co. Ltd., 1918).

مانشستر، وقدمه للويد چورج وهربرت صموئيل الوزيران في حكومة أسكويث. في المقابلة، توالت الأسئلة من الوزيرين الواحد تلو الآخر، حول عدد اليهود في فلسطين، وانتشار مستعمراتهم، وآفاق المشروع الاستيطاني، كما تراه الحركة الصهيونية اليهودية. وفي نهاية المقابلة، أوصى لويد چورج بأن يقابل وايزمان أسكويث وبلفور، ولدهشة وايزمان قال صموئيل: «إنه سيعد مذكرة حول المسألة ويقدمها لمجلس الوزراء»(١).

سارع صموئيل لبحث الموضوع بداية مع السير إدوارد غراي وزير الخارجية في ضوء أهمية فلسطين الإستراتيجية للإمبراطورية(٢). وكان لويد چورج حريصًا على أن يتفهم غراي المشروع قبل بحثه داخل الحكومة. وقد أظهر غراي حماسًا للأمر، ثم اجتمع الوزراء الثلاثة لمناقشة انعكاساته على روسيا وفرنسا. وأشار چورج في اللقاء إلى فوائد المشروع بالنسبة لقيصر روسيا، وإلى ضرورة ألا تعد الحكومة البريطانية فرنسا بأية مكاسب في سوريا لا تتوافق مع قيام «دولة يهودية في فلسطين». أرسل السفير البريطاني في بتروغراد ردا غير مشجع على استفسارات وزيره في لندن حول الموقف الروسي، أما السفير في باريس، لورد بيرتي، فكان رده سلبيا، واعتبر المشروع شاذا Absurd، وتساءل عما سيقوله البابا إن عرف به(٣)، ولم تكن مصادفة أن يكون بيرتي كاثوليكيا.

وفي الشهر التالي مباشرة، أي في كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٥، قدم هربرت صموئيل مذكرته المعنونة «مستقبل فلسطين» إلى رئيس الوزراء. وكان أهم من دافع عنها في جلسة الحكومة لويد چورج، الذي حذر من «أن علينا أن نذكر أن من العار أن ندع فلسطين تقع تحت حماية فرنسا اللادينية الغنوصية». ولكن مستقبلات أسكويث لم تلتقط آفاق المشروع، وأدى فتور رئيس الوزراء إلى أن يسحب

---

(١) Chaim Weizmann, Trial and Error, (New York: Harper and Brothers, 1949), p.150.

(٢) تفاصيل الحوار الثلاثي في:
Hebert Samuel, Groves of Changes, (New York: 1946), p. 174.

(٣) Weizmann, Op. Cit., p. 151.

صموئيل مذكرته، لمراجعتها وتقديمها في نص جديد[1]. وكانت تلك بداية التحرك الذي أدى في النهاية إلى صدور إعلان بلفور. رواية لويد چورچ للقائه الأول بوايزمان واعتناقه للمشروع الصهيوني تختلف قليلاً عما سبق. ففي مذكراته التي صدرت في الثلاثينيات، يذكر چورچ أن مسألة نقص كحول الأسيتون هي التي جاءت بوايزمان ثم بوعد بلفور. وقد ذاعت قصة الأسيتون حتى غطت على تاريخ الإمبراطورية الحديث كله وعلاقتها بالمسألة اليهودية.

كان چورچ وزيراً للذخيرة في حكومة الحرب الأولى، وفي عام ١٩١٥ عندما كادت مدافع الجيش البريطاني أن تتوقف بسبب استهلاك بريطانيا لمخزونها من الأسيتون، بدا الوزير جاهداً يبحث عن وسائل أخرى لتوفير الأسيتون. ويدّعي لويد چورچ أن صديقه سكوت رئيس تحرير «مانشستر غارديان» أخبره أن هناك عالم كيمياء عضوية جاء من أصل يهودي روسي في جامعة مانشستر، قد يكون بإمكانه المساعدة. وهكذا دخل وايزمان إلى مسرح الأحداث. وبعد نجاحه في صناعة الأسيتون من مواد نشوية كبديل عن الخشب، «أحب لويد چورچ مكافأته بتبني المشروع الصهيوني في فلسطين»[2]. ولكن رواية وايزمان السابقة توضح أن المشروع الصهيوني نوقش بشكل واسع في اللقاء الأول بين الاثنين الذي حضره صموئيل. كما أن الزمن الذي حدده وايزمان للقاء كان سابقًا (أربعة شهور من اندلاع الحرب) على بروز أزمة نقص الأسيتون. وهناك عدة شواهد أخرى تثبت أن جذوراً صهيونية لويد چورچ تعود لسنوات عدة قبل الحرب، وربما لمراحل تربيته الأولى.

نشأ لويد چورچ في أحضان خاله ريتشارد لويد الذي كان مبشراً متطوعًا في طائفة معمداني ويلز Campbellites، أو أتباع المسيح، وهي إحدى الفرق البروتسانتية الأصولية. تلقى لويد چورچ تربية صارمة على العهد القديم؛ حتى إنه

---

(١) H. H. Asquith, Memories and Reflections, (London: Cassell, 1928), Vol. II, pp. 59-66.

(٢) Lloyed George, War Memoris, Op. Cit.,Vol. II, p. 584; The Truth about the Peace Treaties, (London: 1938), Vol. II p. 117.

ذكر معلقًا على حملة الجيش البريطاني على فلسطين: «إن أسماء مسرح المعارك أثارت تصوراته ومشاعره، وذاكرة الكتابات المقدسة التي تعلمها منذ طفولته، والتي أخبرته مسبقًا عن عودة اليهود إلى أرضهم المقدسة». بل إن وايزمان يستجمع من مقابلاته معه أنه كان يستحضر أسماء المواقع الفلسطينية بشكل أسهل وأقرب إليه من استحضار أسماء المواقع في الجبهة الغربية[١]. ويذكر وايزمان أيضًا أن دفاع لويد چورچ عن مسألة الوطن اليهودي يعود لفترة طويلة قبل توليه الوزارة. وذلك أمر لا يكاد يحتمل الشك، إذ إن صحيفة «جويش كرونيكل» اليهودية اللندنية وصفت لويد چورچ في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٠٥ بأنه: «مؤمن قوي بالحركة الصهيونية». وقد لا تكون معرفة لويد چورچ بوايزمان تعود لما قبل سنوات الحرب، إلا أن علاقته بهرتسل ترجع إلى عام ١٩٠٣، عندما قام مكتبه للمحاماة بدراسة مشاريع التوطين التي بحثت بين هرتسل وتشامبرلين.

عندما أصبح لويد چورچ رئيسًا للوزراء في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٦، حسمت مسألة توجيه جهد الحرب إلى المشرق؛ فتقدمت القوات البريطانية عبر سيناء إلى فلسطين. كما بدأت الحكومة تدرس فعليا فكرة تقديم إعلان لليهود حول فلسطين. وقد أصبح بلفور وزيرًا للخارجية في حكومة چورچ، والمسئول الأول عن سير المفاوضات مع الصهاينة اليهود. كان بلفور أعمق جذورًا في صهيونيته من لويد چورچ، بل كان، بشكل ما، امتدادًا حقيقيا لنموذج اللورد شافتسبري. وإذا كانت دوافع لويد چورچ الصهيونية مزيجًا من التوراتية والإمبريالية، فإن دوافع بلفور كانت توراتية بحتة. وإن كان يمكن القول: «أن الثقافة التوراتية لإنكلترا كان لها دور مهم في استيلاء إنكلترا على فلسطين من الحكم الإسلامي، فإن ذلك كان ممثلاً بوضوح في بلفور»[٢].

ولد بلفور لعائلة بروتستانتية أرستقراطية، وتلقى تربية صارمة على العهد القديم على يد والدته المتدينة خلال سنوات حياته الأولى في أسكتلندا. عاش أعزبًا، وكان

(١) Weizmann, Op. Cit., p. 152.
(٢) Tuchman, Op. Cit., p. 311.

بالغ الذكاء، كسولاً يترك الاهتمام بالتفاصيل لمساعديه. وقد تعود أصدقاؤه وصديقاته أن يجلسوا للاستماع إليه يقرأ عليهم أجزاء من العهد القديم في زياراتهم له. كان بلفور مثل تشامبرلين، يؤمن بالصفات الفريدة للعرق الأنجلوساكسوني، ومن ذلك الجانب جاءت الشبهات بلاساميته المبكرة، عندما قدم للبرلمان كرئيس للوزراء في عام ١٩٠٥ مشروع قانون لتقييد الهجرة إلى بريطانيا. لكن إيمان بلفور كان مختلفًا عن إيمان شافتسبري، فلم يكن مستسلمًا بل شكاكًا، وكان متفلسفًا غير متحمس. لكنه مثل الإنجيليين والطهريين، كان ممتلئًا بعبرانية الكتاب المقدس(١). في كتابه Theism and Humanism، وضع بلفور تصوره للتاريخ باعتباره «أداة لتنفيذ الإرادة الإلهية»، وقد وجد في الفكرة الصهيونية انسجامًا مع هذا التصور للعالم، عندما اعتقد «أن الصهيونية قوة محافظة عظيمة في السياسة العالمية»(٢).

التقى بلفور للمرة الأولى بوايزمان فى أثناء الحملة الانتخابية لعام ١٩٠٥ التي خسرها لصالح حزب الأحرار. كان بلفور نائبًا في البرلمان عن مدينة مانشستر، وقد جاء له بوايزمان مدير حملته الانتخابية في المدينة. طالت المقابلة لفترة أطول مما خطط لها، وكان اهتمام بلفور الرئيس أن يعرف الدوافع وراء رفض الصهاينة اليهود لمشروع التوطين في شرق أفريقيا، حيث قدم وايزمان وجهة نظر دينية توراتية للدفاع عن موقع فلسطين في المشروع الصهيوني. ولم يتقابل الاثنان مرة أخرى، حتى جرى لقاء وايزمان بلويد چورچ الذي أوصى بالاتصال ببلفور. وعندما جلس وايزمان أمام بلفور، الذي كان آنذاك وزيراً للبحرية، قال الأخير وكأنه يكمل حديثًا لم ينقطع منذ عام ١٩٠٥ «أظن أنه بتقدمنا في الحرب وعندما تصمت المدافع، ربما تفوز بأورشليمك»(٣). وبعد سنوات أخرى، وعندما كان بلفور على سرير الموت، كان وايزمان هو الوحيد من خارج العائلة الذي سمح له برؤيته، حيث وضع بلفور

---

(١) حول حياة بلفور وأفكاره وسياساته، انظر:
Blanche E. C. Dugdale, Arthur James Balfour, First Earl Balfour, 2 Vol., (New York: Putman,1937).

(٢) المرجع نفسه، الجزء الثاني، ص ١٥٨.

(٣) Weizmann, Op. Cit., p. 152.

يده على رأس وايزمان وأغمض عينيه. في ذلك الحين، كانت الحضارة المسيحية قد بدأت في دفع «دينها الكبير» لليهود، الذي طالما اشتكى بلفور من أنه لم يدفع بعد!

عملت دبلوماسية دول الوفاق الرئيسة الثلاث منذ بداية الحرب، على قدم وساق لوضع خارطة العالم الجديد، عالم ما بعد الحرب. وكانت الدبلوماسية البريطانية بشكل خاص تجري مباحثات منفصلة وفي وقت واحد تقريبًا وحول قضايا متقاطعة، مع الروس والفرنسيين والشريف حسين وقادة الحركة الصهيونية. في آذار/ مارس عام ١٩١٥، توصلت بريطانيا وفرنسا إلى عقد اتفاقية سرية مع روسيا، ليس لتسوية المسألة الشرقية فحسب، بل أيضًا للإبقاء على توازن القوى العالمي فيما يخص منطقة الشرق الأوسط. اعترفت روسيا بحقوق شريكتيها في الممتلكات العثمانية العربية شرق المتوسط، وهي التي تكفلت بتوزيعها اتفاقية سايكس بيكو فيما بعد، ووافقت فرنسا وبريطانيا من جهتهما على إعطاء المضائق وإسطمبول للقيصر (أي الجزء غرب البسفور من تركيا). كما اتفقت الدول الثلاث على أن تكون الأماكن المقدسة الإسلامية في الحجاز والجزيرة العربية ضمن حكومة إسلامية عربية مستقلة. ثم بدأت المفاوضات الشاقة التي استمرت أكثر من عام، وانتهت في ربيع عام ١٩١٦ بين فرنسا وبريطانيا، وباطّلاع الخارجية الروسية واستشارتها، حول الاتفاقية التي عرفت باسمى موقعيها: مارك سايكس، سكرتير الوزارة البريطانية لشئون الشرق الأوسط، وچورچ بيكو عن الحكومة الفرنسية[1].

لم ترغب الحكومة البريطانية فى أثناء المفاوضات الطويلة، ولحساسية المناطق المقدسة في فلسطين، في استفزاز شركائها في الحرب بإعلان نواياها تجاهها، ولكنها أيضًا حاذرت من إعطاء أي من روسيا أو فرنسا أية وعود بنفوذ في فلسطين. وقد حددت الاتفاقية حدودها التي تعرف بها الآن، ووضعت بلون بني غامق،

(١) حول اتفاقية سايكس ـ بيكو، انظر:
Sykes-Picot Treaty, The Secret Treaty of London Command 671, 1920; Arnold J, Toynbee, The Western Question in Greece and Turkey, (London: 1922), p. 48; Lloyed George: Memoirs, Op. Cit., Vol. IV, p. 1826.

وسجل حولها أن: «فلسطين والأماكن المقدسة تفصل عن الأراضي التركية، وتخضع لنظام خاص، يحسم فيه بواسطة اتفاقية بين روسيا وفرنسا وبريطانيا العظمى».

أعطت الاتفاقية فلسطين هوية جغرافية للمرة الأولى في التاريخ، وهو ما سعى إليه دعاة المشروع الصهيوني من بريطانيين ويهود على السواء، وعندما وقعت الاتفاقية، لم يكن لويد چورچ قد استلم رئاسة الحكومة بعد، مما يدل على أن دائرة صناعة القرار البريطانية كانت مجمعة على التخطيط لإبقاء فلسطين ضمن دائرة نفوذ الإمبراطورية رغم حساسية شأنها، وبغض النظر عن درجات حماس مختلف أعضاء الوزارة البريطانية للمشروع الصهيوني. ذلك أن قواعد أمن الإمبراطورية وضرورات الحفاظ على مصر في الإستراتيجية البريطانية كانت تستدعي الاستيلاء على فلسطين. ورغم ذلك، فإن المسألة اليهودية كانت حاضرة على الدوام، وقد سجل كاتب سيرة حياة مارك سايكس يقول: «بشكل ما كانت اتفاقية سايكس بيكو ذات جذور صهيونية، إذ كان فصل فلسطين إحدى نتائج مذكرة صموئيل وأحاديث غاستر مع سايكس وتأثير سايكس على بيكو ... ولم تعارض الاتفاقية الآمال الصهيونية إلا بإصرارها على القطاع الدولي»[1]. على أن تلك المعارضة لم تلبث أن حلت بصدور إعلان بلفور. وغاستر المشار إليه في النص هو موسى غاستر، اليهودي الروماني وكبير حاخامي السفارديم في لندن، الذي تعرف عليه سايكس منذ عام ١٩١٥. وطبقًا لسايكس نفسه، كان الحاخام هو الذي فتح عيني سكرتير وزارة الحرب على «معاني الصهيونية». وبين العشرات من حملة المشروع من رجال الدولة والفكر والكنيسة البريطانيين، كان سايكس هو الكاثوليكي الوحيد!

أما الجانب الآخر المهم لنشاطات الدبلوماسية البريطانية في تلك المرحلة فهو الجانب الخاص بالمراسلات وخطط التعاون مع الشريف حسين وأبنائه. استمرت

---

(١) Shane Leslie, Mark Sykes, His Life and Letters, (London: 1923), pp. 195-196.

المراسلات بين آرثر هنري مكماهون، المعتمد السامي البريطاني في مصر وشريف مكة من ١٤ تموز/ يولية عام ١٩١٥ إلى ١٠ آذار/ مارس عام ١٩١٦. كان الجانب البريطاني يسعى بالطبع لصنع انقسام في عمق الجبهة العثمانية الداخلية، وفي الحجاز بالذات؛ لأن روابط السلطان العثماني بالعالم الإسلامي، خاصة بمصر والهند، كانت هاجس الإدارة الاستعمارية البريطانية الأول. ورأى رجال الحكم والدبلوماسية البريطانية أن انشقاق شريف مكة، حارس الحرم المكي الشريف، على العثمانيين سيدحض ادعاءات الآستانة في تمثيلها لمصالح الأمة الإسلامية. أما الشريف حسين وحوله مجموعة من رجال الجمعيات العربية القومية السرية، فقد كان يأمل بمساعدة بريطانيا له في إقامة خلافة عربية تضم الجزيرة وبلاد الشام والعراق. وفي ١٠ حزيران/ يونية عام ١٩١٦، أطلقت رصاصة «الثورة العربية الكبرى» من مكة المكرمة ضد الجيش العثماني.

تقدمت القوات البريطانية إلى المنطقة من مدخلين. الأول طريق البصرة ـ بغداد، حيث نجحت القوات المهاجمة في احتلال حاضرة العراق في آذار/ مارس عام ١٩١٧، ولكن تحركها تعثر في الشهور التالية نظراً للمقاومة العنيفة التي واجهتها والاضطرابات التي اجتاحت روسيا، وأدت بعد تشرين أول/ أكتوبر إلى انسحاب الحكومة الشيوعية من الحرب. ولكن فلسطين سقطت على يد القوات المتقدمة من الطريق الآخر: طريق مصر ـ سيناء ـ فلسطين. وقد واجهت الحملة البريطانية مقاومة باسلة من الجيش العثماني، وهزمت مرتين أمام مدينة غزة؛ مما استدعى تعزيزها بقوات جديدة، وإرسال أهم جنرالات الجيش البريطاني، الجنرال اللنبي لتولي قيادتها. وفي ٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٧ دخل اللنبي مدينة القدس. وبينما كانت قوات اللنبي، تتقدم في الأراضي الفلسطينية، وأسماء البلاد بأبعادها الدينية تتوالى على سمع رجال الإمبراطورية في لندن، بدأت حالة من التوتر والترقب والاضطراب تجتاح الجميع. لويد چورچ يرسل إلى سفيره في باريس قائلاً «إن على فرنسا أن تقبل وضع فلسطين كمحمية لنا، سنكون هناك كفاتحين، وسنبقى». وسايكس يكتب إلى روبرت سيسيل نائب بلفور في وزارة الخارجية، يرجوه ألا يغرق في دائرة التوتر، ويثير انتباهه إلى «أن علينا أن نملي سياستنا،

بحيث لا تبدو بأي شكل وكأننا نرغب في ضم فلسطين أو فرض حمايتنا عليها، وعندما يأتي وقت اختيار قوة الانتداب سنكون القوة الأكثر احتمالا».

وأخيرًا، وقبل خمسة أسابيع من دخول اللنبي للقدس، لم تستطع حكومة لويد چورج إلا أن تعلن نواياها. وفي الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر، ولد المشروع الصهيوني في فلسطين في رسالة صغيرة موجهة من وزير الخارجية البريطانية إلى اللورد روتشيلد، أرفع الشخصيات اليهودية البريطانية قدرًا في البلاد. تعهد بلفور بأن حكومة صاحب الجلالة ستعمل جهدها لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، وأعرب عن امتنانه لقاء قيام روتشيلد بإعلان النبأ للحركة الصهيونية. وقد علق وايزمان على بيان بلفور قائلاً: «إن أردنا أن نكون صرحاء، فإننا نحن اليهود تلقينا وعد بلفور بشكل غير متوقع. لم نكن نحلم به. لقد جاء إلينا في ليلة واحدة وكمفاجأة». وما تبقى من تلك الحقبة بعد ذلك يدخل في باب التفاصيل.

من تلك التفاصيل أن الحكومة الشيوعية الروسية سارعت إلى نشر الوثائق السرية حول اتفاقات روسيا وبريطانيا وفرنسا على تقسيم الممتلكات العثمانية، وقد أرسل مندوب صحيفة «مانشستر غارديان» في موسكو النصوص إلى صحيفته التي سارعت في عدديها الصادرين يومي ٢٦، ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧ إلى نشرها. فالتقط جمال باشا المسألة، وفي محاولة أخيرة منه لإبعاد الأشراف عن بريطانيا، أرسل ما أعلن من نصوص الاتفاقات السرية (بما في ذلك سايكس - بيكو) في كتابين مع رسول سري، الأول إلى الأمير فيصل والثاني إلى جعفر باشا العسكري، مقترحًا عقد صلح منفرد بين العرب والأتراك[1]. ورغم ذهول الجانب العربي من التفاصيل التي شملتها رسالتا جمال باشا، إلا أن الشريف حسين أرسلها إلى ريغنالد وينغت المفوض السامي البريطاني الجديد في القاهرة، الذي سارع إلى تطمينه بعبارات عامة. كانت ثقة الشريف حسين في بريطانيا أقوى من أن تتزعزع.

---

(١) Nuri as-Said, Arab Independence and Unity, (Baghdad: Government Press, 1943), p. 32.

من التفاصيل أيضًا، أنه كان هناك من عارض المشروع بين من عرفوا به أو استشيروا حوله في بريطانيا. في داخل الحكومة طرح لورد كيرزن وأدوين مونتاغيو وزير شئون الهند، وكلاهما من خبراء الشرق الأوسط، شكوكًا حول مستقبل العلاقة بين العرب واليهود. ومن خارج الحكومة، أبدى كل من رئيس وسكرتير مجلس المندوبين اليهود في بريطانيا معارضة صريحة لمشروع الدولة اليهودية، خوفًا من تأثيرها السلبي على حقوق اليهود المدنية في الدول الغربية(١).

أما الجانب الأميركي الذي لعب من خلال رئيس الولايات المتحدة ولسون دور ضمير العصر الجديد في مؤتمر الصلح، فكان على اطلاع مستمر على مخططات الدول الأوروبية الحليفة الثلاث، منذ ما قبل نهاية الحرب بزمن طويل. ففي آيار/ مايو عام ١٩١٧، ترأس بلفور بعثة بريطانية خاصة إلى الولايات المتحدة، وقدم في الثامن عشر من الشهر مذكرة إلى وزير الخارجية الأميركي لنسنغ، كبيان رسمي سري من الحكومة الإمبراطورية حول السياسة الخارجية، رفع إلى المجلس الحربي الإمبراطوري. وقد جاء في البيان بخصوص الدولة العثمانية «... مما لا شك فيه ولا غموض أن من أهدافنا التي نسعى إلى تحقيقها، القضاء التام على الإمبراطورية التركية. وقد يُستبقى على الأتراك - وإني آمل أن يستبقى عليهم - لكي يعيشوا مستقلين بشكل ما في آسيا الصغرى. وإذا نجحنا وأحرزنا النصر، فإن تركية ستفقد جميع الممتلكات التي نطلق عليها بصورة عامة الجزيرة العربية، كما أنها ستفقد أهم أجزاء دجلة والفرات. وستفقد أيضًا مدينة إسطمبول وسوريا وأرمينيا. أما الأجزاء الجنوبية من آسيا الصغرى، فإنها ستقع ربما تحت سيطرة الحلفاء، هذا إذا لم يضمها الحلفاء إلى غنائمهم»(٢). وافق ولسون شخصيًا على نص إعلان بلفور في وقت صدوره، وصدق عليه الكونغرس في أثناء فترة رئاسة

(١) Lloyed George, Treaties, Op. Cit., Vol. II, p. 1123; Tuchman, Op. Cit., p. 333.

(٢) USA Department of State, Papers relating to the Foreign Relations of the United States, The Lansing Papers, 1914-1920, (Washington: G. P. O., 1934-1936), Vol. II., p. 23.

هاردنغ في عام ١٩٢٢، ولكن فرنسا وإيطاليا وافقتا عليه في شباط/ فبراير وآيار/ مايو عام ١٩١٨، على التوالي.

أعلنت الآستانة استسلام الحكومة العثمانية، في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٨، وكانت تسعة أعشار أراضيها في آسيا تحت الاحتلال البريطاني، أما فرنسا فقد كان وجودها محدوداً وصغيراً في شمالي سوريا. وفيما كانت التحضيرات تجري لمؤتمر الصلح في باريس، اجتمعت الحكومة البريطانية في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٨ لوضع أسس السياسة البريطانية في المؤتمر الذي مُثلت الإمبراطورية فيه بوفد يرأسه لويد چورج وبلفور. ولم يكن هناك حينها مجال لمعارضين وموافقين، إذ إن الخطوط العريضة تجاه فلسطين لخصت في كلمة للورد كيرزن نفسه الذي قال «إن فلسطين كانت دائمًا العازل الإستراتيجي لمصر وقناة السويس. وإن كان للقناة أن تُحمى من جانب فلسطين، فالسؤال هو من تكون القوة الحارسة. إن فرنسا ليست مرشحًا جادا، لأنها مهما كانت مشاعرها فلا أحد يريدها هناك. وأما بالنسبة لأميركا فأنا أقترح أن الأميركيين في فلسطين سيكونون عاملاً مثبطًا لنا ودافعًا على تراجعنا في مصر»(١). أما بلفور، فتحدث عن مد حدود الدولة اليهودية إلى الشمال وإلى شرق الأردن وعن ضرورة توفير مصادر مياه كافية لها. في لقاء عام عقد في لندن بعد سنوات قليلة على صدور وعد بلفور، قال روبرت سيسل نائب بلفور في الخارجية معلقًا على المشروع: «إنه ليس مولد أمة بل إعادة ولادة أمة ... وأعتقد أنه سيكون له أثر هائل على تاريخ العالم، ونتائج لا يستطيع أحد أن يراها الآن على مستقبل الجنس البشري»(٢). كان بلا شك يقرأ ما وراء العقود القادمة.

* * *

كان المشروع الصهيوني في جذوره وفي بيئته الأساسية مشروعًا أوروبيا غربيا، قبل أن يكون مشروعًا يهوديا. بل لولا جذوره الأوروبية المسيحية والتحامه بمشروع

---

(١) Lloyed George, Memoris, Op. Cit., Vol. II, pp. 739-743.

(٢) Tuchman, Op. Cit., p. 340.

الهيمنة الإمبريالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لكانت الحركة الصهيونية الآن مجرد تجمع آخر مثل التجمعات والطوائف المتعددة، وسط الجسم اليهودي العالمي. ومن العبث الحديث عن نفوذ ـ أو مؤامرة ـ يهودي بالغ التعقيد والتأثير في أوروبا القرن الماضي. إذ أن تعداد اليهود في بداية الثلث الأخير من القرن التاسع عشر في ألمانيا وفرنسا وإنكلترا وهولندا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا وسويسرا والنمسا والدول الإسكندنافية مجتمعة كان أقل من مليون من مجموع السكان البالغ ٢٠٠ مليون نسمة[١]. كان الهمُّ اليهودي العام في أوروبا الغربية هو تثبيت مكاسب «التحرر» وحقوق المواطنة التي جاءت بها تحولات المجتمع الصناعي ونظام التجارة الدولي الاستعماري والدولة القومية الحديثة. أحرزت التجمعات اليهودية، وخاصة في المجتمعات البروتستانتية، قدرًا كبيرًا من المكاسب على مستوى اندماجها في جسم المجتمع وحركته الداخلية والخارجية. وساعد في ذلك أن التحول البروتستانتي جاء معه بالنظام البنكي المالي الحديث الذي أصبح اليهود جزءًا ضروريا منه بعد أن كان نشاطهم الربوي في الماضي عاملاً مهما في إثارة التوتر بينهم وبين الكتلة المسيحية. كما أن التحول البروتستانتي رافق مرحلة النشاط الاستعماري التي ساهمت فيها الشبكة التجارية اليهودية الدولية مساهمة بارزة، وخاصة في حوض المتوسط وأميركا اللاتينية وجنوب وشرق آسيا. وما أن نضج تحول الدولة الغربية الأوروبية إلى دولة إمبريالية حتى أصبح ممكنًا، بقوة الأعمدة الثلاثة: الكنيسة والسوق والدولة، أن يصبح اليهود جسمًا غير غريب عن النموذج الغربي الحديث، ما عدا استثناءات معدودة.

ولعل هذا الوضع هو الذي صنع ذلك التركيب المعقد في العلاقة بين رجال المؤسسة الغربية والمسألة اليهودية. فمن ناحية ظل اليهودي مختلفًا رغم لونه الأبيض، وذلك بخياره الديني المغلق، وفيما يخص التكتل الاجتماعي، وما يلحقه من مسائل مثل الزواج وغيره. ولقد تحسس بعض المحافظين البريطانيين ذلك، وهم

---

(١) Dimont, Max I., Jews, God and History, (New York:Signet Book, 1962), p. 329.

يحاولون إيقاف موجات الهجرة اليهودية المتزايدة من روسيا ورومانيا وبولندا، في العقدين السابقين للحرب العظمى الأولى. ومن ناحية أخرى، اعتبر اليهودي شريكًا في التاريخ والحضارة، وجزءًا من النموذج ـ المركز الذي رأت أوروبا الغربية أن العالم ليس إلا أطرافًا له. وكان بروز مصطلح التراث اليهودي المسيحي Judo-Christian Tradition في الخطاب الأوروبي الغربي الحديث انعكاسًا لهذه المصالح ـ الاندماج.

سمحت هذه العلاقة المركبة بين اليهود وأوروبا الغربية في القرن التاسع عشر أن يجد كل طرف من دعاة المشروع الصهيوني بأبعاده الثلاثة مكانًا له. الذين حملوا المشروع على أرضية دينية توراتية كانوا انعكاسًا للإحياء التوراتي البروتستانتي، والمحافظون القلقون وجدوا فيه حلا للتوتر التاريخي الذي رافق المسألة اليهودية في أوروبا، أما الإمبرياليون «الأيديولوچيون» فنظروا للمشروع من زاوية «أورَبا الشرق الأوسط» وتغريبه حضاريا، وإنهاء المواجهة مع الإسلام في حوض المتوسط. كما وجدوا فيه على المدى القريب جدارًا لأمن الإمبراطورية وديمومة لهيمنتها.

كان البعد الأخير بالذات هو الذي سرّع من خطوات بريطانيا باتجاه فلسطين في الربع الأخير للقرن الماضي. إذ إن جغرافية فلسطين، كانت قدرًا لها في عصر صراع الإمبرياليات الحديثة وتحول الثقل الدولي إلى شمال غرب المعمورة. ليست فلسطين فقط، بل مصر أيضًا. فمنذ توحد شمالي وادي النيل وجنوبه في فجر مصر التاريخي، وتوجهها شبه الدائم وأمنها يرتبطان بشمالها الشرقي. وفي الشريط الساحلي الرملي الضيق الذي يصل الشام بمصر عبر البوابة الفلسطينية، تحرك الرعاة والتجار والأنبياء والجنود، منذ إبراهيم عليه السلام إلى تحتمس الثالث، وحتى حربي حزيران/ يونية عام ١٩٦٧ وتشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣. وعبر هذا الشريط تبادلت الشعوب المعرفة والخبرات، وأنوار الهداية الإلهية، وقامت إمبراطوريات كبرى، وسقطت أخرى.

امتد عالم الإسلام الجغرافي عرضًا من الشرق إلى الغرب مغطيًا حوض الحضارات القديمة، وفي مرحلة القوة والصعود واستمرار الدفع، لم يشكل هذا

الجسر الجغرافي الضيق مشكلة للمسلمين. ولكن ضعف الدولة العثمانية الذي تلازم مع صعود أوروبي عدائي ومهاجم جعل من العقدة الفلسطينية ـ المصرية منطقة توتر چيوبوليتيكي حتمي. إن أوروبا قارة ضيقة باردة فقيرة إلى التنوع، ومنذ عصر الإسكندر وكل محاولة فيها لاستلام دور عالمي اتجهت نحو الجنوب، ولم تكن الإمبراطورية البريطانية ـ في تنافسها مع الآخرين ـ استثناء، مما جعل نقطة التقاطع بين الامتداد الإسلامي من الشرق إلى الغرب والامتداد الإمبريالي من الشمال إلى الجنوب هدف الصراع الأول. وبإمكاننا أن نلحظ في هذا المجال مسألتين مهمتين: الأولى أن أمن مصر ـ أمن مَنْ يحكمها أو يحتلها أو يرغب في إبقائها ضمن دائرة نفوذه، مرتبط بشكل حاسم بفلسطين. والاثنتان معًا تحسمان الموقف في شرق المتوسط. وهو أمر لاحظه كل رجال الإمبراطورية البريطانية تقريبًا، وما زال حتى الآن من الثوابت الإستراتيجية للصراع في المنطقة.

المسألة الثانية: أن مصر التي لعبت دوراً إنقاذيا بارزًا في التاريخ الإسلامي كله، فاجأت الإمبرياليات الصاعدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر بتحولها تحت قيادة محمد علي إلى مركز ثقل الحوض العربي الإسلامي، مما جعل عزلها عن شرقها أولوية أولويات المشروع الاستعماري. ولا يخفى أن هذا العزل لمصر عن شرقها يعني فصل جناحي منطقة المركز الإسلامي في آسيا وأفريقيا عن بعضهما البعض تلقائيا.

المسألة الشرقية، وكما يقول زين، هي في الحقيقة مسألة غربية. هي صراع إمبرياليات القرن التاسع عشر على الدولة العثمانية. وقد وقف اللورد كيرزن في عام ١٩٠٩ محاضراً في مدينة أدنبرة، ليقول بوضوح بالغ الدلالة: «كانت المسألة الشرقية في العصور الوسطى مجرد محاولة لاسترداد الأماكن المقدسة من أيدي المسلمين. ولكن ما أن ثبتنا أقدامنا في الهند حتى استحالت المسألة الشرقية في الواقع ـ على الرغم من أنها مسألة تدور حول الاستيلاء على إسطمبول ـ إلى قضية تسيرها اعتبارات الأمن التي يفرضها الحفاظ على ممتلكاتنا في الهند، ولولا الهند لما كان اللورد بيكونسفيلد اشترى أسهم شركة قناة السويس، ولولا القناة لما كنا الآن

في مصر»[1]. وكان ذلك قبل سنوات قليلة فقط من اندلاع الحرب الأولى وصدور وعد بلفور. ولعل من الممكن القول، بقدر غير كبير من المخاطرة، إن الدولة العثمانية سقطت يوم سقطت مصر، وأن فلسطين أخذت نظريا في ذلك العام أيضًا. إن الدارس ليدهش من التدافع الساخن ـ خلال قرن واحد فقط من الزمان ـ بين القوى الأوروبية للسيطرة على قوس المتوسط الجنوبي الشرقي. ففرنسا استمرت في المحاولة منذ بونابرت، وعندما فشلت في مصر وفلسطين أمسكت بلبنان وسوريا. وكان الروس يحلمون بالتقدم عبر إسطمبول إلى فلسطين. وإلى جانب بريطانيا التي فازت أخيراً بالجوهرتين، لم تكد ألمانيا القيصرية تبني جسورها مع الآستانة، حتى حط قيصرها برحاله على الشاطئ الفلسطيني، في زيارة قصيرة ذات دلالات كبرى.

القضية الثالثة تتعلق بمسألة الخطر الروسي. يغلب على المنطقة العربية بالذات، التي لم تحتفظ ذاكرتها بصدام مباشر مع الروس أو احتلالهم لأراضيها، أن تخرج العامل الروسي من دائرة المخاطر. وكان الاستثناء الذي برز في الخمسينيات وبداية الستينيات يتعلق أساسًا بضغوط خارجية حملتها رياح الحرب الباردة إلى المنطقة أو بمخاوف أيديولوجية بحتة. إن إحدى أبرز علامات التاريخ العثماني في الصراع مع أوروبا كانت بلا شك الاندفاعات الروسيّة التوسعية نحو الجنوب. وقد هاجمت روسيا جنوبها وجنوب شرقها الإسلاميين في حالتي ضعف المركز الروسي وقوته على السواء. إن المركز الروسي مفتوح على مراكز الثقل الأوروبية الغربية عبر سهل واسع بلا حواجز طبيعية يمتد من موسكو إلى باريس. وفي العصور الحديثة هوجمت روسيا ثلاث مرات، من بونابرت إلى هتلر مروراً بالحرب العظمى الأولى، من خلال ذلك السهل. وتميل القوة الروسية بشكل عام على جبهتها الغربية إلى الدفاع، أحيانًا بتحالفات وتوازنات القوى، وحينا آخر باستخدام المناطق العازلة كما حدث بعد الحرب الثانية، إلا أنها تلجأ إلى الهجوم والتوسع على الدوام فيما يتعلق بجبهتها الجنوبية. وقد هاجمت روسيا الدولة العثمانية أولاً

(١) انظر النص في: زين، المرجع السابق، ص٣٦.

بدواعي التوسع البحتة، وثانيًا بدواعي الوصول إلى البحار الدافئة، وثالثًا لأن وجود كتلة إسلامية داخل الإمبراطورية الروسية يجعلها في قلق دائم من قيام كيان إسلامي قوي على حدودها الجنوبية.

إن آخر ما تقصده هذه الملاحظات، أن تقلل أو تستخف بالخطر اليهودي الصهيوني ذاته. إذ إن الجسد اليهودي الصهيوني هو مادة المشروع الاستيطاني في فلسطين، هو لحمه وعظامه، ويتعاظم هذا الخطر بتعاظم الانحياز اليهودي المستمر نحو المشروع ودولته. ولكن مسألة فلسطين، التي هي جوهر أزمة الحوض العربي الإسلامي، تظل متعلقة أساسًا بالنظام الغربي الدولي الذي لم يزل قائمًا على قاعدة الهيمنة. وتكاد خارطة الصراع الدولي في نهايات القرن العشرين أن تكون استمرارًا لتلك التي تشكلت في نهايات القرن التاسع عشر بتغييرات غير جوهرية. ويرجع ذلك في أسبابه الأساسية إلى أن أواخر القرن الماضي شهدت اضمحلال المنطقة الإسلامية كقوة كبرى واستفراد القوى الغربية في تحديد النظام العالمي، وهو الأمر الذي ما زال مستمرًا. وإن كان الجسر الأفريقي ـ الآسيوي بأهميته الإستراتيجية وتراثه الديني العميق قد شكل أسخن حلقات الصراع على المنطقة في الماضي، فإن اكتشاف النفط وازدحام سماء المنطقة بخطوط الطيران الدولي وتحول جنوب شرق آسيا إلى قوة صناعية كبرى وارتباط توجهات الإحياء الإسلامي في حوض المتوسط بوتيرة التزايد السكاني الكبير، لن يخفف من سخونة الصراع عليه في المستقبل، إن لم يزد منه.

إن مصر بموقعها وثقلها المتجانس كانت فاصلة الصراع في القرن الماضي وستكون مفصله ـ على الأغلب ـ في العقود القادمة.

نشوء الاتجاهات السياسية في فلسطين أواخر العهد العثماني

هيمنت على السياسة الفلسطينية، منذ ظهور فلسطين في العقد الثاني من هذا القرن ككيان محدد الجغرافيا، وساهمت في تحديد منظورها وتوجهاتها، ثلاثة اتجاهات سياسية رئيسة، وهي الاتجاهات: الإسلامية والعروبية والوطنية الفلسطينية. تجسد الاتجاهات الثلاث مختلف مستويات الولاء والشعور بالانتماء؛ وهي ليست متعارضة بالضرورة. رغم ذلك، فإن انطلاق هذه الاتجاهات من لحظة أزمة تاريخية، قد أورثها لا محالة نزعات تصادمية، حالت ـ إضافة إلى عوامل أخرى في مفاصل تاريخية معينة ـ دون قيام إجماع وطني.

يمكن تعريف الاتجاه الإسلامي على أنه الاتجاه الذي يحدد المنظور السياسي والمسلكي بمحددات ومعايير إسلامية، وهو اتجاه تطور باستمرار، لأن تجسيداته عكست اهتمامات مختلفة في فترات مختلفة. إن التركيز على مناحي الاستقلال الثقافي والهوية في خطاب وبرامج الحركات الإسلامية المعاصرة لا يستطيع أن يخفي جذور الجامعة الإسلامية فيها، والتي يمكن تتبعها لدى السلطان عبد الحميد الثاني وجمال الدين الأفغاني، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. رغم أن كليهما لم يستطع تأسيس شراكة ناجحة مع الآخر، فقد كانت الجامعة الإسلامية مشروعًا لاستعادة الوحدة الإسلامية ولإحياء الطريقة الإسلامية في الحياة، من أجل الوقوف في وجه الغرب المهيمن وحماية بيضة الإسلام. إن مشروعهما قد فشل، إلا أن أيديولوچيتهما قد استقرت في ضمير المسلمين.

في عام ١٩٠٩، قام انقلاب عسكري بقيادة مجموعة من ضباط جمعية الاتحاد والترقي بخلع عبدالحميد الثاني، إيذانًا ببداية فصل جديد أو أخير في تاريخ العالم العثماني، بما فيه فلسطين. انتهت المسحة الطورانية لنظام جمعية الاتحاد والترقي إلى وضع سياسات تتريك رسمية في موضع التنفيذ، حيث استُحضر المثال الأوروبي للدولة القومية لمواجهة القوى الطاردة المركزية التي كانت تدفع بالإمبراطورية نحو الانحلال. كان رد فعل العرب، أو بالأحرى قطاع من النخبة العربية، هو التعاطي التدريجي المستمر مع صيغة دفاعية من القومية. قادت الإصلاحات الليبرالية في الحكم، والتعليم، والصحافة، والتجارة وملكية الأراضي إلى قيام قوى اجتماعية جديدة، وإلى تهميش دور العلماء في المحافظة على التماسك الاجتماعي؛ كما أدت كذلك إلى توترات قومية. وإلى جانب ذلك مثلت الهجرة اليهودية إلى فلسطين تطورًا متصلاً ذا دلالة مهمة على تلك الفترة، والتي صعدتها الحركة الصهيونية الوليدة والمذابح التي ارتكبت ضد يهود روسيا وأوروبا الشرقية. نتيجة لذلك، أصبح المشروع الصهيوني الاستيطاني الشغل الرئيس الشاغل للحياة السياسية الفلسطينية، وهو الذي فرض سريعاً فكرة استقلال فلسطين، كإنقاذ لها من الخطر الصهيوني. كانت الوطنية الفلسطينية -بشكل جزئي- وليدة هذا الوضع الأخير المفروض. ستنحصر الصفحات التالية من هذا البحث في دراسة السياق السياسي، الذي أدى إلى تفرع الاتجاهات الإسلامية والعروبية والوطنية الفلسطينية، والتوتر المصاحب لمولدها في نهاية العهد العثماني.

-١-

عندما وضع انقلاب الاتحاد والترقي نهايةً لحكم عبد الحميد، فإنه قد أضعف روح وحركة الجامعة الإسلامية، التي ارتبطت جذريا وتجسدت فعليا بالسلطان المخلوع. خارجيا، حاول الحكام الجدد اجتذاب القوى الأوروبية من أجل تأمين القروض المالية والاستثمارات الاقتصادية. داخليا، تبنى الاتحاديون نوعًا من البرنامج العلماني الذي عكس هدفين مهمين؛ أولهما: الإطاحة بنفوذ المؤسسات الإسلامية المختلفة في شئون الدولة، وثانيهما: هو تعزيز التوجه نحو المركزية[١].

(١) Ira M. Lapidus, A History of Islamic Society, (Cambridge: 1988), p. 54.

وباستثناء العلماء والأعيان، الذين كانوا مرتبطين عن قرب بسياسات السلطان عبدالحميد نحو الجامعة الإسلامية، فقد دعم العرب والنخبة الفلسطينية الحكومة الجديدة، وانضم العديد منهم لفروع جمعية الاتحاد والترقي، والتي أطلق عليها «النوادي»، لأن جمعية الاتحاد والترقي لم تكن قد أُعلنت حزبًا سياسيا حتى عام ١٩١٣[١]. بالنسبة لغالبية النخبة العربية، فإنه إذا كان التوجه الإسلامي قد تضاءل وذوى، فإن الرابطة العثمانية كإطار جامع لم تزل حية، بينما رأت الجماهير في هذه الرابطة العثمانية انتماءً إلى الإسلام والأمة. غير أن العلمنة المتزايدة للدولة، والسمة الانقسامية للحياة البرلمانية، وأزمات سياسية عديدة، وانتكاسات عسكرية على جبهات القتال، وسياسات التتريك الفظة التي سعت إليها جمعية الاتحاد والترقي، أدت جميعها إلى أجواء غير صحية من التوتر المستمر بين السياسيين والمثقفين العرب والترك، وقادت إلى نزوع العرب للتوكيد على حقوقهم القومية.

بالإمكان تتبع إشارات اليقظة الفكرية والسياسية بين العرب في مرحلة سابقة على انقلاب عام ١٩٠٩، حيث فتح عصر التحديث الباب للنزعة القومية الأوروبية، التي سادت القرن التاسع عشر. وفي الحقيقة، لقد أبدى الإصلاحيون العرب المسلمون من طبقة العلماء في كتاباتهم محاولات مبكرة لتعريف مصطلح جديد، هو الوطن[٢]، الذي ظهر ببعض المعايير موازيًا أو مفارقًا للمفاهيم

---

(١) للمزيد حول تأييد النخب العربية والفلسطينية في البداية لجمعية الاتحاد والترقي، انظر: الهلال، ١ نيسان/ أبريل ١٩٠٩، ص ٤١٥ ـ ٤١٧؛ الأهرام، ٣ آذار/ مارس ١٩٠٩؛ خليل السكاكيني، كذا أنا يا دنيا، (مذكرات خليل السكاكيني، بتحرير هالة السكاكيني، القدس: ١٩٥٥)، ص٣٣ ـ ٣٤؛ عارف العارف، تاريخ غزة، القدس: ١٩٤٣، ص ٢٠٢؛

Feroz Ahmed, The Young Turks: The Committee of Union and Progress in Turkish Politics 1909-1914, (Oxford: 1969), p. 156.

(٢) في مقال نشر بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٨١، اقترح الإمام محمد عبده أن يعتبر مفهوم «الوطن» أساسًا للحياة السياسية. انظر: محمد عبده، الأعمال الكاملة (تحرير محمد عمارة، بيروت: ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤)، المجلد الأول، ص ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤. ونلاحظ في السياق نفسه أن حركة العلماء الإصلاحيين كانت مشروعًا فكريا عربيا لا تركيا. وعندما ازداد التوتر بين العلماء الإصلاحيين والسلطات العثمانية، ازداد وعي العلماء بذاتهم المختلفة، وبخصوصيتهم كعرب. انظر مثلاً بعض التفاصيل حول منع الحكومة ـ عام ١٨٨٥ ـ لبعض علماء دمشق من دراسة الكتب الإسلامية المحظورة، وردت في: جمال الدين القاسمي، مذكرات، (تحرير ظافر القاسمي، دمشق: ١٩٦٥)، ص٥١.

الإسلامية المستقرة حول اللحمة الدينية للمجتمع الإسلامي. قدم الكتاب والأدباء العرب النصارى مساهمات مهمة، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في إحياء اللغة العربية، وجعلها أيسر استعمالاً للصحافة والكتابة الحديثة[1]، أو جعلها ببساطة لغة علمانيةً. وفي مناسبات نادرة خلال عهد عبدالحميد، نتج عن النقمة الشعبية، خصوصًا في دمشق وبيروت، ظهور بعض المنشورات القليلة التي هاجمت «الحكم التركي وطبيعته التعسفية»، وطالبت بإنجاز «حكم ذاتي عربي، ولامركزية، وإصلاح»[2]. جسّدَ معظم العلماء العرب، الذين فروا من قبضة عبد الحميد الحديدية إلى مصر أو أوروبا، وعيًا ملحوظًا بالذات العربية في أدبياتهم المعارضة لحكم السلطان. فظهرت مقالات تحت عناوين مثل: «استعادة المجد العربي»؛ «الوحدة العربية»؛ «الترك والعرب»، إضافة إلى نداءات متكررة إلى الحكومة العثمانية لإعطاء الأفضلية للغة العربية على التركية، في مجلة «المنار» التي أصدرها السيّد محمد رشيد رضا، منذ أعدادها الأولى[3].

تميز كتابا الكواكبي «أم القرى»[4]، وعازوري «إحياء الأمة العربية في آسيا العثمانية»[5] (بالفرنسية)، بوضوح مشروعهما، في التبرير الفكري لاسترداد الخلافة إلى العرب، وفي الفصل بين السلطات الدينية والزمنية. اختار الكاتبان المعارضان النفي الطوعي، وحركهما قدر هائل من السخط والدعوة إلى الثأر. نشر الكواكبي أعماله في القاهرة، وبسبب أن كثيرًا من مقولاته المعادية للترك كانت بغير أساس، فقد حامت الشكوك حول حقيقة إخلاصه وأصالة أفكاره وارتباطه

---

(١) Hisham Sharabi, Arab Intellectuals and the West: The Formative Years, 1875-1914, (Baltimore and London: 1970), Chapters IV and VII.

(٢) Great Britain, PRO-FO 78/3130/13, (Damascus, Jago to Goschen, August 1880); Beirut, Dickson to Lyaard, 5 June 1880 and Dickson to Goschen, 3 July 1880, FO 195/1368/2, Beirut, Dickson to St. John, 14 January 1881.

(٣) المنار، المجلد الأول، ١٨٩٧، ص٧٦٩ ـ ٧٧١؛ المجلد الثاني، ١٨٩٩، ص٣٤؛ المجلد الثالث، ١٩٠٠، ص ١٢١، ص ١٩٤.

(٤) عبد الرحمن الكواكبي، أم القرى، (القاهرة: ١٨٩٩).

(٥) أشير هنا إلى طبعة عربية لاحقة، انظر: نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، (حررها وترجمها، عن الأصل الفرنسي الصادر في عام ١٩٠٥، أحمد أبو ملحم، بيروت: ١٩٧٨).

بالطليان، ويعتقد أنه ربما وقع تحت تأثير البريطاني بلنت، المدافع عن خلافة عربية[1]. أما كتاب عازوري الذي سطر بالفرنسية ونُشر في باريس، فقد كان المقصود منه أصلاً التأثير في القوى الأوروبية، والمطالبة بإقامة دول قومية في العالم العثماني، بما في ذلك إمبراطورية عربية[2]. وقد ذكر مصطفى الشهابي، أحد الناشطين العرب، أن الطلاب العرب في باريس لم يعلموا عن كتاب عازوري شيئًا، وعندما صادف الشهابي نسخة من الكتاب في مكتبة باريسية عام في ١٩١١، لم يُبد زملاؤه العرب اهتمامًا بأفكاره[3].

بدايةً، عكست الحياة البرلمانية وما أعقبها إشارات عن المشاحنات السياسية العربية التركية، كما أفضت إلى مشاعر متزايدة لدى النخب العربية، بأن العرب هم اليد السفلى في الإمبراطورية. فمن بين نواب برلمان عام ١٩٠٨، تمثلت الولايات العربية فقط بحوالي ٦٥ نائبًا، منهم ٥٠ عربيا. أما عدد نواب الترك فكان ١٣٧ نائبًا، فيما كان هناك ٢٥ نائبًا لألبانيا، ٢٣ نائبًا يونانيا، ١٥ نائبًا يهوديا، وما تبقى فهو للأجناس الأخرى. كان العرب يعتقدون أن عددهم ١٠,٥ مليون من أصل ٢٥ مليونًا هم سكان الإمبراطورية، الأمر الذي عنى تمثيلاً غير عادل لهم[4].

بدأت المعارضة للاتحاد والترقي تأخذ شكلاً منظمًا في قاعة البرلمان، بعد أن أدت إلى انقسامات بين الأعيان في بعض الحواضر العربية، في أثناء الحملة الانتخابية. أفضت عدة محاولات لتشكيل منابر سياسية مُعارضة إلى قيام «حزب الحرية والائتلاف» في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١١، حَيث أصبح عدد من النواب العرب أعضاءً نشطين فيه، منهم سعيد الحسيني (القدس) وشكري العسلي

---

(١) حول ارتباطاته الإيطالية المحتملة، انظر:

Elie Kedourie, The Chatham House Version and Other Middle Eastern Studies, (New York and Washington: 1970), p. 195.

وحول دفاع بلنت عن الخلافة العربية، انظر:

Martin Kramer, Islam Assembled, (New York: 1986), pp. 10-20 ff.

(٢) عازوري، مرجع سابق، ص٢١٧ـ٢١٨.

(٣) مصطفى الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، (القاهرة: ١٩٥٩)، ص٥٩.

(٤) الهلال، المجلد ١٧، ١ شباط/ فبراير ١٩٠٨؛ جورج أنطونيوس، يقظة العرب: قصة الحركة العربية القومية، (بيروت: ١٩٦٩)، ص١٠٤.

(دمـــشق)[1] . دعا الحزب الجديد إلى مزيد من الحكم الذاتي على مستوى الحكم المحلي، واستـعـمال اللغـة الأصلية في التـعليم الأولي، ونوع خـاص من الإدارة المتوازنـة في توزيع الموارد على مـختلف أقاليم الإمبـراطورية. استطاع الحزب في بعض المدن العربية أن يجتذب أنصار نوادي الاتحاد والترقي، التي أصبح بعضها بلا أنصـــار[2] . أثار بعض النواب العرب مختلف القضايا التي شكلت مصدراً لنقمة العـرب وتذمـرهـم، منهـا مثـلاً عـدد العرب المجندين في وزارات الدولة أو ولاة في الأقـاليم، ومنهـا إصرار الحكومـة على عـدم الاعتـراف بالعربيـة كلغـة للتعليم في المدارس، ومنهـا كـذلـك قلة العـرب الذين أتيحت لهم فـرصـة التـعليم العـالي في أوروبا[3] .

أما القـضـيـة التي عـمـقت الشك وعـدم الثـقـة بين قـادة النواب العرب وحكومة الاتحاد والترقي، فهي تراخي الموقف الرسمي إزاء الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. وقـد شـرح نائب القـدس، روحي الخـالـدي، واقع التـخندق المتزايد للمـهـاجـرين الصـهـاينة في أرض ومـدن فلسطين، وترك كـتـابًا حـول هذا الأمـر بعنوان «كـتـاب الزيونزم أو المسألة الصهيونية»[4] . جادل الخالدي بأن خطط الصهاينة لا تقتصر على إنشاء دولة في فلسطين بل تتعدى ذلك إلى سوريا والعراق ومناطق الحجاز المحيطة بخط السكة الحـديدي[5] . قدّم الخـالدي، بناءً على معرفته التاريخية المتينة، شرحًا مفصـلاً للجذور التوراتية للحركة الصهيونية، وللخطر الذي تمثله على البلاد. لم تكن فلسطين، على وجـه الخـصـوص، إحـدى أولويات الاتحـاد والـتـرقي، بينمـا جـعـلـت الضـائقـة الماليـة والحـاجـة الماسـة إلى القـروض الحكومـة عـرضـة للمطامع

---

(١) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، (دمشق: ١٩٩١)، ص٢٥٥ـ٢٥٨.

(٢) Rashid Ismail Khalidi, "The 1912 Election Campaign in the Cities of Bilad al-Sham", IJMES, Vol. 16, 1984, pp. 461-474.

(٣) المؤيد، ٨ و ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩١١؛ الأهرام، ١٥ و ٣٠ آيار/ مايو ١٩١١.

(٤) Mohammad Y. Muslih, The Origins of Palestinian Nationalism, (New York: 1988), p. 83.

(٥) الأهرام، ٢٤ و ٢٥ آيار/ مايو، ١٩١١.

والضغوط الصهيونية، فيما يتصل بالقوانين والنظم الحاكمة لهجرة اليهود إلى فلسطين العثمانية. نتيجةً لذلك، وفي أواخر عام ١٩١٣، أزيلت قوانين ضبط الهجرة، وأغلقت ثلاث صحف معروفة بصراحتها ضد الصهيونية وهي «الكرمل» في حيفا و «فلسطين» في يافا و «المقتبس» في دمشق(١). أشاعت الازدواجية المتزايدة للحكومة في الآستانة، إزاء شكاوى الفلسطينيين من الهجرة والاستيطان الصهيوني في بلادهم، نظريات المؤامرة بين العرب والفلسطينيين، إلى درجة ربطت بين الاتحاد والترقي وبين الماسونية والصهيونية(٢).

تعرضت العلاقات العربية التركية لانتكاسات جديدة، خلال عامي ١٩١٠ ـ ١٩١١ الحافلين بالأحداث، وذلك نتيجة الأزمة اليمنية، وسياسات الآستانة بإرغام اليمنيين على العودة إلى نطاق الدولة(٣). وقبل توقيع الاتفاق الخاص باليمن مباشرة، قامت إيطاليا بتوجيه سفنها الحربية لاحتلال ليبيا بعد توجيه إنذار قصير المدى إلى الآستانة. أخفقت مقاومة الليبيين العرب وبعض الضباط العثمانيين، الذين اختاروا المقاومة، في إخراج القوات الغازية. وقد غمر العرب شعور بالخذلان، وأنحى الرأي العام باللائمة على الحكومة، التي اتخذت قراراً سابقاً بسحب وحدات الجيش من طرابلس إلى اليمن، تاركة الساحل الليبي دون حماية كافية، في وقت كانت النوايا العدوانية الإيطالية جلية واضحة(٤). تلوثت سمعة

---

(١) Neville J. Mandel, "Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine", (Oxford: St. Antony's Papers, 1965, pp. 101-102.

(٢) Neville J. Mandel, The Arabs and Zionism before World War I, (Berley: 1976), pp. 82-92.

أبدى السفير البريطاني في الآستانة استنتاجات مماثلة في تقريره السنوي لعام ١٩٠٩، انظر:
British Documents on Foreign Affairs, Part I, Series B, Vol. 20, p. 113.

(٣) اندلعت أزمة اليمن في شباط/ فبراير ١٩٠٩ وانتهت في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١١، لمزيد من التفاصيل والتعليقات حول مراحلها، انظر: الأهرام، ٧ تموز/ يولية، ١٢ آب/ أغسطس ١٩١١؛ المنار، المجلد ١٣، ١٩١٢، ص ١٣٨ ـ ١٤٦، المجلد ١٦، ١٩١٣، ص ٣٠٠. انظر كذلك: أحمد عزت الأعظمي، القضية العربية، (بغداد: ١٩٣١ ـ ١٩٣٤)، ج٢، ص ١١ ـ ١٣.

(٤) الأهرام، ٢٥ و ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩١٢؛ شكيب أرسلان، السيد رشيد رضا وإخاء أربعين سنة، (دمشق: ١٩٣٧)، ص ٣٦٠.

الاتحاد والترقي؛ وانحناءً للعاصفة، قرر قادة الاتحاد والترقي التخلي عن سيطرتهم على الحكومة. أعقب ذلك تشكيل حكومة بقيادة أعضاء من «حزب الحرية والائتلاف»، لكنها لم تدم أكثر من ستة أشهر - حتى كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٣ - هزمت خلالها الإمبراطورية العثمانية في حربها ضد تحالف مكون من الصرب واليونان والبلغار والجبل الأسود. وبنهاية الحرب، فُقِدَ معظم النطاق العثماني في البلقان، وبذلك تقلصت الدولة إلى عنصريها الرئيسين: العرب والترك.

وبحلول الوضع الجديد، تعمقت المشاعر العربية المعادية للاتحاد والترقي؛ وخصوصًا بعد قيام حكومة محمد شوكت في كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٣، التي تشكلت دون أن تشمل وزيرًا عربيا واحدًا؛ بينما أعطيت وزارتين لليهود[١]. عقدت الانتخابات مرة أخرى بنهاية عام ١٩١٣، حيث بذل الاتحاد والترقي كل الجهود الممكنة للفوز، وتذكر العرب مرة أخرى كل الممارسات والسياسات الحكومية المجحفة. وذلك فيما كانت الكتابات القومية التركية توقع قدرًا مماثلاً من الخراب، فتُنشر بكامل صلافتها وتأثيرها في صحافة الآستانة، وتُقرأ وتُمقت من قبل العرب نوابًا ورسميين وضباطًا وطلابًا، بل وعلماء كذلك[٢]. تدريجيا، أدت احباطات العروبيين المتزايدة إزاء فعالية المعارضة البرلمانية، وإخفاقها في تناول مظالمهم وشكاواهم، إلى تشكيل بضعة منظمات قومية، أو شبه قومية داخل البلاد العثمانية أو في المنفى.

- ٢ -

كان «المنتدى الأدبي» في الآستانة من أوائل المنابر العامة التي أسسها العرب في عام ١٩٠٩. أسس المنتدى الطلاب العرب في العاصمة العثمانية، وقد تمتع المنتدى

---

(١) برو، مرجع سابق، ص٣٧٦.

(٢) حول نظرة العرب لنبرة القوميين الترك المتصاعدة، انظر: الأهرام، ١٢ آب/ أغسطس ١٩٠٩، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٩؛ برو، مرجع سابق، ص٩٦. وحول التوجهات التركية القومية لمؤتمرات الاتحاد والترقي، انظر

:Jacob Landau, The Politics of Pan-Islamism: Ideology and Organization, (Oxfor : 1990) p. 87.

في مرحلة معينة بتأييد حوالي ألف عضو، منهم رشدي الشوّا وعاصم بسيسو ومصطفى الحسيني ومحمد بسيسو من مدينة غزة؛ وكذلك عارف العارف وأحمد خليل الحسيني من القدس[١]. خلال سنواته الأولى، واتباعًا للقوانين العثمانية، تجنب المنتدى التعاطي المباشر مع الأنشطة السياسية، واختار أن يكون مركزًا لالتقاء العرب في الآستانة، وأن يدعو لأفكار الإصلاح الاجتماعي واليقظة الحضارية. وفي معظم أنشطته، كان يتم التوكيد بشكل خاص على مفاهيم الأخوة العربية التركية والرابطة العثمانية. غير أن وجود الألفة والتعارف بين أعضاء المنتدى وبين النواب والرسميين العرب في الآستانة، والذين لا بد أن تناقش فيما بينهم العلاقات العربية التركية، ولأن الآستانة كانت بكل الاعتبارات مركز الحياة العثمانية، حيث تتجلى فيها جميع التيارات والاتجاهات السياسية أكثر من أي مكان في الإمبراطورية؛ فإن أعضاء المنتدى الذين ينتمي أكثرهم إلى عائلات أعيان قد انجرّوا إلى النشاط السياسي[٢]. في عام ١٩١٥، أمر جمال باشا قائد الجيش العثماني الرابع والحاكم العسكري لسوريا، بقمع الناشطين من العروبيين، وقد حوكم كثير منهم فيما بعد لدى محكمة عسكرية، وتلقت مجموعة منهم أحكامًا بالإعدام. كان من بين المعدومين عبد الكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي، مما وضع نهاية لنشاط ووجود المنتدى. وبالنسبة لكثير من الذين شاركوا وشهدوا تجربة المنتدى المبكرة، كانت هناك منابر وقنوات أخرى لتطوير قناعاتهم القومية الوليدة.

كانت جمعية «العربية الفتاة» أول منظمة قومية تأسست بتوجه سياسي، وبدأت نشاطاتها في باريس في عام ١٩١١ على يد مجموعة من الطلبة العرب، كان من أهمهم محمد رستم حيدر من بعلبك، وجميل مردم وأحمد قدري من دمشق، ومحمد المحمصاني وعبد الغني العريسي من بيروت، وتوفيق السويدي من بغداد، وعوني عبد الهادي ورفيق التميمي من نابلس. وأهم ما يُروى عن أصل «العربية

---

(١) عارف العارف، تاريخ غزة، ص٢٠٣؛ أحمد عزت الأعظمي، مرجع سابق، ج٣، ص٧ـ٨.

(٢) حول تاريخ «المنتدى الأدبي» ونشاطاته، انظر: أحمد عزت الأعظمي، مرجع سابق؛ أمين محمد سعيد، تاريخ مفصّل جامع للقضية العربية في ربع قرن، (القاهرة: ١٩٣٤)، ج١، ص١٠ـ١١؛ محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، (صيدا: ١٩٧١)، ص٣٣٨.

الفتاة» القصة التي ذكرها أحمد قدري وعوني عبد الهادي (اللذان يعتقد بأنهما مؤسسا الجمعية)، أن الإهانات العلنية التي وجهها بعض الترك لمستشاري عبد الحميد من العرب عشية انقلاب عام ١٩٠٩ أثارت مشاعرهم القومية العربية ودفعتهم إلى أن يتأملوا فكرة تأسيس منظمة عربية [١]. في عام ١٩١٣، بينما لا يزال العمل سريا ولأن كثيراً من مؤسسيها عادوا إلى بلادهم، نقلت «العربية الفتاة» مركزها إلى بيروت أولاً، ثم إلى دمشق في أعقاب اندلاع الحرب العالمية الأولى [٢]. تمحورت رسالة الجمعية المبدئية حول المساواة في الحقوق والواجبات بين العرب والترك، وخفض السيطرة المركزية على الولايات، وإحياء الأمة العربية؛ غير أن التدهور الحاد في العلاقات العربية التركية خلال سنوات الحرب قادت المجتمع كله للمطالبة باستقلال ووحدة الشعب العربي.

كان «حزب اللامركزية» هو ثاني المنظمات القومية، وربما أكثرها نفوذًا في تلك الحقبة، وقد تأسس علنًا في القاهرة أواخر عام ١٩١٢ بواسطة عدد من نشطاء الجالية السورية في مصر. كان الحزب مزيجًا من المسلمين والنصارى والعلماء والأعيان والإنتلجنسيا. ضم المؤسسون رفيق العظم ومحمد رشيد رضا وشبلي شميل وإسكندر عمون وحقي العظم وسامي جريديني ومحب الدين الخطيب [٣]، الذين تراجعت مؤقتًا خلافاتهم الفكرية لصالح اتفاقهم على الحاجة الماسة لإصلاح عثماني على أساس من اللامركزية الإدارية، والاعتراف باللغة والشخصية القومية واحترامها، وأهمية التعليم والحكم الدستوري [٤]. تأسست فروع قليلة للحزب في

---

(١) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، (دمشق: ١٩٥٦)، ص٦ ـ٧؛ عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، تحرير: خيرية قاسمية، (بيروت: ١٩٧٤)ص٩.

(٢) حول «جمعية العربية الفتاة»، انظر: أمين محمد سعيد، مرجع سابق، ج١، ص٩؛ محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، (صيدا: ١٩٥٠ ـ١٩٥١)، ج١، ص٢٧؛ جورج أنطونيوس، مرجع سابق، ص١١١.

(٣) حول «حزب اللامركزية»، انظر: أمين محمد سعيد، مرجع سابق، ج١، ص١٤؛ محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، مرجع سابق، ص٣٦٠؛ المنار، المجلد ١٤، ١٩١٣، ص٢٢٦ ـ ٢٣١.

(٤) نُشر بيان إشهار الحزب في المفيد، بتاريخ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩١٣.

مدن فلسطين كيافا ونابلس وجنين وطولكرم، لكنها كانت محدودة بعدد قليل من الأعضاء.

كانت المشاعر القومية الوليدة والمعادية للاتحاد والترقي تنمو بشكل متواز في صفوف العسكريين العثمانيين العرب، خصوصًا في الوحدات المرابطة في الآستانة وما حولها. وكان من أهم الضباط العرب الضابط عزيز علي المصري، الذي قاتل الطليان في ليبيا بجانب أنور باشا، آخر وزير دفاع للإمبراطورية، الذي لم يشعر نحوه عزيز المصري بأية مودة. في أواخر عام ١٩١٣، بدأ المصري في تنظيم جمعية عربية سرية، كانت بالأساس عثمانية لكنها دعت في الوقت نفسه إلى تنظيم فيدرالي للدولة على النمط النمساوي المجري. كان معظم الضباط الذين انضموا إلى جمعية «العهد» من العراقيين، وبعض السوريين، وضابط مقدسي هو علي النشاشيبي [1].

كان من أهم حلقات تلك المرحلة المبكرة للحركة العربية هو انعقاد «المؤتمر العربي الأول» في باريس، حزيران/ يونية عام ١٩١٣. جاءت مبادرة الإعداد للمؤتمر من قيادات «العربية الفتاة» الذين أوضحت مذكرتهم ـ المرسلة إلى قيادات حزب اللامركزية بخصوص المؤتمر ـ أن مجموعة باريس ترغب ـ إن لم تكن تحث الزعماء الأسَنّ في القاهرة ـ أن يصبحوا «مرشدًا ومصدرًا لنشاط المؤتمر»، وأن يتولوا كذلك تسمية رئيس المؤتمر [2]. يوضح هذا أن حزب اللامركزية قد نما في أشهر قليلة من قيامه ليصبح المجموعة العربية الرئيسة [3]. في باريس، لم تستقطب شهور من الإعداد للمؤتمر أكثر من ٢٥ مشاركًا. وباستثناء طالبين عراقيين، كان الآخرون جميعًا من سوريا الكبرى. استغرق المؤتمر فترة ١٧ ـ ٢٣ حزيران/ يونية عام ١٩١٣، وترأسه الشيخ عبد الحميد الزهراوي، العضو السوري القيادي في حزب

(١) أحمد عزت الأعظمي، مرجع سابق، ج٤، ص٥٨ ـ ٥٩؛ سليمان فيضي، في جمرات النضال، (بغداد: ١٩٧٠)، ص١٣٣٦؛ أحمد قدري، مرجع سابق، ص٥٤.

(٢) حول التحضير للمؤتمر، انظر: أحمد قدري، مرجع سابق؛ منيب الدين الخطيب، المؤتمر العربي الأول، (القاهرة: ١٩١٣)، ص٣ـ ١١.

(٣) عوني عبد الهادي، مرجع سابق، ص٩ ـ ١٠.

اللامركزية [١] . كتب توفيق السويدي، طالب الحقوق العراقي وعضو المؤتمر، في مذكراته أن مناقشات المؤتمر قد عكست ثلاثة اتجاهات أساسية بين المشاركين، وهي: المجموعة الإصلاحية التي سعت نحو المساواة بالترك، وتكونت في غالبيتها من المسلمين وبعض النصارى؛ الانفصاليون المعادون للترك وأكثرهم من النصارى؛ وتكونت المجموعة الثالثة تلقائيا من الانتهازيين[٢] . على أية حال، أظهرت قرارات المؤتمر وتوصياته نفوذ الإصلاحيين، وواقع الحركة العربية في عدم سعيها حينذاك إلى تمزيق الرابطة العثمانية. أكدت قرارات المؤتمر على حقوق لعرب السياسية والإدارية والثقافية، ودعت إلى وضع نظام اللامركزية موضع لتنفيذ، وفي مقابل ضغوط المجموعة الفرنسية التوجه، رفض المؤتمر جميع محاولات التدخل الأجنبي في الشئون العثمانية العربية [٣] .

كشف مؤتمر باريس عن تصدع سياسي متزايد داخل النخبة العربية، حيث نهض العرب العثمانيون، للهجوم على الأفكار التي انعقد حولها المؤتمر، وانتقاص الدوافع الكامنة وراء انعقاده [٤] . وفي الآستانة، علمت الحكومة بأمر المؤتمر، وللحيلولة دون انتشار الحركة ودون استغلال القوى الأجنبية لها؛ أوفدت الحكومة مدحت شكري سكرتير جمعية الاتحاد والترقي، للتفاوض مع قادة المؤتمر العربي. اتسعت الاتفاقية التي وقعها الجانبان في النهاية لاثني عشر مطلبًا عربيا؛ غير أن الموقف الرسمي اللاحق في الآستانة لم يصادق إلا على جزء من الاتفاقية [٥] . وقد

---

(١) منيب الدين الخطيب، مرجع سابق؛ محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، ص٤٢١. مما يشير الاهتمام أن منظمي المؤتمر خططوا لتسميته «المؤتمر السوري» لكن توفيق السويدي أقنعهم بتغيير الاسم إلى المؤتمر العربي الأول، لكي يجد لنفسه كعراقي أساسًا للمشاركة في المؤتمر، انظر: توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بيروت: ١٩٦٩)، ص٢٦ ـ ٢٧.

(٢) توفيق السويدي، مرجع سابق، ص٣٠؛ شكيب أرسلان، سيرة ذاتية، (بيروت: ١٩٦٩)، ص١٠٩ ـ ١١١.

(٣) ساطع الحصري، نشوء الفكرة القومية، (بيروت: ١٩٥٦)، ص ٢٩١. لبيان مفصل حول قرارات المؤتمر، انظر: منيب الدين الخطيب، مرجع سابق، ص١١٣ ـ ١٢١.

(٤) حول المعارضة لمؤتمر باريس، التي قادها الشيخ عبد العزيز جاويش، والشيخ أسعد الشقيري، وعبد الرحمن اليوسف، ومحمد المخزومي، ومحمد فوزي العظم، وشكيب أرسلان، ومعروف الرصافي، انظر: المفيد، ٢٤، ٢٧ آيار/ مايو ١٩١٣؛ عبد اللطيف طيباوي، دراسات إسلامية وعربية، (لندن: ١٩٨٥)، ص١٢١ ـ ١٢٣.

(٥) الأهرام، ٩ تموز/ يولية، ١٥ آب/ أغسطس ١٩١٣؛ ساطع الحصري، مرجع سابق، ص٢٢؛ أمين محمد سعيد، مرجع سابق، ج١، ص٣٢.

اعتبر الزهراوي والخليل استجابة الحكومة غير كافية، لكنها خطوة في الاتجاه الصحيح؛ وأدت هذه الرؤية إلى انقسامات مريرة في صفوف العروبيين بما في ذلك قيادة حزب اللامركزية، التي صدر باسمها تصريح في القاهرة، يؤكد على المطالبة بالإدارة الذاتية[١]. وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٤، عُيِّنَ الزهراوي وستة من أبرز العرب العثمانيين أعضاءً في مجلس الشيوخ، لكنه وللمفارقة، أعدم فيما بعد بأمر من محكمة جمال باشا في عام ١٩١٦.

-٣-

قد يكون مهما الآن مناقشة بضعة أمور حيوية متعلقة بنشوء الحركة العربية، وصولاً إلى توضيح بعض جوانب ضعفها الأصلية، وعجزها طويل الأمد عن تحقيق أهدافها.

أولاً: قصرت القومية العربية في سنواتها المبكرة عن اجتذاب تأييد شعبي واسع، ولا يتوافر أي دليل تاريخي يبرهن على مزاعم بعض المؤرخين القوميين بعكس ذلك[٢]. وقد تراوح عدد النشطاء العروبيين في فلسطين قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، في حقيقة الأمر، بين ٢٢ إلى ٢٥ عنصرًا، طبقًا لمختلف الدراسات التاريخية. بل خلال سنوات الحرب، أبدى الأعيان عثمانيو التوجه، ومعظم السكان في الولايات الناطقة بالعربية، تأييدًا قويا وولاءً لجهود الدولة في الحرب[٣].

(١) صدر تصريح حزب اللامركزية في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٣. حول هذا الشأن وما اتصل به من تطورات، انظر: أحمد عزت الأعظمي، مرجع سابق، ج٤، ص٣٥-٥٣؛ الأهرام، ٢٦، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٣، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٤.

(٢) انظر مثلاً أعمال چورچ أنطونيوس، مرجع سابق؛ أمين محمد سعيد، مرجع سابق؛ أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، (القاهرة: دون تاريخ).

(٣) تشكل وفد من ثلاثين شخصية، كان منهم العلماء والأعيان والصحافيون والأدباء، من فلسطين وسوريا، بقيادة نائب عكا الشيخ أسعد الشقيري، ووصل إلى الآستانة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩١٥، لإبداء ولاء العرب الكامل للخليفة والحكومة، لمزيد من التفاصيل عن البعثة، انظر: محمد الباقر ومحمد كرد علي، البعثة العلمية إلى دار الخلافة الإسلامية، (بيروت: ١٩١٦). ولمزيد من الدلائل على اتساع التأييد للعثمانيين في المدن السورية الكبرى، انظر: إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، (نابلس: دون تاريخ نشر)، ج٣، ص١٣٦-١٥٣؛ خليل السكاكيني، مرجع سابق، ص٨٣-٨٤.

ثانيـــا : كانت المعارضة السياسية للعروبيين قوية في أوساط الأعيان والمثقفين العرب، كما هي قوية في الآستانة، حتى عندما بدت المعارضة بين العرب للعروبيين منهم اصطفافًا بجانب الاتحاد والترقي في أعقاب إعدامات ١٩١٥ ـ ١٩١٦ للناشطين العروبيين في دمشق وبيروت[١]. وكما عزز كثير من أبرز المسلمين الفلسطينيين القضية العثمانية، فإن عيسى داود العيسى ويوسف العيسى، وهما فلسطينيان نصرانيان، كانا محررين لجريدة «فلسطين» اليافاوية، أبديا بغضًا واضحًا للحركة العربية، حيث وجدا فيها توجهًا نحو تقوية الصلاحيات المحلية على حساب الإمبراطورية، مما قد يؤدي إلى تعزيز التسلل الصهيوني إلى فلسطين[٢].

اختار بعض علماء فلسطين مثل أحمد الخماش (١٨٥٠ ـ ١٩٢٠) نائب نابلس في برلمان ١٩٠٨، ويوسف النبهاني (١٨٤٩ ـ ١٩٣٢) القاضي والشاعر الصوفي، اللذان لم يساوما قط على رؤيتهما الإسلامية المحافظة وارتباطهما بنمط السياسة الذي ساد عهد عبد الحميد، اختارا أن ينسحبا من الحياة العامة بعد التغيرات الجذرية في عامي ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩[٣]. وعلى نقيض ذلك، فإن محمد رفعت تفاحة آخر نقيب للأشراف في نابلس والشيخ منيب هاشم الجعفري من كبار العلماء والحاج توفيق حمّاد عمدة مدينة نابلس ونائبها في البرلمان العثماني، كانوا جميعًا أنصارًا أشدّاء لعبد الحميد، وأعداءً مبكرين للاتحاد والترقي؛ لكنهم حافظوا على ولائهم للدولة حتى الأيام الأخيرة للعثمانيين في فلسطين. تكوّن أكبر قطاعات العثمانيين من العلماء والأعيان وكبار رجال الإدارة، الذين كان ارتباطهم بالسلطنة يعني انتماءً محتملاً لفروع الاتحاد والترقي، وقتالاً في صفوف الجيش، أو قيامًا بمسئولياتهم

---

(١) إحسان النمر، مرجع سابق، ج٣، ص١٣٦ ـ ١٥٣؛

William L. Cleveland, Islam Against the West, Shakib Arslan and the Campaign for Islamic Nationalism, (London: 1985), pp. 28-31; Philip S. Khoury, Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1880-1920, (Cambridge: 1983), p. 75.

(٢) يعقوب يهوشع، تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني: ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ (القدس: ١٩٧٤)، ص١١٦ ـ ١٢٠.

(٣) Y. Porath, The Emergence of the Palestine National Movement, (London: 1974), pp. 24-25.

حتى النهاية المريرة. كان هذا التجدد للنزعة الإسلامية في صورتها العثمانية قد تعزز بلاشك، باهتمام وتركيز الآستانة عليها، خلال سنوات الحرب.

إن من المثير أن نلاحظ، كم كان كبيراً نسبيا عدد علماء فلسطين، الذين كانوا متصلين بنظام الاتحاد والترقي، حيث لم يكن الالتزام بالمعايير الإسلامية بالضرورة من فضائل قادته. يمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال تقاليد الولاء المستقرة للكيان الإسلامي في إطاره العثماني، أو ببساطة من خلال الانجذاب الطبيعي نحو مركز القوة والسلطة، أو لأن مؤسسة العلماء كانت لم تزل تقاوم التهميش بشراسة، وتسعى بدأب للحفاظ على دور لها، برغم إضعافها المستمر منذ بداية القرن التاسع عشر.

ثالثا: يجب النظر بحذر إلى المقاربات التي تفسر الخلفية الاجتماعية للحركة العربية الناشئة من خلال المفهوم الطبقي وصراع الأجيال[1]. فقد انحدر العديد من العروبيين في فلسطين من عائلات شهيرة في نابلس و القدس وغزة، منها عائلات عبد الهادي والحسيني والشوّا والنشاشيبي. وانحدر البعض الآخر منهم، مثل صدقي ملحس وعزة دروزة ومحمد العفيفي، من طبقة أدنى. أما أحكام الإعدام بحق الشيخ سعيد الكرمي وحافظ السعيد فقد خفضت إلى السجن مدى الحياة بسبب تقدمهما في السن؛ بينما كان سليم عبد الهادي والشيخ أحمد عارف الحسيني في سن متوسطة، عندما أعدما بأمر محكمة جمال باشا العسكرية. بل كان بين الفلسطينيين الناشطين قوميًا كبار العلماء ورجال الإدارة ونائبان في البرلمان. وفي هذا السياق نفسه، كانت قيادة حزب اللامركزية في القاهرة مكونة في معظمها من شخصيات سوريّة بارزة، وفي منتصف العمر كذلك. كان الانقسام السياسي في أواخر العهد العثماني رأسيا وليس أفقيا؛ كان قاطعًا عبر الطبقات الاجتماعية والمهن والأجيال. أطلقت الحركة العربية تحت المؤثرات الغربية في أواخر القرن

---

(١) Khoury, Op. Cit., pp. 6-8; Muslih, Op. Cit., pp. 92-93; C. Ernest Dawn, From Ottomanism to Arabism: Essays on the Orgins of Arab Nationalism, (Urbana: 1973), pp. 170-172.

التاسع عشر، وحركة إحياء اللغة والأدب العربي، والحركة الإصلاحية التي قادتها طبقة العلماء. غير أن ميلاد الحركة العربية كان قد تجذر في أعقاب سياسات الإقصاء التركية التى طبقتها جمعية الاتحاد والترقي. فليس من المستغرب، بناءً على ذلك، أن يتحدر مؤسسو «العربية الفتاة»، و«اللامركزية»، و«العهد» في أغلبهم من بين الطلاب والبيروقراط والضباط الذين درسوا في الآستانة، والذين تعاطوا عن قرب مع قادة وسياسات الاتحاد والترقي في العاصمة العثمانية، بل تحدروا كذلك من بين العلماء الإصلاحيين المحبطين. وبفشلها في أن تظهر للعيان كحركة جماهيرية، أو أن تنجح في مقاومة ما رأته تعسفًا تركيا رسميا، أو أن تندفع بتأثير طموحات ومصالح طبقة اجتماعية متحركة قُدمًا، كما كانت الحال في أوروبا القرن التاسع عشر، فإن الفكرة العربية قد ولدت هشة؛ عاجزة عن التعاطي مع الأوضاع المضطربة الناتجة عن سنوات الحرب، وأصبحت باضطراد عرضة للتراجع مقابل التوجهات الوطنية القُطرية. كان تعاطيها خلال الحرب العالمية الأولى مع القوى الاستعمارية إشارةً طاغية إلى ضعفها، وتطورًا ولّد الأزمة التاريخية التي حملتها باضطراد لعقود تلت.

انتقل تركيز الحركة العربية بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى مباشرة إلى الحجاز، حيث كان الشريف حسين في مكة قد بادر سرا، ومنذ عام ١٩١٤ بالاتصال والتفاوض مع المسئولين البريطانيين في القاهرة، وذلك لتأمين دعم لندن له في صراعه الممتد مع الآستانة[١]. كان الشريف حسين مثالاً للأمير العربي المحافظ، بقناعات عثمانية تقليدية. كان مواليًا للآستانة، ورأى في بقاء واستمرار الإمبراطورية الطريق الفعّال والوحيد للدفاع عن الإسلام، في مواجهة التحدي السياسي والحضاري الأوروبي[٢]. غير أن علاقاته بالآستانة كانت تزداد توترًا، بسبب مطالبه بأن يُعيّن واليًا على الحجاز، وأن تُحفظ الإمارة وراثيةً في بيته الذي كان مجرد فرع من أشراف مكة، الذين ائتمنوا على الحجاز منذ القرن السادس

(١) Ronald Storrs, Orientations, Definitive edition, (London: 1945), p. 122.

(٢) Dawn , Op. Cit., p. 51; Ranadall Baker, King Husain and the Kingdom of Hejaz, (Cambridge: 1979), Chapters 2 and 3.

عشر[1]. ساهمت خطط حكومة الاتحاد والترقي، لمد خطوط السكك الحديدية من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة، في زيادة مخاوف الشريف، كما عمقت من شكوكه في نوايا الآستانة تجاهه، بينما نفذ صبر جمال باشا في مقره بدمشق من إحجام الشريف عن المساهمة في الجهد الحربي العثماني[2]. وفي ٢١ آب/ أغسطس ١٩١٥، أُعدم أحد عشر عروبيا في بيروت، على أساس إدانتهم بالتآمر مع قوى أجنبية، من قبل محكمة عسكرية عثمانية أنشأها جمال باشا[3]. وتم تنفيذ الإعدام بحق آخرين في القدس ودمشق خلال العامين اللاحقين[4].

برهن جو الرعب الذي خلقته إجراءات جمال باشا القمعية في سوريا الكبرى على أضراره الجسيمة على العلاقات العربية التركية، حيث شجّع بعض العروبيين السوريين أشراف مكة على الإمساك بزمام القيادة العربية والثورة ضد الحكم التركي[5]. كان الشريف حسين قد سار قدمًا على ذلك الطريق؛ ففي العاشر من حزيران/ يونية عام ١٩١٦، أعلن تمرده المسلح في المدينة، الحدث الذي أصبح أكثر الحلقات إثارة للجدل في التاريخ العربي الحديث. فهذا العروبي المتمنع والعثماني السابق والمحافظ، والأمير ابن أعمق الطبقات الاجتماعية رسوخًا، شريف مكة، يصبح بالفعل قائدًا للحركة العربية، واعتمادًا عليه وعلى تحالفه مع قوة استعمارية أجنبية، سعت الحركة إلى تحقيق هدفها الجديد في الاستقلال الكامل. وللمفارقة،

---

(١) Dawn, Op. Cit., pp. 31-39; Kedourie, In the Anglo-Arab Labyrinth, (Cambridge: 1976), pp. 130-134.

(٢) Baker, Op. Cit., Chapter 9;
سليمان موسى، الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، (بيروت: ١٩٧٠)، ص ٧٧؛ أحمد جمال باشا، مذكرات جمال باشا، الطبعة العربية، ترجمة أحمد شكري، (القاهرة: ١٩٢٣)، ص٣٧٣ ـ ٣٧٨.

(٣) چورچ أنطونيوس، مرجع سابق، ص١٨٦ ـ ١٨٧؛ سليمان موسى، مرجع سابق، ص١٠٧ ـ ١٠٨.

(٤) عارف العارف، تاريخ غزة، ص٢٠٥؛ عارف العارف، المفصّل في تاريخ القدس، (القدس: ١٩٦١)، ص٣٦٨.

(٥) چورچ أنطونيوس، مرجع سابق، ص١٨٨ ـ ١٩٣؛ سليمان موسى، مرجع سابق، ص١٢٣ ـ ١٣٥.

لم يكن هناك أي دعم ملموس أو متماسك للثورة من عرب سوريا أو لبنان أو فلسطين(١). كان ذلك جزئيا بسبب فظاظة وقمع جمال باشا؛ أو بسبب عدم ترحيب متأصل لأعيان الحضر بأي تمرد على الحكم القائم (٢). لكن وبرغم أن تصريحات وبيانات الشريف قد امتلأت بالسمات والإشارات الإسلامية، فإن السبب الأهم لعدم تعاطف العثمانيين العرب بمعظمهم، هو شكهم بدوافعه، و«نظرتهم إلى أعماله بازدراء، بل بتخوين»(٣).

وقعت القدس تحت سيطرة حملة الجنرال اللنبي في ٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٧، واحتلت المدن الفلسطينية الرئيسة الأخرى في العالم التالي، الذي دخل فيه جيش الشريف فيصل وقوات الإسناد الأسترالية إلى دمشق في الفاتح من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٨. وفي حين تأسست إدارة عسكرية لفلسطين، أسس العروبيون بقيادة فيصل حكومة مستقلة في دمشق، على أرضية فهمهم للاتفاقات البريطانية المبكرة مع الشريف حسين. منذ عام ١٩١٤ وما تلاه، كانت حكومة صاحب الجلالة في لندن تتفاوض، وتتفق مع شريف مكة، واعدةً إياه بمملكة مستقلة في الولايات العثمانية العربية؛ كما تتفاوض وتتفق مع فرنسا وروسيا (اتفاق سايكس - بيكو)، على اقتسام نفس الأقاليم مع القوى الاستعمارية، وتتفاوض وتتفق مع الحركة الصهيونية متعهدة بوطن قومي لليهود في فلسطين(٤).

---

(١) Al-Tibawi, Anglo-Arab Relations and the Question of Palestine, 1914-1921, (London: 1977), p. 134, Dawn, Op. Cit., p. 157.,

حافظ عدد كبير من الجنود والضباط الفلسطينيين على التزامهم بالجيش العثماني حتى انسحابه من سوريا؛ بل انسحب بعضهم معه إلى تركيا. لمزيد من التفاصيل، انظر: إحسان النمر، مرجع سابق، ج٣، ص١٣٧ - ١٣٨، ١٤٩، ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، مرجع سابق، ج١، ص ٥٦.

(٣) Khoury, Op. Cit., p. 78.

(٤) نشرت الحكومة البريطانية نص مراسلات حسين - مكماهون، انظر:

Great Britain, Cmd. 5757, HMSO, 1939.

وحول اتفاقية سايكس - بيكو في العام ١٩١٦، وغيرها من اتفاقيات زمن الحرب المتعلقة بالشرق الأوسط، انظر: Tibawi, Anglo-Arab Relatins..., Op. Cit., pp. 101-125.

نُشر نص إعلان بلفور (في خطاب إلى روتشيلد) في جريدة التايمز اللندنية في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧.

وفي «مؤتمر باريس للسلام» عام ١٩١٩، اعترض الفرنسيون على القبول البريطاني بتأسيس حكومة عربية مستقلة في دمشق. تم حل الخلاف بين القوتين الاستعماريتين أخيراً في اجتماع للمجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو في ٢٥ نيسان/ أبريل عام ١٩٢٠، وتقرر وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ووضع فلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني. أما منطقة الفراغ الناشئة عبر الأردن، فقد أعطيت لاحقًا كإمارة عربية لعبدالله، الابن الآخر للشريف حسين، أما حدود فلسطين التي لم ترسم في سان ريمو، فقد رُسمت أخيراً بواسطة مؤتمر أنجلو فرنسي لرسم الحدود في آذار/ مارس عام ١٩٢٣. في تموز/ يولية عام ١٩٢٠، تقدمت القوات الفرنسية نحو دمشق، حاملةً معها نهاية وانهيار الحكومة العربية، ومجبرةً فيصل على الخروج من سورية في ٢٨ تموز/ يولية عام ١٩٢٠[١].

- ٤ -

بينما انصرف العروبيون، بما فيهم العراقيون والسوريون والفلسطينيون إلى تعزيز رؤيتهم للدولة الوحدوية العربية، كان هناك آخرون بخلفية عثمانية ولا يثقون عمومًا بأشراف مكة، وأعيان محليون رأوا في تحويل مركز السلطة إلى دمشق تهديداً لمصالحهم ومواقعهم، وكان مزاجهم ينجذب نحو تأسيس دولة إقليمية. وبسبب الغموض الذي أحاط بها بدايةً، تطورت الفكرة ـ تحت تأثير حقائق توازن القوى فيما بعد الحقبة العثمانية ـ باتجاه بروز قومية محلية (الوطنية).

لدى تقويم نشوء الوطنية الفلسطينية، ليس بالإمكان تجاهل الصعود المضطرد لمدينة القدس منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٢]. لقد أعلن في عام

(١) Tibawi, Ibid, p. 399; J. C. Hurewitz, The Struggle for Palestine, (New York: 1976), pp. 17-18.

(٢) B. Abu Manneh, "The Rise of the Sanjak of Jerusalem in the Late 19th Century", in Gabriel Ben-Dor (ed.), The Palestinians and the Middle East Conflict (Ramat Gan: 1978), pp. 21-32.

١٨٨٧ أن سنجق القدس، الذي يضم القدس ويافا وغزة والخليل وبئر السبع والحفير، أصبح وحدة إدارية مستقلة، ويدار بإشراف مباشر من الآستانة[١]. لاحقًا، قام أعيان المدينة ـ والسنجق بشكل عام ـ باكتساب مزيد من القوة والنفوذ من خلال ملكية الأرض والمناصب الإدارية الرفيعة، كتلك القوة والنفوذ التي يتمتع بها نظراؤهم في دمشق وحلب وبغداد. هذه القوة والشخصية المتجددة للإقليم شكلت عوامل مهمة في تحديد وجهة النقاش بين الفلسطينيين، عشية الانهيار العثماني، حول مستقبل بلادهم.

بنهاية عام ١٩١٨، تعاطى الفلسطينيون أعيانًا ومثقفين ومحترفين بنشاط مع عملية بناء مؤسساتهم السياسية. كان من أوائل الواجهات التي ولدت في تلك المرحلة «الجمعية الإسلامية المسيحية» في يافا[٢]. تلا ذلك تأسيس عدد من فروع الجمعية في مدن فلسطينية أخرى، بما فيها القدس. ثم تأسس في القدس «المنتدى الأدبي» الذي هيمن عليه أفراد عائلة النشاشيبي، وكذلك «النادي العربي» الذي قاده نظراؤهم الحسينيون، وذلك من أجل تعزيز الوحدة العربية، وتنظيم الأنشطة المضادة للصهيونية، وربما من أجل توكيد الدور القيادي للأسرتين[٣].

عقدت الجمعيات الإسلامية المسيحية مؤتمرها الأول في القدس في الفترة من ٢٧ كانون الثاني/ يناير إلى ٩ شباط/ فبراير عام ١٩١٩، والمعروف بـ «المؤتمر العربي الفلسطيني الأول». وطبقًا لتقرير بريطاني حول الاتجاهات السياسية لأعضاء المؤتمر (٢٧ عضوًا)، كان منهم ١١ عضوًا باتجاه وطني فلسطيني؛ ١٢ عضوًا باتجاه عروبي؛ وعضوان لهما ميول فرنسية؛ وعضوان دون توجه سياسي[٤]. كانت

---

(١) Alexander Scholch, "Jerusalem in the 19th Century"; in K. J. Asali (ed.), Jerusalem in History, (Essex, England: 1989), pp. 236-240; cf Abu Manneh, Ibid.

(٢) Porath, Op. Cit., p. 32 ff.

(٣) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، (بيروت: ١٩٨٦)، ص ٨٦ ـ ٨٩؛ Muslih, op. cit., pp. 181-182.

(٤) Israel State Archive, J. N. Camps report on the First Palestinian Arab Congress, Record Group 2, File 155.

قرارات المؤتمر واضحة في توكيدها على أن «فلسطين ليست إلا جزءاً من سوريا العربية»[١]. ساهمت عدة عوامل في هيمنة الخط العروبي، رغم الجهود البريطانية للتأثير على المؤتمر باتجاه المطالبة بحكم فلسطيني ذاتي تحت الحماية البريطانية[٢]. أولاً، كان هناك الضغط المعنوي الناشئ عن وجود حكومة عربية في دمشق؛ ثانيًا، كان هناك ضغط متواصل وعنيد، مارسه أعضاء المؤتمر من العروبيين؛ وثالثًا، وهو الأهم، كان الاعتقاد المتنامي بين قطاع كبير من الفلسطينيين أن بلادهم في حاجة ماسة إلى عمق ودعم استراتيجي، لتتمكن من دحر التحدي المشئوم للمشروع الصهيوني.

غير أن عارف الدجاني رئيس الجمعية الإسلامية المسيحية في القدس ورئيس المؤتمر، وكذلك يعقوب فراج ممثل الجالية المسيحية الأرثوذكسية بالقدس، رفضا التوقيع على وثيقة تدعو إلى وحدة سوريّة، واستطاعا بسرعة إقناع أربعة أعضاء آخرين (من غزة وحيفا) بسحب تأييدهم للوثيقة. فقد كانت فكرة استقلال فلسطين، بحكومة ذاتية دستورية، واضحة في أذهانهم[٣]. كان لذلك الانقسام في صفوف الوفود علاقة كبيرة بأنشطة الضباط البريطانيين، حيث عُرف عن الدجاني وفرّاج أنهما رئيسا المعسكر البريطاني التوجه. ومن ناحية أخرى، فإن الدجاني الذي كان مسئولاً عثمانيا رفيعًا، ولم يحمل لقب باشا في زمانه من الفلسطينيين سواه وموسى كاظم الحسيني، ولم تكن له صلة بالحركة العربية، كان أميل إلى ألا يرى له مصلحة في تركيز السلطة أو تحويل الولاء إلى دمشق. غير أن المشاركة الفعالة لكثير من الفلسطينيين في فعاليات وآليات حكومة فيصل[٤]، والحيوية المتجددة لمعسكر فيصل في «المنتدى الأدبي» و«النادي العربي» ضمنا موقعًا مهيمنًا للاتجاه الوحدوي، لكن بشكل قلق وغير وطيد.

(١) بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص ٨٧؛ Muslih, Op. Cit., pp 181-182

(٢) خليل السكاكيني، فلسطين بعد الحرب الكبرى، (القدس: ١٩٢٥)، ج١، ص١٦ـ١٧.

(٣) Porath, Op. Cit., P. 83.

(٤) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ١٩١٨ـ١٩٢٠، (بيروت: ١٩٨٢)؛ Porath, Ibid, pp. 87-88.

في خضم المأزق الأنجلو فرنسي في مؤتمر باريس حول مستقبل الولايات العربية والعثمانية سابقًا، اقترح الأميركيون هيئة من الحلفاء، لتسافر إلى لبنان وسورية وفلسطين، لتقويم مطالب وتطلعات الشعوب. أصر الفرنسيون على أن تحل قواتهم محل البريطانيين في سوريا قبل تعيين اللجنة. رفض البريطانيون الإذعان، أما القسم الأميركي من الهيئة والمعروف بلجنة كنغ ـ كرين، فقد قام لاحقًا بزيارة سورية على عاتقه. واستعدادًا لوصول الهيئة إلى فلسطين في شهر حزيران/ يونية عام ١٩١٩، كان العروبيون الراسخون مثل محمد عزة دروزة ورفيق التميمي وحافظ كنعان، ومعهم القادمون مؤخرًا إلى الساحة القومية مثل أمين الحسيني و عارف العارف، مصممين على تكتيل الرأي العام وراء المطالبة بدولة عربية سورية واحدة. غير أن لقاءً عُقد في القدس، وشارك فيه ممثلون عن العروبيين وعن المطالبين بفلسطين مستقلة، أفضى إلى حل وسط بين الطرفين؛ بحيث اتفق الطرفان على تقديم تطلعات الشعب الفلسطيني إلى هيئة كنغ ـ كرين الأميركية، على النحو التالي: « (١) استقلال سوريا بكاملها، من جبال طوروس شمالاً إلى رفح جنوبًا؛ (٢) تتمتع فلسطين (سورية الجنوبية)، والتي هي جزء لا يتجزأ من سوريا، بحكم ذاتي داخلي، فينتخب قادتها من بين مواطنيها، وتشرع قوانينها بحسب رغبة شعبها وحاجة البلاد؛ (٣) رفض الهجرة اليهودية وخطة تحويل فلسطين إلى وطن لليهود. أما اليهود الذين مضى على وجودهم في البلاد زمنًا طويلاً فيعتبرون مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات»[١].

حتى في دمشق، تراكمت دلائل هشاشة المشروع العروبي. فمثلاً، أبدى أعيان دمشق معارضة أكبر للفلسطينيين والعراقيين الذين أمسكوا ببعض مقاليد الأمور في حكومة فيصل[٢]. وفي مقابل «حزب الاستقلال» العروبي، وهو القوة الرئيسة المساندة لفيصل؛ أسس الأعيان المحليون واجهتهم السياسية الخاصة بهم. أما فيصل، الذي جرّب مسايرة الصهاينة خلال إقامته في باريس ولندن، فقد وقع اتفاقًا

(١) بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص١١٠ . جرى اللقاء في منزل إسماعيل الحسيني، وحضره المفتي كامل الحسيني، وسعيد الحسيني، وعزة دروزة، وحافظ كنعان، وراغب النشاشيبي، ويعقوب فرّاج، وخليل السكاكيني، وراغب الدجاني.

(٢) خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص١٥٧ ـ ١٦١؛ Khoury, Op. Cit., pp. 79-85.

مع حاييم وايزمن، يسمح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين[١]. وصلت أنباء الاتفاق فلسطين ودمشق في ربيع عام ١٩٢٠، فأوقعت ردود فعل قوية لدى الفلسطينيين، وأحدثت قدرًا ملموسًا من الإحباط[٢]. وعندما نودي به ملكًا على سوريا في ٨ آذار/ مارس عام ١٩٢٠، وباعتبار الوضع البريطاني في العراق، حضّ فيصل العروبيين العراقيين في دمشق على إعلان استقلال بلادهم[٣].

بانهيار مشروع فيصل قصير العمر في تموز/ يولية عام ١٩٢٠، أفسح المجال للوطنيين الفلسطينيين نحو تقوية نفوذهم بشكل كبير. ففي دورة انعقاده الثالثة بحيفا، في الفترة من ١٣ ـ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر عام١٩٢٠، دعا المؤتمر العربي الفلسطيني لرئاسة اللجنة التنفيذية للمؤتمر رجلاً مجربًا وحاكمًا عثمانيا سابقًا، هو موسى كاظم الحسيني (باشا)[٤]. قال الحسيني بوضوح تام، لأولئك الذين توجهوا إليه: «الآن وبعد الأحداث الأخيرة في دمشق، يجب أن نجري تغييرًا كاملاً في خططنا هنا. ليس هناك سوريا جنوبية بعد الآن. يجب أن ندافع عن فلسطين»[٥]. وبعد بضعة شهور، توجّه موسى كاظم الحسيني علي رأس وفد

---

(١) بدأ فيصل مسايرة الصهاينة خلال مكوثه بباريس لحضور مؤتمر السلام. وبذلك، فقد أملَ في دعمهم له في تعاملاته مع بريطانيا وفرنسا؛ لكنه أخطأ في حساب ردود الفعل الفلسطينية. وقدْ طالب فيصل في خطابه للمؤتمر باستقلال جميع البلاد العربية باستثناء فلسطين، التي وافق على تنحيتها جانبًا، نظرًا لطبيعتها الدولية. انظر: PRO-CO 733/414/ 75928 بخصوص خطابه في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩. وحول اتفاقه مع حاييم وايزمن زعيم الحركة الصهيونية، انظر:

Chaim Weizmann, Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann, (London: 1949), pp. 306-309.

كما يمكن الحصول على نسخة من الاتفاق أيضًا في مكتبة جامعة درهام:

Middle East Collection, Clayton's Papers, 694/6/39-41.

(٢) Porath, op. cit., p. 89.

(٣) على الوردي، لمحات من تاريخ العراق الحديث، (لندن: ١٩٩٢) المجلد ٦، الجزء الثاني، ص١٣٦ ـ ١٣٧.

(٤) محاضر المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، أوراق أكرم زعيتر، وثيقة ٦١، مجموعة ١.

(٥) Porath, Op. Cit., p. 107.

فلسطيني إلى مصر، في محاولة للقاء وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل. وخلال إقامته بالقاهرة، اتصل الحسيني برجل الدولة المصري إسماعيل صدقي (باشا) الذي نصحه بإنشاء «حزب وطني» في فلسطين والعمل باتجاه الاستقلال. أجاب الحسيني على الاقتراح بأن «نوايا الوفد الفلسطيني تشمل الاستقلال التام، لكن إذا لم يكن ذلك ممكنًا، فإنهم يفضلون أن تبقى السلطة الحقيقية بيد الإنكليز لا اليهود؛ كما يرغبون في أن يكون لهم برلمان»[1]. كانت كلمات الحسيني المُسن تطرح على الأرض خطوط وحدود الوطنية الفلسطينية.

- ٥ -

لم يكن لأي من الاتجاهات السياسية الثلاثة، العروبية والإسلامية والوطنية الفلسطينية، أن ينجح في التفوق على الاتجاهين الآخرين أو تجاوزهما. بل إن صعود الحاج أمين الحسيني إلى منصب مفتي القدس في عام ١٩٢١ ورئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، قد عزز بالفعل المؤسسات والروح الإسلامية. كما ساهم النقاش الإسلامي الواسع وعدة مؤتمرات حول مستقبل الخلافة في العشرينيات، والمؤتمر الإسلامي العام بالقدس في عام ١٩٣١، وحاجة الفلسطينيين العاجلة للتأييد والدعم الإسلامي، ساهمت جميعها في إحياء النزعة الإسلامية لدى الفلسطينيين وشعورهم بالانتماء إلى الأمة الإسلامية. انتعشت السياسات العروبية بشكل ملحوظ خلال الثورة السورية، وتجدد إطلاق الاتجاه العروبي بحيوية منذ عام ١٩٣١ وما تلاه، وذلك نتيجة للدور الفلسطيني النشط في إعادة تأسيس «حزب الاستقلال»، أو بسبب تعاطي العروبيين مع عدد من مشروعات الوحدة العربية. كان على الوطنية الفلسطينية أن تعاني من الخصومة (أو المنافسة) بين معسكري الحسيني والنشاشيبي، غير أن الخطر المتصاعد للطموحات الصهيونية المكشوفة، كان تذكرة دائمة للكفاح الوطني بالسعي نحو الاستقلال، وتوكيد الحقوق والشخصية الفلسطينية.

---

(١) PRO-CO733/2/6, Monthly Political Report, Deeds to Churchill, March 1921.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كانت القومية العربية في طورها الأول على الأغلب رد فعل على سياسات الاتحاد والترقي نحو التتريك[1]؛ أي ظاهرة مضادة تحولت فيما بعد إلى مشروع «إيجابي» لبناء أمّة، حيث تبدّى ذلك بديلاً معقولاً وحيداً لعصر غابت عنه الرابطة العثمانية، وحيث تجلت مخططات القوى الغربية لاقتسام الأقاليم العربية شرق السويس. ومن جهة أخرى، فإن التوجه نحو الجامعة الإسلامية الذي رافق الحرب العالمية الأولى كان بمعظمه نتيجةً للجهد الحربي العثماني[2]. ولاشك أن رؤية أنور باشا الكبيرة للتضامن الإسلامي والانتفاض على الحلفاء قد استدعت تقاليد راسخة في الولاء للخلافة؛ غير أن المفارقة في هذه «الرؤية الكبيرة» هي افتقادها إلى خليفة «كبير» في منزلة ومكانة عبد الحميد. لم تقتصر إشكالية المشروع الجديد للجامعة الإسلامية على صدوره من قبل وزير الحرب في حكومة الاتحاد والترقي، بعد سنوات من تقويض مؤسسة الخلافة والسلطنة، بل تعدت ذلك بالنسبة للعرب. فقد جاء المشروع في أكثر الأوقات إحباطًا وخيبة أمل في الآستانة وسادتها. أما الوطنية الفلسطينية فقد دللت أساسًا على هموم محددة لدى الفلسطينيين إزاء أوضاع بلادهم القلقة، والناشئة عن تزايد خطر المشروع الصهيوني. وفي أدنى أحوالها، كانت الوطنية الفلسطينية تعبيراً عن مقاصد قطاع من أعيان المدن، وبعض الفلسطينيين النصارى الذين خشوا من ذوبان أوضاعهم في كيان أكبر.

لقد وُلد كل من الاتجاهات السياسية الثلاثة في لحظة توتر هائل وذروة من الهياج والاحتدام؛ أي في مفصل تاريخي من عدم اليقين وافتقاد للسلم العالمي. فلم يتأسس أي منها على تخطيط وتأمل نظري مسبق، بل كانت جميعها استجابات فورية متعجلة، لانعطاف مفاجئ في مسيرة التاريخ، أو لتغير طاغ في ميزان

(١) يعيد «إرنست دون» توكيد هذه المسألة في بحثه:
"The Formation of Pan Arab Ideology in the Interwar Years", IJMES, Vol. 20, 1988, p. 67 and Note 1.
التي هي نتيجة مهمة لبحثه المبكر: .From Ottomanism to Arabism ..., Op. Cit

(٢) لدراسة دور أنور باشا، آخر وزير حربية عثماني، وتنظيم وزارته الخاص، فيما يختص بأنشطة الدعوة إلى الجامعة الإسلامية، انظر:
Philip H. Stoddard, The Ottoman Government and the Arabs, 1911 to 1918: A Preliminary Study of the Teskilat-i Mahsusa, unpublished Ph.D. disseration, (Princeton: 1963).

القوى، أو لتقليد راسخ من الولاء ونمط التضامن الجماعي الخاص، أو لإدراك بسيط لمصلحة الذات. وكان كل اتجاه ـ بدرجة معينة ـ يعمل ضد فاعلية الآخر؛ لكن الزمن لم يكن زمن الأيديولوچيات المتماسكة بنيويًا والمنعزلة عن بعضها البعض. وهكذا لعقود طويلة، عملت الاتجاهات الإسلامية والعروبية والوطنية الفلسطينية في سياق فلسطيني ثلاثي المجال، دافعة بالأمور في اتجاهات مختلفة، وبرغم أنها شاركت بعضها مختلف الاهتمامات والمصالح. بل حتى التزام قيادات ونشطاء باتجاه سياسي معين كان يعتريه التفاوت وعدم الانتظام. مثال ذلك، العثماني السابق وعمدة القدس في العشرينيات، راغب النشاشيبي، عبر عن معارضته للمعسكر الحسيني بادعاء الحفاظ على المصالح الفلسطينية الصرفة، وأبدى عدم اكتراث نحو ما يخص الجهود والأنشطة العروبية والإسلامية[١]. على نقيض ذلك، فإن الحاج أمين الحسيني، الذي هيمن على السياسة الفلسطينية منذ عام ١٩٢٩، قد بذل جهودًا مضنية لبناء إجماع وطني على أساس تمثيل الاتجاهات الثلاثة معًا[٢]. لكن عندما بدأ نظام جامعة الدول العربية يطغى على الدور الفلسطيني المحلي فيما بعد في عام ١٩٤٥، أخذ المفتي يشدد على حق الفلسطينيين في تقرير شئونهم[٣].

غير أن القومية كأيديولوچية حصرية، قد تم «ابتكارها» بعدا[٤]، من مكونات اللغة والتاريخ والحضارة والجغرافية على يد ساطع الحصري ومنظري البعث

---

(١) Nassir Eddin Nashashibi, Jerusalem's Other Voice, Raghib Nashashibiand Moderation in Palestinian Politics, 1920-1948, (Exeter: 1990).
يوضح ناصر الدين النشاشيبي هذا التوجه لدى النشاشيبي الكبير خلال عدة مراحل من حياته السياسية والوطنية.

(٢) Philip Mattar, The Mufti of Jerusalem, Al-Hajj Amin Al-Husayni and the Palestinian National Movement, (New York: 1988).
لا يزال هذا الكتاب هو الدراسة الأكثر توازنًا عن حياة المفتي وأعماله وتوجهاته فيما قبل عام ١٩٤٨.

(٣) Issa Khalaf, Politics in Palestine, Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939-1948, (New York: 1991), pp. 137-151, 161-196.

(٤) Ernest Gellner, Nations and Nationalism, (Oxford: 1993), pp. 48-49.
يجادل غلنر في هذا الكتاب بقوة «أن الأمم ... مجرد أسطورة، وأن القومية تتخذ سمة ثقافة سابقة الوجود، فتحول الأسطورة إلى أمة، وأحيانًا تبتكر الأمة، وغالبًا ما تطمس ثقافات سابقة الوجود عليها».

والقوميين العرب في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين. كذلك، كان على الفكرة الإسلامية أن تولد مرة أخرى، في صيغة فكرية أكثر تحديدًا، ومن خلال مسيرة طويلة، بدأت برشيد رضا، ومرّت بحسن البنا وسيد قطب. حتى الأدبيات الوطنية الفلسطينية أظهرت خطابًا متشابهًا، مع نشوء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، في العقد السادس. في المرحلة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية، انفصمت الدوائر الثلاث عن بعضها البعض؛ وأخذ اللقاء بينها يكتسب غالبًا منحى صداميا.

في عام ١٩٦٤، وعندما تم تكليف أحمد الشقيري برئاسة منظمة التحرير الفلسطينية حديثة التأسيس، كان ذلك الاختيار يعكس نية المعسكر العربي القومي - بقيادة عبد الناصر - في إبقاء الحاج أمين الحسيني طي النسيان، وإلى الأبد. وذلك لكونه مستقل الإرادة، عالمًا، صديقًا قديمًا لحسن البنا والإخوان المسلمين، وغير ذلك من الرموز والتواريخ التي اجتمعت معًا في المفتي، وجاءت نسخة القومية العربية في الستينيات منكرة لها. غير أنه لم يمض وقت طويل حتى أسقط الشقيري نفسه من رئاسة منظمة التحرير عشية الهزيمة العربية في حزيران/ يونية عام ١٩٦٧. وفي لحظة صعودها المشهود، اتهمت وطنية فتح الفلسطينية الشقيري بتقديمه أولويات القومية العربية على المصالح والاهتمامات الفلسطينية، وأعلن عن كتابة «الميثاق الوطني الفلسطيني»، ليحل محل «الميثاق القومي الفلسطيني»، كوثيقة أساسية لمنظمة التحرير. أما مؤخرًا، فقد أصّلت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي لتحديهما قيادة منظمة التحرير من خلال طرح الرؤية والقيم والمعايير الإسلامية مقابل التفسخ والفشل والمصالح الذاتية الضيقة لدى الجانب الوطني؛ أي المنهج والمعتقدات الإسلامية ضد نسبية الوطنية الفلسطينية وتسوياتها السياسية. لم يتغلب الفلسطينيون بعد على لحظة الأزمة التي ولدت فيها الاتجاهات الفلسطينية السياسية في مطلع هذا القرن، من أجل بناء إجماع سياسي جديد.

جدول رقم (١)
الأعضاء الفلسطينيون الناشطون فى الحركة
العربية قبل الاحتلال البريطانى

الاسم والمنظمة	المهنة والخلفية
جمعية العربية الفتاة:	
عوني عبد الهادي (١٨٨٢ ـ ١٩٧٠)	ابن عائلة من الأعيان، درس في الآستانة وباريس، حيث قضى سنوات الحرب العالمية الأولى، يعمل مدرسًا وصحفيا.
محمد التميمي	ينتمي إلى عائلة نابلسية بارزة، درس في الآستانة وباريس، وعمل مدرسًا في الآستانة وبيروت ودمشق والقدس.
رفيق التميمي (١٨٨٩ ـ ١٩٥٦)	
صدقي ملحس	ابن عائلة متوسطة من نابلس
حافظ كنعان	طبيب وينتمي إلى عائلة نابلسية بارزة.
محمد عزة دروزة (١٨٨٢ ـ ١٩٨٤)	درس في نابلس، وعمل في مصلحة البريد بها، وفي بيروت.
إبراهيم هاشم (١٨٨٦ ـ ١٩٥٨)	درس في الآستانة، وعمل كمدعي عام في بيروت، ثم كضابط في الجيش، خلال سنوات الحرب العالمية الأولى المبكرة.
سليم عبد الرحمن	ينتمي لعائلة بارزة من طولكرم.
رشدي الإمام الحسيني	مهندس، وينتمي إلى الفرع الأقل شهرة، من أسرة الحسيني.
محمد العفيفي	
معين الماضي (. . . ـ ١٩٥٧)	ابن عائلة من الأعيان، درس في الآستانة، وأصبح عمدة مدينة عكا، ورجل إدارة عليا في بيروت.
رشدي الشوا	ابن عائلة غزية من ملاك الأرض.
جمعية العهد:	
علي النشاشيبي (١٨٨٢ ـ ١٩١٦)	ضابط بيطرة في الجيش العثماني، وابن عائلة مقدسية بارزة، أعدم بأمر محكمة جمال باشا.
فارس السخن (. . . ـ ١٩٢٠)	مأمور طبي في الجيش العثماني.
جمعية الراية الخضراء:	
عاصم بسيسو	ابن عائلة علماء من غزة.

تابع جدول رقم (١)
الأعضاء الفلسطينيون الناشطون في الحركة العربية قبل الاحتلال البريطاني

الاسم والمنظمة	المهنة والخلفية
شكري غوشة	ابن عائلة أعيان مقدسية.
مصطفى الحسيني (. . . ـ ١٩١٧)	ضابط في الجيش العثماني، وهو ابن الشيخ أحمد عارف الحسيني مفتي غزة. أعدم بأمر محكمة جمال باشا العسكرية.
حزب اللامركزية العثمانية:	
حسن حمّاد (١٨٧٠ ـ ١٩٤٢)	موظف كبير في الحكومة العثمانية، وعمدة مدينة نابلس، ونائبها في مجلس ولاية بيروت.
سليم عبدالهادي (. . . ـ ١٩١٥)	عضو عائلة أعيان من جنين، أعدم بأمر محكمة جمال باشا العسكرية في ٢١ آب/ أغسطس عام ١٩١٥.
محمد الشنطي (. . . ـ ١٩١٦)	صحفي من يافا معاد للصهيونية، أعدم بأمر محكمة جمال باشا العسكرية في ٢١ آب/ أغسطس عام ١٩١٥.
حافظ السعيد (١٨٤٣ ـ ١٩١٦)	نائب يافا في البرلمان، حكم بالإعدام ثم خفف الحكم إلى السجن مدى الحياة، وتوفي في السجن.
الشيخ سعيد الكرمي (١٨٥٢ ـ ١٩٣٦)	خريج الأزهر، شاعر وأديب، حكم عليه بالإعدام وخفف الحكم إلى السجن مدى الحياة.
دون انتماء حزبي:	
الشيخ أحمد عارف الحسيني (١٨٧٧ ـ ١٩١٧)	مفتي غزة ونائبها في البرلمان، عضو مبكر في جمعية الاتحاد والترقي، ثم أصبح خصمًا لدودًا لسياساتها. أعدم في القدس في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩١٧.

ملاحظات:

أعدت قائمتان بأسماء العروبيين بواسطة (Dawn, 1973: p. 153) ضمت ٢٢ فلسطينيا، وبواسطة محمد مصلح (Muslih, 1988: p. 99) ضمت ٢٥ فلسطينيا. واستنادًا إلى قائمة مصلح، فقد حذفتُ أسماء سعيد الحسيني وروحي الخالدي، وكلاهما كان نائبًا عن القدس في البرلمان العثماني، وكذلك رشدي الصالح ملحس. لقد عرف عن النائبين دفاعهما عن الحقوق العربية في قاعة البرلمان العثماني؛ لكن ليس هناك أي دليل على أنهما قد فرطا في ولائهما العثماني. لقد توفي روحي الخالدي مبكرًا في عام ١٩١٣، واستمر الحسيني في منصبه بالآستانة حتى سقوط دمشق بيد الجيش البريطاني في عام ١٩١٨. أما ملحس، فباستثناء فترة قصيرة من أنشطة «المنتدى الأدبي» في الآستانة، لم يتعاط مع أية نشاطات قومية، وخدم ضابطا في الجيش العثماني حتى نهاية الحكم العثماني لفلسطين. لقد أضفت اسم الشيخ أحمد عارف الحسيني برغم أنه لم يكن عضوًا في أية جمعية قومية معينة، لكنه كان عروبيا مخلصًا، وأعدم بأمر جمال باشا في عام ١٩١٧، وأضيف كذلك اسم فارس السخن اعتمادًا على سيرته كما أوردها عجاج نويهض.

جدول رقم (٢)
الفلسطينيون العثمانيون البارزون

المدينة ـ الاسم	المهنة والخلفية
القدس:	
الشيخ خليل الخالدي (١٨٦٣ ـ ١٩٤١)	درس في الأزهر، عمل قاضيًا في حلب، كان رحالة وعضوًا في الاتحاد والترقي، ومعارضًا لعبد الحميد الثاني.
الشيخ راغب الخالدي (١٨٦٦ ـ ١٩٥٢)	عضو في محكمة القدس ومجلسها التعليمي، كان مؤيدًا لانقلاب عام ١٩٠٩ وللاتحاد والترقي.
عارف الدجاني (١٨٦٠ ـ ١٩٣٠)	عمل حاكمًا في الأناضول ودير الزور واليمن، وانتخب نائبًا عن القدس في البرلمان العثماني.
الشيخ طاهر أبو السعود (. . . ـ ١٩٢١)	كان مفتيًا شافعيا للقدس منذ ١٩٠٣، عالم وإصلاحي في شؤون الوقف.
فيضي العلمي (١٨٦٥ ـ ١٩٢٤)	من كبار رجال الإدارة، عمل عمدة للقدس، وانتخب نائبًا عنها في آخر برلمان عثماني.
عثمان النشاشيبي	من كبار رجال الإدارة، كان عضوًا في الاتحاد والترقي، وانتخب نائبًا في البرلمان.
الشيخ علي الريماوي (١٨٦٠ ـ ١٩١٩)	شاعر وصحافي وأديب، انضم إلى بعثة الشقيري في الأستانة تأييدًا لحكومة الاتحاد والترقي والدولة العثمانية عام ١٩١٥.
راغب النشاشيبي (١٨٨٢ ـ ١٩٥١)	مهندس ونائب في البرلمان حتى آخر أيام الحرب العالمية الأولى.
نابلس:	
محمد رفعت تفاحة	آخر نقيب للأشراف في نابلس، كان مؤيدًا لعبد الحميد والدولة العثمانية حتى آخر أيامها.
الشيخ منيب هاشم الجعفري (١٨٥٥ ـ ١٩٢٥)	عالم بارز وخريج الأزهر، عمل قاضيًا، حتى وصل إلى عضوية المحكمة العليا في الأستانة.
توفيق حماد (١٨٦٣ ـ ١٩٣٤)	عمدة نابلس ونائبها في البرلمان، كان مؤيدًا لعبد الحميد الثاني، وخصمًا للاتحاد والترقي، لكنه عاد إلى تأييد الدولة خلال سنوات الحرب.
الشيخ عمر زعيتر (١٨٧٢ ـ ١٩٢٤)	كان مؤيدًا لعبد الحميد الثاني، وعمدة لنابلس خلال الأيام الأخيرة للعثمانيين.
الشيخ عبد القادر المظفر (. . . ـ ١٩٤٩)	كان عالمًا بارزًا، ومفتيًا للجيش العثماني الرابع، خلال شهوره الأخيرة في سوريا.
حيدر طوقان (١٨٧١ ـ ١٩٥٢)	موظف بنك، وعضو في المجلس التعليمي، انتخب نائبًا في برلمان ١٩١٢، وعمل عمدة لنابلس.

تابع جدول رقم (٢)
الفلسطينيون العثمانيون البارزون

المدينة الاسم	المهنة والخلفية
عكا:	
الشيخ أسعد الشقيري (١٨٦٠-١٩٤٠)	تخرج من الأزهر، عمل مفتيًا للجيش العثماني الرابع، كان مؤيدًا مخلصًا للخلافة وللاتحاد والترقي.
الشيخ إبراهيم العاصي	كان عالمًا، وعضوًا في بعثة الشقيري إلى الآستانة.
الشيخ عبد الرحمن عزيز	كان عالمًا، وعضوًا في بعثة الشقيري إلى الآستانة.
عبد الفتاح السعدي	كان عمدة عكا، ونائبها في آخر برلمان عثماني، وعضوًا في جمعية الاتحاد والترقي.
طولكرم:	
عبد اللطيف الجيوسي (١٨٨٢-١٩٣٧)	من رجال الإدارة، كان كاتبًا وصحافيا.
عبد الرحمن الحاج إبراهيم	كان عمدة طولكرم، وعضوًا في بعثة الشقيري إلى الآستانة.
حيفا:	
الشيخ محمد مراد	تخرج من الأزهر، وعمل مفتيًا لحيفا.
مصطفى الخليل	عمدة سابق لمدينة حيفا.
غزة:	
سعيد الشوا (٢٨٦٨-١٩٣٠)	كان عمدة مدينة غزة، وعضوًا بجمعية الاتحاد والترقي.
الشيخ خليل بسيسو (١٨٦٠-١٩٣٩)	كان عالمًا، وعمل عمدة لمدينة غزة، وقاضيًا فيها، وعضوًا في جمعية الاتحاد والترقي.
الشيخ محيي الدين عبد الشافي (٠٠٠-١٩٥٥)	تخرج من الأزهر، كان عالمًا بارزًا، وعضوًا في جمعية الاتحاد والترقي.
يافا:	
الشيخ أبو الإقبال سليم اليعقوبي (١٨٨٠-١٩٤٦)	درس في الأزهر، وكان شاعرًا متميزًا وأديبًا، مؤيدًا للخلافة العثمانية حتى نهايتها المفجعة.
الناصرة:	
سعيد الفاهوم	عمل عمدة للناصرة خلال سنوات الحرب.
عبد الله الفاهوم	عمدة الناصرة السابق، والأكثر نفوذًا في أسرة الفاهوم.

ملاحظات:

اشتملت هذه القائمة على أولئك المعروفين بتأييدهم للحكومة، برغم أن آخرين من العلماء والإداريين والأعيان قد حافظوا على ولائهم للآستانة، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. واخترت أن أحذف اسمَي شكري الحسيني، من كبار رجال الإدارة، وعبدالله مخلص، إداري ورئيس نادي الاتحاد والترقي بحيفا، للأسباب التالية: كان الأول مشتبهًا به من جمال باشا بالرغم من ولائه العثماني الراسخ، وتم نفيه إلى الأناضول، حيث توفي في الطريق عام ١٩١٧؛ أما الثاني، فقد عبّر فيما بعد في سيرته الذاتية عن نفوره من الاتحاد والترقي، بسبب ميولهم الصهيونية.



المشروع الوطني الفلسطيني نحو مرحلة جديدة: أي دور للإسلاميين؟

كما يتعرض العالم ككل لانقلاب كبير في موازينه السياسية والأيديولوجية، كذلك تدخل القضية الفلسطينية مرحلة لم تشهد مثيلاً لها من قبل؛ فبعد عشرات السنين من توجه غالبية الفلسطينيين إلى إنجاز أهدافهم الوطنية على أرضية الصراع السياسي والعسكري، تتوجه قياداتهم «الرسمية» اليوم في الداخل والخارج إلى إعطاء أدوات التفاوض السياسي والدبلوماسي الأولوية المطلقة في العمل. كان الحضور الفلسطيني في مؤتمر السلام بمدينة مدريد، ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩١، ليس فاتحة الطريق الجديدة فحسب بل كان رمزاً على وصول هذا الخيار إلى بدايات فعلية على المستوى الدولي؛ إذ إن هذا النهج كان قد دشنه بالفعل البيان السياسي وإعلان الاستقلال الصادران عن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٨. ينطلق قطار التسوية السياسية للقضية الفلسطينية في ظل انهيار التوازن العالمي الموروث عن الحرب العالمية الثانية، وتفرد الولايات المتحدة النسبي في الشأن الدولي. وفي ظل انهيار عربي بالغ عبّرت عنه السياسات العربية إبّان وبعد أزمة وحرب الخليج، وفي ظل ونزوع أميركي ـ أوروبي لتجاوز ما كان متعارفًا عليه منذ الأربعينيات بحالة عربية سياسية تجد تعبيراتها في الجامعة العربية، ومؤتمرات القمة، وغيرها من أطر ومحاور التفاهم والتنسيق العربي. كما ينطلق قطار التسوية في ظل حالة ضعف وحصار فلسطينية مرحلية، تقابلها قوة إسرائيلية نسبية وتدفق سكاني يهودي واسع على فلسطين المحتلة.

مرّ المشروع الوطني الفلسطيني بمراحل عدة منذ سقطت الدولة العثمانية، وارتبط النضال الفلسطيني ضد الاستعمار البريطاني وضد المشروع الصهيوني بمفهوم الاستقلال والهوية الوطنية، حافظ الفلسطينيون خلالها على ثوابت أساسية على رأسها عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني، وهو الأمر الذي يعتبر إنهاؤه المطلب الأول للقيادة الإسرائيلية من العرب الآن. ويدخل المشروع الوطني الفلسطيني اليوم مرحلة، تنطلق من مبدأ مبادلة الاعتراف بـ «إسرائيل» مقابل تأسيس كيان وطني فلسطيني، وهو ما سيترك انعكاسات جوهرية على القوى والقضايا الأساسية في الساحة الفلسطينية. فمن ناحية، ستطرأ متغيرات جوهرية على مفهوم الوحدة الوطنية الفلسطينية، كما ستطرح أهداف جديدة للمشروع الوطني الفلسطيني. وسيبدأ ذلك في إطار تحول بارز في علاقة الفلسطينيين والعرب بأنفسهم والعالم والولايات المتحدة بشكل خاص. وإذ تقدم القوى الإسلامية الفلسطينية السياسية نفسها كمعارض رئيس لخيار الانتقال من الصراع إلى التفاوض، ومن رفض الاعتراف إلى تبادل الاعتراف، فإن التحولات المتوقعة فلسطينيا وعربيا ودوليا ستترك آثاراً بالغة على مواقع الإسلاميين، وستفرض عليهم إعادة النظر في سياساتهم وبرامجهم.

تحاول هذه الدراسة إلقاء بعض الضوء على مجمل هاتين المسألتين: التحولات في المشروع الوطني الفلسطيني، ودور الإسلاميين الفلسطينيين في ظلها.

المشروع الوطني من التبلور إلى النكبة*

بخلاف السياق التاريخي للشعوب الأوروبية، لا يوجد في تاريخ الشعوب الإسلامية أصول اجتماعية وفكرية لنموذج الدولة القومية الحديثة. لكن عرب المشرق، وخاصة قطاعات النخبة منهم، بدءوا تحركًا قوميا واضحًا بعد أن توجه شركاؤهم الأتراك في الدولة العثمانية توجهًا قوميا في ظل حكومة الاتحاد والترقي،

التي لجأت إلى سياسات التتريك كردّ على حالة التفتت والانشقاق في البلقان العثماني. ما لبثت الحرب الأولى أن أطاحت بحلم العرب ومسعاهم لبناء دولة «قومية إسلامية»، ووقع المشرق العربي مقسمًا ومجزءًا في معظمه ـ شريكًا للمغرب ومصر ـ تحت الاستعمار الأوروبي المباشر. تصاعدت من ناحية أخرى حركة النضال الشعبي ضد الأجنبي، فشهدت فلسطين تحركًا عارمًا ضد الاحتلال في نهاية العشرينيات، ثم ثورة شعبية مسلحة تواصلت بتقطع منذ إجهاض حركة القسّام في نهاية عام ١٩٣٥ وحتى بداية الحرب العالمية الثانية.

ومع زيادة معدلات الهجرة اليهودية للبلاد وما رافقها من مظاهر ملموسة، اقتصادية وسياسية وعلى مستوى الاستيلاء على الأرض، أنبأت بجدية المشروع الصهيوني لإقامة دولة يهودية في فلسطين، أصبحت قضية الحفاظ على مستقبل البلاد وإحباط المخططات الصهيونية هي المسألة الأولى، بل الأخيرة، للحركة السياسية والفكرية في فلسطين. لم تشهد فلسطين صراعات اجتماعية طبقية، ولم تكن مسألة الصراع السياسي على مستوى الدولة والحكم (كما حدث في مصر والعراق مثلاً) لتشكل جزءًا مهمًا من الحياة السياسية. بل إن مظاهر الصراع السياسي الداخلي بين المجلسيين «الحسيني» والمعارضين لهم «النشاشيبي»، كانت في جوهرها صراعات عائلية أكثر منها ذات طابع سياسي أيديولوجي، وإن انعكست في النهاية على الموقف من الاحتلال ومن القضية الوطنية بشكل عام. وحتى الصراع الفكري بين الاتجاهات الإسلامية واتجاهات الحداثة (العلمنة!) التي برزت في المنتديات الفكرية والأدبية وعلى صفحات الصحف في الحواضر العربية والإسلامية الرئيسة، لم يكن لها ذلك المكان البارز في الحياة الفلسطينية حتى النكبة الكبرى في سنة ١٩٤٨. وفي مراحل عدة، كانت الأغلبية الفلسطينية الإسلامية الساحقة، تقوّم زعامات البلاد وقواها السياسية على أساس جديتها وجدواها في المعركة الطاحنة الدائرة في البلاد ضد المشروع الصهيوني والاحتلال الأجنبي. بل إن الحركة الإسلامية السياسية لم تولد في فلسطين من جذور تربوية، كردّ على

حـركة التغريب الأخلاقـي للجماعة، أو كاتجاهات سياسية تحمل وجـهة نـظر مميزة للحكم والـدولة، بما فـي ذلك مسـألة تطبيق الشـريـعة، كـما حـدث فـي أقطار إسـلامـيـة أخـرى؛ بل كـان المشـروع الإنقـاذي لفلسطين هـو الأولوية والمركـز للإسلاميين ولغيرهم.

إن الشـخصـية (القـيادة) التي جسـدت التوجهات الـوطنية الفلسطينية في تلك المرحلة أكثر من أية قيادة أخرى كانت شخصية مفتي القدس الحاج أمين الحسيني. فقد استطاع المفتي في سنوات قليلة من العشرينيات أن يتحـول إلى صوت وأداة وموجّه لحركة الأغلبية العظمى من الفلسطينيين[1]. التـقت في الحـاج أمين ثلاثة عناصر مهـمة، فهـو من ناحية سليل أسرة توارثت الزعامة الدينية لعقود طوال، وبرزت كـأهم الأسر المدينية المالكة للأراضي، ومن ناحـية أخـرى هو عـالم دين - رغم تحصيله الديني السريع - وصـاحب أهم منصب ديني في البلاد، وهو أيضًا صاحب طموح واسع لدور سياسي كبير. كان العنصر الأول لديه جزءًا من ميراث تاريخي، ولكن العنصـر الثـاني هو الذي طُوع واستُخـدم من المفتي في السنوات القليلة التالية لعام ١٩٢١ للسيطرة على رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، ومن ثم الإشراف على الأوقاف والمحاكم الشرعية ورجال الإفتاء خارج القدس والمساجد والوعاظ، أي أهم قاعدة تاريخية للقوة السياسية في البلاد. وقد كانت الحركة السياسية في فلسطين تنشط في العشرينيات من خلال أطر المؤتمرات الفلسطينية، التي انعـقد آخـرها في سنة ١٩٢٨، وهي تودع الحيـاة بعـجزها عن إنجـاز الأهداف الأولى لها في التوصل ولو إلى بداية تفاهم مع الحكومة البريطانية حول استقلال فلسطين. وبموت إطار المؤتمرات أفسح المجال لدور الحاج أمين السياسي. وكانت أحداث حائط البراق في سنة ١٩٢٩ هي المفصل الذي نقل المفتي من مرحلة التفاهم مع إدارة الاحـتلال إلى مرحلـة الصراع، فقـد أدرك المفـتي درس المشـروع الوطني

(١) حول حياة وأعمال مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، حتى مطلع الحرب العـالمية الثانية، انظر:
Philip Mattar, *The Mufti Of Jerusalem, Al Hajj Amin Al-Husayni and the Palestinian National Movement,* (New York: Columbia University Press, 1988).

الفلسطيني الأساسي في أن القيادة السياسية تُحمل على أرضية الصراع مع المحتل ومع المخطط الصهيوني على السواء. ولكن المسألة الأخرى التي لا تقل أهمية، والتي رسبت في وعي المفتي في تلك المرحلة، ووجدت تعبيراً قويا في تحركه السياسي، أن القضية الفلسطينية أكبر من الفلسطينيين، وأن توازن القوى ليس لصالحهم، وأن أملهم ينحصر في أن تحشد القوة العربية بل الإسلامية في صفهم. ولذا فقد توزعت نشاطاته على دائرتين، الأولى داخل الساحة الفلسطينية ذاتها لحشد أكبر وأوسع القطاعات إلى جانبه، والثانية خارج فلسطين. وكانت الدائرة الثانية من الاتساع أن أوصلت المفتي إلى معظم المناطق العربية، وإلى مناطق إسلامية بلغت شبه القارة الهندية وجزر الملايو. وكان المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد في القدس في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٣١ بحضور ١٥٠ مندوبًا عن جميع أنحاء العالم الإسلامي مؤشراً على جدية مشروع المفتي وأكبر مظاهرة لوحدة المسلمين في العالم منذ سقوط الخلافة العثمانية، ولوحدتهم حول فلسطين وبيت المقدس[١].

شهدت فلسطين توترًا متزايداً في الأشهر التالية لاستشهاد الشيخ القسام في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٥، حتى انفجرت البلاد في إضراب عام وثورة عارمة في ١٥ نيسان/ أبريل عام ١٩٣٦، فتألفت لجان للعمل القومي عقدت مؤتمراً عاما لها في القدس في ٨ آيار/ مايو، وانبثقت عنها الهيئة العربية العليا التي حددت أهداف الإضراب بحظر الهجرة اليهودية، ومنع انتقال الأرض لليهود، واستبدال حكومة الانتداب بحكومة وطنية مسئولة أمام مجلس تمثيلي[٢]. ولكن الإضراب العام أجهض في تشرين الأول/ أكتوبر بطلب من الزعماء العرب، وسرعان ما

---

(١) حول المؤتمر الإسلامي ونشاطات الحاج أمين الإسلامية، انظر الفصول الرابع والسادس والسابع في:
Taysir Jbara, *Palestinian Leader, Hajj Amin Al- Husayni, Mufti of Jerusalem,* (Princeton, New Jersey: The Kingston Press, Inc., 1985).

(٢) صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧)، ص٣٠ وما بعدها.

اشتعلت ثورة مسلحة ضد الاحتلال، استمرت بشكل متقطع ومتفاوت الوتيرة حتى انتهت في سنة ١٩٣٩. كانت ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، أولاً وأخيراً امتحاناً لقيادة المفتي، الذي غادر البلاد هارباً، وقضى حياته بعدها منفيا عن فلسطين حتى وفاته في السبعينيات. ورغم عوامل الاضطراب الداخلية في سنوات الثورة إلا أن الهزيمة جاءت لخلل كبير في ميزان القوى ضد الجانب الفلسطيني.

قدمت الثورة دليلاً واضحًا على أن تجزئة المنطقة في أعقاب الحرب الأولى قد سددت لقواها الشعبية ضربة قاصمة. ففي موازاة تحرك مجموعات من المجاهدين من الأردن وسوريا ولبنان لدعم الفلسطينيين، كانت هناك رغبة واضحة لدى الدول العربية في الوصول إلى حل تفاوضي مع بريطانيا، مما أدى إلي تعطل إمكانية تقديم دعم متواصل وكاف للحالة الفلسطينية، وإلى تعطل إمكانية امتداد الثورة إلى خارج فلسطين، وفرض توازن جديد للقوى في كل منطقة المشرق العربي ومصر. وهنا بالذات كانت تكمن مأساة مرحلة النضال على أسس التجزئة الجديدة، فهي وإن عمقت من الهوية الوطنية، وصنعت إجماعًا على هدف الاستقلال، فقد أوهنت من عضد الحركة الجماهيرية العربية، التي انقسمت إلى جماعات وطنية متعددة.

خسر العرب والفلسطينيون الحرب في سنة ١٩٤٨، وفشلوا في منع قيام دولة «إسرائيل»، وكانت النتائج على المستوى الفلسطيني كارثة وطنية قلّما شهد التاريخ مثيلاً لها. فقد قامت دولة «إسرائيل» على ٧٦,٧٪ من مساحة فلسطين بأغلبية يهودية وصلت إلى ٨٣٪ من السكان بعد ترحيل أهلها من الفلسطينيين. فيما أصبحت الضفة الغربية (٢٢٪ من مساحة فلسطين) جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وخضع قطاع غزة (١,٣٪ من مساحة فلسطين) للإدارة المصرية، وتوزع الفلسطينيون على المنطقة داخل الدولة العبرية وعلى ضفتي الأردن، وعلى قطاع غزة ولبنان وسوريا ومصر والعراق والجزيرة العربية وبريطانيا. انتهت الحياة السياسية الفلسطينية بانتهاء القوى السياسية التي نشطت قبل النكبة، ولم يبق منها

إلا تلك التي كانت جزءًا من حركة سياسية وأيديولوچية أوسع، ونخص بالذكر «الإخوان المسلمون» و«الحزب الشيوعي». وقد تحولت الهيئة العربية العليا إلى هيكل شكلي أسير لأهداف الجامعة العربية في كبح الجماح الفلسطيني. أما القوى التي ولدت فلسطينيا بعد النكبة مثل «حزب التحرير» و«حركة القوميين العرب»، فكانت تعتبر ذاتها ممثلة للجماهير الإسلامية أو الحركة الوحدوية العربية. وكان السبب الأكبر وراء انهيار البنى السياسية الفلسطينية ليس فقط أنها كانت أحزابًا ومنظمات بدون محتوى عقائدي، يساعدها على الصمود أمام زلزال النكبة الكبير، وأنها كانت ذات طبيعة عشائرية أو مصلحية في معظم الحالات، بل أيضًا لأنها دوهمت بأزمة انهيار الجماعة الوطنية الفلسطينية وتشتتها في مناطق عدة. ولعدة سنوات، أصبح على الفلسطينيين أن يعيدوا بناء حياتهم السياسية من جديد، وأن يعيدوا إنتاج إجماع وطني لشتاتهم السكاني.

الإجماع الوطني يُبنى من جديد

أصبح النظام العربي، محمولاً على قوته الكبرى مصر الناصرية، يواجه منذ منتصف الستينيات أزمةً ومأزقًا جديدين. فقد فشلت محاولات تحقيق الوحدة العربية بانهيار نموذجها الرئيس: الوحدة المصرية ـ السورية. وبدأت محاولات التنمية المرتبطة بالسوق العالمي في التعثر. وعلى المستوى الفلسطيني، غدا التململ في الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق الشتات مسموعًا للأنظمة العربية جميعًا. ولدت منظمة التحرير الفلسطينية في ظل هذه المرحلة، ورغم أن ولادتها جاءت على يد النظام العربي الرسمي ممثلاً بقرار القمة العربية وبمسعى ناصري، إلا أنها ولدت أيضًا تحت ضغط فلسطيني كبير للتمثيل وإبراز الهوية الوطنية. أصدر مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٤، تكليفًا للسيد أحمد الشقيري «بصفته ممثلاً لفلسطين في الجامعة العربية» لأن يستمر في الاتصالات بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني بنيّة الوصول إلى القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره[1].

---

(١) أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، (بيروت: دار العودة، ١٩٧١)، ص٥٠.

فسارع الشقيري لاستخدام التكليف الرسمي العربي إلى مداه، ودعا لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في القدس في ٢٨ آيار / مايو عام ١٩٦٤، حيث أسس المنظمة وأقر ميثاقها الذي سُمّي بالميثاق القومي الفلسطيني. وانسجامًا مع الخيار الفلسطيني التاريخي في استمرار الصراع مع العدو، أعلن الشقيري في خطاب افتتاح المجلس أن قضية فلسطين ليس لها حل سياسي، وليس لها حل في الأمم المتحدة، ولا في المحافل الدولية الأخرى. إن قضية فلسطين لا تحل إلا في فلسطين، ولا تحل في فلسطين إلا بالكفاح المسلح، ولا تحل في فلسطين إلا بتعبئة الأمة العربية حكومات وشعوبًا وفي مقدمتها شعب فلسطين[١].

أكدت المنظمة في موازاة المد القومي العربي للستينيات في الدورتين الثانية «القاهرة ١٩٦٥»، والثالثة «غزة ١٩٦٦» للمجلس الوطني، هويتها الوطنية وارتباطها القومي العربي، وأقامت مؤسساتها الرئيسة بما في ذلك الصندوق القومي الفلسطيني، وجيش التحرير الفلسطيني. واتضح بشكل خاص في الدورة الثالثة حجم التنافر والتوتر بين المنظمة والحكم الأردني، الذي شكلت له منظمة التحرير الفلسطينية «م. ت. ف» منافسًا حقيقيا على ولاء الشعب في الضفة الغربية[٢]. شكلت «م. ت. ف» إطارًا جديدًا لتعبير الفلسطينيين عن مشروعهم الوطني، ولكنه رغم قوة الاندفاع الكبرى لدى مؤسسيه، والتفاف قطاعات شعبية فلسطينية واسعة حوله، كان عليه أن يعاني من واقع الشتات الفلسطيني الموزع على عدة مناطق عربية وتحت عدة دول عربية. كما أن «م. ت. ف» في مرحلة الشقيري وقفت على نقطة التوازن بين طموحات الشعب الفلسطيني وبين معادلة القوة الرسمية للنظام العربي، الذي كان يحرص على تجنب فتح الصراع مع الدولة العبرية بأقصى درجة ممكنة. ولذا، ورغم أن المنظمة سعت فعلاً لتشكيل جيش

(١) ملف الوثائق الفلسطينية، (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، ١٩٦٩)، ص١٠٥.

(٢) انظر رؤية حول الدورات الثلاث الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني، يوسف حازم، «المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٨٨»، جريدة الحياة اللندنية، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

التحرير الفلسطيني، إلا أنها امتنعت عن إطلاق النار، ورغم أنها أعادت التوكيد في ميثاقها القومي على التحرير الكامل ورفض التسوية السياسية، إلا أنها لم تستطع أن تصل إلى ما وصله ميثاق المجلس الوطني الفلسطيني الذي قاده الحاج أمين الحسيني في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٨، الذي أعلن الاستقلال وتشكيل حكومة عموم فلسطين. كما أن ارتباط المنظمة من لحظة ولادتها بقرار القمة العربية، جعل من الصعب عليها الاستمرار ككيان علني بمؤسسات علنية دون الارتكاز على المحور الناصري، والارتباط بصداقاته والتصدي لعداواته العربية. وبوقوف المنظمة على نقطة التوازن تلك، أصبحت عاجزة عن لمّ شتات الساحة السياسية الفلسطينية بكل قواها، ورغم أن عناصر من حركة فتح وحركة القوميين العرب قد تواجدت بالفعل في المجلس الوطني، إلا أن التنظيمين معًا كانا بعيدين عن صناعة القرار؛ وظلت القوى الإسلامية من «الإخوان المسلمون» و«حزب التحرير» أكثر بعدًا عن إطار المنظمة. ذلك أن صراع النظام العربي مع القوى الإسلامية كان على أشده، ولم تكن قيادة الشقيري تريد - أو ربما تستطيع - تحدي خيارات النظام العربي، فقامت بتجاهل الوجود الإسلامي السياسي الفلسطيني.

كان أبرز ملامح الساحة الفلسطينية آنذاك هو بروز حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، وانطلاقتها المسلحة في مطلع كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٥، وقد عبرت «فتح» عن خيار سياسي وأيديولوجي سرعان ما سنحت له فرصة حاسمة في تحويل إطار الهوية القلق «م. ت. ف» إلى إطار فعال للمشروع الوطني، عندما اهتز ميزان القوى العربي لصالح الجماهير الفلسطينية والعربية عشية هزيمة النظام العربي الرسمي في حزيران/ يونية عام ١٩٦٧. كان التفكير في تأسيس «فتح» في المرحلة بعد ١٩٥٦، حتى تبلورها كتنظيم سياسي وعسكري في منتصف الستينيات مرتبطًا إلى حد كبير بأزمة الخيارات والمهمات داخل التيار الإسلامي الفلسطيني، وخاصة «الإخوان المسلمون»، في مرحلة المد القومي الناصري وهجومه بالغ العنف عليهم. فقد جاء جيل مؤسسي «فتح» في معظمه من داخل

التنظيم الإخواني، بل إن بعضهم ظل على علاقته بالإخوان حتى مرحلة متقدمة من تأسيس «فتح»[1].

لعب الإخوان المسلمون دوراً رئيساً في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨. ولكن خسارة الجماعة لقائدها المؤسس، الإمام الشهيد حسن البنا، والضربات المتلاحقة لقادتها ومركزها في مصر الخمسينيات، أوقع الجماعة في حالة من التردد والاضطراب السياسي، وكان الفرع الإخواني الفلسطيني وثيق الارتباط بالمركز في القاهرة. وفي الوقت الذي قبلت فيه الجماعة بواقع التجزئة، وأقامت تنظيماتها على أساس حدود هذا الواقع، وجد التنظيم الفلسطيني نفسه في مأزق لا يحسد عليه. فهو من ناحية غير قادر على العمل بفاعلية إلى جانب التنظيمات الإخوانية الأخرى في المناطق العربية من أجل التحول الإسلامي وقيام النظام السياسي الإسلامي، طالما هو فرع فلسطيني فقط. ومن ناحية أخرى، لم يعد التنظيم الفلسطيني (والأردني كذلك) تحت ضغط النظام العربي، قادراً على أداء مهماته في الساحة الفلسطينية باتجاه تفجير الصراع ضد الدولة العبرية. أصبحت الأطر الإخوانية في الساحة الفلسطينية بالتالي (ومنذ نهاية الخمسينيات) بلا مهمات حقيقية وغير قادرة على المبادرة. في تلك المرحلة بالذات، وفي وقت كانت فيه الثورة الجزائرية قد أصبحت مثلاً ينظر إليه ويحتذى به، بدأت خلايا «فتح» الأولى في التكون، واعية للمفاهيم نفسها التي حملتها جبهة التحرير الجزائرية: التقاء حول هدف وليس حول مفاهيم أيديولوجية. دعت «فتح» في أدبياتها الأولى إلى ضرورة التقاء الفلسطينيين حول أهدافهم الوطنية في التحرير والعودة، بغض النظر عن خلفياتهم الفكرية والأيديولوجية، ودعت إلى ضرورة التحرك لبدء الكفاح المسلح مخالفة بذلك القرار العربي الرسمي. بل إن «فتح» نادت في مواجهة مع

---

(١) حول تأسيس حركة فتح وعلاقة مؤسسيها بالإخوان المسلمين الفلسطينيين، انظر:
عبد الله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية في البلاد العربية، (الكويت: دار القلم، ١٩٨٦)، ص٥٩-٦٠، ٨٣-٨٤، ١٢٣-١٢٥. وأيضاً: صالح عبد الجواد، «دراسة في قيادة فتح»، قضايا، العدد الرابع، آب/أغسطس ١٩٩٠، ص ١٩-٤٠.

الخط القومي والناصري، أن الكفاح المسلح هو الطريق لإنهاض الوضع العربي وتحقيق وحدته لا العكس[1]. عشية هزيمة حزيران/ يونية عام ١٩٦٧، بدا وكأن خطاب النظام العربي الرسمي بأقانيمه الكبرى، من الوحدة إلى الصداقة مع السوفييت إلى التنمية إلى الوحدة العربية، سقطت جميعًا كخرافة كبيرة. وبدت المقاومة الفلسطينية بقيادة «فتح»، خاصة بعد معركة الكرامة، كرأس حربة لمشروع نهوض جماهيري فلسطيني وعربي واسع. سكتت الحكومة الأردنية - في تراجع مرن وذكي - عن التواجد الفلسطيني المسلح في الأغوار ومخيمات اللاجئين، وتقدم عبد الناصر لاحتضان حركة المقاومة وفتح الأبواب العربية والدولية لها، وأصبحت دمشق ناطقًا باسم استراتيجية حرب الشعب، بل حتى دول النفط العربية سارعت لدفع قسطها هي الأخرى. اهتز التوازن لصالح الجماهير، وأصبح على النظام العربي أن يتعايش مع الوضع الجديد ليحافظ على بقائه.

عبّر الصعود الجديد لحركة المقاومة عن ذاته داخل «م. ت. ف» بإزاحته قيادة الشقيري، وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، حيث أعطيت منظمات المقاومة نصف عدد مقاعد المجلس المائة. وفي الدورة الرابعة للمجلس الوطني الجديد (١٠ - ١٧ تموز / يولية ١٩٦٨)، أعلن تغيير اسم الميثاق القومي الفلسطيني إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، وجرت تعديلات على عدة مواد من نصه السابق تناولت إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية وإعطاءها دوراً طليعيا في النضال بتميز واضح ضمن محيطها القومي، فيما كان الميثاق القومي يوازن - إن لم يغلّب - الامتداد القومي الفلسطيني. أبرز الميثاق الوطني المنحى الجديد للفكر السياسي الفلسطيني، كما طرحته «فتح» بشكل خاص في مطلع الستينيات، وحدد المرحلة الحالية من النضال الفلسطيني «بأنها مرحلة كفاح وطني». وأكد على ما سماه بالشرعية الثورية، وتمثيل المنظمة لقوة الثورة الفلسطينية، مؤكداً على استقلاليتها، ومؤكداً بوضوح لا لبس فيه على رفض كل مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية،

---

(١) حول رؤية فتح الفكرية في الستينيات انظر:
فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني: ١٩٦٤ - ١٩٧٤، (القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ١٩٨٠)، ص١٠١ - ١٢٣

وعلى هدف التحرير الكامل[1]. في الدورة الخامسة للمجلس الوطني في شباط/ فبراير عام ١٩٦٩، أصبح ياسر عرفات، الناطق الرسمي باسم حركة «فتح»، رئيسًا للجنة التنفيذية لـ «م. ت. ف»، وحسمت بالتالي سيطرة حركة «فتح» على المنظمة «وعبرها على حركة المقاومة»، وقيادتها للمشروع الوطني الفلسطيني.

أعطت المرحلة الجديدة للفلسطينيين شعورًا قويا بالذات والهوية والوطنية، وشكلت حركة المقاومة المسلحة ضد «إسرائيل»، ورغم الاشتباكات المتزايدة بينها وبين الجيوش العربية، إجماعًا فلسطينيا واسعًا حولها داخل الأراضي المحتلة وخارجها. بيد أن مشروع «فتح»، الذي استهدف أن تتحول حالة الصدام مع العدو إلى رافعة للوضع العربي ككل، لم يصل إلى نتائجه المرجوة. وشيئًا فشيئًا، بدأت «م. ت. ف» بقيادتها الجديدة تغادر منطلقات «فتح» الأولى إلى مساحة أبعد، مساحة تتعلق باعتراف عربي رسمي بوضع فلسطيني رسمي، وتتعلق باعتراف دولي، وتقبل بالتالي مبدأ التفاوض حول هدف التحرير الكامل. كانت «فتح» تسرع الخطى نحو دائرة الأزمة.

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

تخلت الدول العربية بشكل جليّ بعد عام ١٩٦٧ عن هدف التحرير الكامل لفلسطين، وأوضحت بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، أن جهد الحرب الأخيرة هو أقصى ما تستطيع تقديمه في ساحة الصراع ضمن هذه المرحلة التاريخية منه. وما إن انتهت الحرب وبدأت عجلة التفاوض في التحرك حتى وضعت «م. ت. ف» أمام خيار كبير: أن تسعى ضمن إطار الشروط الدولية لتمثيل الفلسطينيين في تحرك السلام أو أن تترك ذلك للدول العربية ـ وخاصة الأردن ـ وتغامر بذلك بوجودها على الساحة السياسية العربية. كانت «م. ت. ف» قد

(١) عبد العزيز السيد، «الميثاق الوطني الفلسطيني ١٩٢٢ ـ ١٩٨٨، قراءة في الواقع والنص»، القبس الدولي، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

قامت في السنوات القليلة الماضية، بمساعدة مصرية أساسًا، في إقامة علاقة وثيقة بالاتحاد السوفييتي، الذي أصبح يعتبرها أحد مرتكزات سياسته في الشرق الأوسط. وقد بذل السوفييت جهدًا بارزًا في مرحلة اشتد فيها عود اليسار الفلسطيني داخل «فتح» وخارجها، في دفع «م. ت. ف» نحو الخيار الدبلوماسي والتخلي عن الأهداف الفلسطينية الأساسية في التحرير الكامل. كان السوفييت من ناحية يريدون المنظمة متطابقة مع قواعد سياساتهم في المنطقة، التي تؤكد على بقاء دولة إسرائيل، وكانوا من ناحية أخرى ـ ورغم رفضهم التعاون مع الأميركيين في جهد دبلوماسي يستبعدهم كشريك ـ يريدون «م. ت. ف» مسلحة بشروط التفاوض في انتظار مرحلة قبول الأميركيين بشراكتهم لهم في الشرق الأوسط.

حسم المجلس الوطني الثاني عشر المنعقد في القاهرة (١ ـ ٩ حزيران/ يونية عام ١٩٧٤) التوجه الإستراتيجي الجديد للمنظمة بإعلانه للبرنامج السياسي المرحلي «برنامج النقاط العشر»[١]. وإذ أعاد البرنامج المرحلي التوكيد على أن «م. ت. ف» ستناضل «ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني، وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني»، وهو موقف الإجماع الوطني الفلسطيني السابق، إلا أن البرنامج ترك هامشًا مفتوحًا لتسوية جزئية، عندما أشار إلى أن المنظمة ستناضل «بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله». وبعيدًا عن الإطار البلاغي الذي قصد به احتواء الأصوات المعارضة، فقد استمر هذا النص ليشكل حجر الزاوية في التحرك السياسي الفلسطيني حتى قرارات المجلس الوطني الصادرة في سنة ١٩٨٨، إذ كان واضحًا ـ بدون تصريح في بداية الأمر ـ أن الحديث عن سلطة وطنية على جزء من فلسطين، يعني وضع

(١) انظر مقررات الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ونص البرنامج المرحلي في: وثائق فلسطين، (منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، ١٩٨٧)، ص٣٨١ ـ ٣٨٤.

الاعتبارات الدولية، وخاصة موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من الدولة العبرية في الاعتبار. كافأت الدول العربية منظمة التحرير على موقفها السابق بقرارين أخذهما مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر سنة ١٩٧٣ ـ بتحفظ أردني ـ والقمة السابعة في الرباط ـ بموافقة أردنية ـ باعتبار «م. ت. ف» هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[١]. كما عملت الدول العربية بمساعدة سوفييتية على أن تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٢٣٦ الصادر في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، الذي نص على «أن الجمعية العامة إذ ترى أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة»[٢].

غير أن التحرك الأميركي ـ الإسرائيلي كان يسير باتجاه آخر، ولم يكن ليقبل بعد بما قدمته «م. ت. ف» من أجل اعتبارها طرفًا في تسوية للقضية الفلسطينية، كما كان غير موقن من إمكانية تسوية شاملة للصراع في ظل ظروف الصراع الأميركي ـ السوفييتي. كان التحرك الأميركي ـ الإسرائيلي يستهدف سلامًا منفرداً مع مصر، تم إنجازه ببطء، وفي ظل انفجار الحرب الأهلية في لبنان، التي غرقت «م. ت. ف» في تعقيداتها بشكل واسع وعميق. وعندما أقر إطار الإتفاق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وإطار السلام في الشرق الأوسط في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٨ في كامب ديفيد كان أقصى ما قدمه سلام كامب ديفيد للفلسطينيين حكمًا ذاتيا في الضفة والقطاع، كمرحلة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، تُستأنف المفاوضات في نهايتها للبحث عن حل نهائي[٣]. لم تشر اتفاقية كامب ديفيد إلى دور لمنظمة التحرير، كما لم تشر إلى مصير الفلسطينيين خارج الضفة والقطاع، وفشلت في الاتفاق حول موقف من مصير مدينة القدس، أو مسألة المستوطنات في الضفة

(١) المصدر نفسه، ص٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٦.

(٣) نص إطاري الاتفاق في كامب ديفيد، المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٥٠.

والقطاع، وتركت ذلك جميعه للمفاوضات القادمة. رفض الفلسطينيون الاشتراك في مباحثات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل، كما رفض الأردنيون أيضًا، وسرعان ما اتضح أن أقصى ما يمكن إنجازه هو اتفاق سلام بين الدولتين فقط، وهو الأمر الذي سرعان ما تحقق.

أخذت الدول العربية مجتمعة في بغداد موقفًا متشددًا من التوجه المصري نحو السلام مع الكيان العبري، ولكن مبدأ الحكم الذاتي الذي أقره الرئيس المصري في كامب ديفيد، أصبح الأساس الذي تحرك النظام العربي ـ ممثلاً في معظم دوله ـ بناءً عليه في تصوره لحل القضية الفلسطينية. ففي ٩ آب/ أغسطس عام ١٩٨٠، نشرت وكالة الأنباء السعودية تصريحًا رسميا، عرف فيما بعد بمشروع الأمير فهد بن عبد العزيز ـ ولي العهد آنذاك ـ تضمن مبادئ ثمانية للتسوية في المنطقة[1]. نصت المبادئ على قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وعلى تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام ـ وهو أول اعتراف عربي ضمني بالكيان العبري ـ ولكنها أشارت أيضًا إلى فترة انتقالية، تخضع لها الضفة والقطاع تحت إشراف الأمم المتحدة قبل الحل النهائي. لم تتضمن مبادئ فهد أية إشارة إلى «م. ت. ف»، وأقرت للمرة الأولى عربيا أن ما يُتفاوض عليه لا يتعدى المناطق المحتلة بعد حرب حزيران/ يونية عام ١٩٦٧. رفضت «م. ت. ف» مبادرة فهد، وفشل مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي انعقد في «فاس» في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨١، في الاتفاق حول إقرار المبادرة مما أدى لتأجيله. في الشهور القليلة اللاحقة، وقع الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وطردت «م. ت. ف» من بيروت. وعندما وصلت «م. ت. ف» إلى فاس لدورة الانعقاد الثانية لمؤتمر القمة في ٦ ـ ٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٢، كانت خسارة معركة لبنان قد أخذت في الاعتبار. فأقرت مبادئ فاس للتسوية التي استندت على مبادرة فهد بعد تعديلات، كان أهمها التوكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٣٧.

للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وتعويض من لا يرغب في العودة، كما نصت مبادئ فاس على ضرورة إزالة المستعمرات الإسرائيلية، التي أقيمت في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧[1]. وفي الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الجزائر في ١٤ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٣، أقر الفلسطينيون القبول بقرارات قمة فاس. قضت «م. ت. ف» تلك المرحلة تحاول احتواء نتائج الانشقاق في صفوف «فتح»، وصدامها مع دمشق، ومن ثم خروجها الثاني من لبنان في نهاية سنة ١٩٨٣.

وفي محاولة للالتفاف على تدهور الوضع الفلسطيني السياسي، وهجوم النظام العربي المستمر، وحالة الحصار الدولية، أقرت المنظمة اتفاقًا مع الأردن لتنسيق التحرك السياسي بين الطرفين، بيد أنها سرعان ما وجدت أن عمّان تسعى إلى التفرد بالورقة الفلسطينية. كان الأميركيون يعملون على أساس مبادرة ريغان، التي أطلقت عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وقد توالت إشاراتهم وإشارات الطرف الإسرائيلي للأردن بشأن إمكانية تحقيق تسوية معه إن استُبعدت «م. ت. ف» عن الواجهة، وأمام إصرار المنظمة على دورها ألغي اتفاق عمّان في شباط/ فبراير عام ١٩٨٦، بعد عام واحد فقط على توقيعه، وكان قرار الإلغاء أردنيا[2].

في الشهور القليلة السابقة لانفجار الانتفاضة، كانت «م. ت. ف» قد خسرت الأردن، الذي واصل لعدة شهور محاولات منفردة لصناعة شرعية له في الضفة والقطاع، دون تحقيق نتائج مثمرة. واستمرت العلاقات الفلسطينية ـ السورية على حال من التوتر، عمّقته سلسلة حروب المخيمات في لبنان. وكان الموقف السعودي ـ الخليجي ما زال يحث الفلسطينيين على مزيد من «المرونة»، دون أن يقدم لهم غطاءً معنويا كافيًا، بعد أن أصبحت أولويته هي المواجهة مع إيران، فيما لم تعد مصر تلعب دورًا جوهريا في الساحة العربية، أو في مسألة الصراع العربي ـ

(١) المصدر نفسه، ص٤٣٨.

(٢) حول تحليل لصراع الإرادات الأردني ـ الفلسطيني وأصوله التاريخية حتى ما بعد إلغاء اتفاق عمان، انظر: يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيون، (لندن: منشورات رياض الريس، ١٩٨٧).

الإسرائيلي. دوليا، بدأ الاتحاد السوفييتي حقبة غورباتشوف بسياسات واضحة الدلالة، تستهدف تخفيف حالة التوتر والحرب الباردة بين المعسكرين الغربيين، ولم يكن من المفاجئ في ظل تلك المرحلة أن يجعل مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمّان في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٧ من الحرب العراقية ـ الإيرانية قضيته الرئيسة، وأن يدفع لأول مرة في تاريخ العرب الحديث بالقضية الفلسطينية إلى أسفل جدول أولوياته[١]. لقد وصلت أزمة المشروع الوطني الفلسطيني إلى أقصى مراحلها حرجًا.

اكتسى الخطاب السياسي لحركة «فتح» في منتصف الستينيات بتجاهل فادح للموازين الدولية والموقف الدولي من الدولة العبرية، وكانت رؤية «فتح» للدولة العبرية ما تزال متأثرة بمشاعر الاستهانة بها، فضلاً عن الجهل بشئونها. وقد طرحت «فتح» إستراتيجيتها على أساس من الكفاح المسلح، مستهدفة بذلك التفافًا عربيا واسعًا حولها، واستفزاز «إسرائيل» لتصعيد الصدام بينها وبين الدول العربية (التوريط الواعي). ولذلك فقد رأت «فتح» أن منظمة التحرير، بالطريقة والمنهج التي قامت بها وقادها بها الشقيري، لن تستطيع في ظل تبعيتها للدول العربية وخضوعها الكامل لرقابتها، أن تلعب هذا الدور[٢]. ولكن «فتح» سرعان ما دخلت إطار «م. ت. ف»، واستلمت قيادة المشروع الوطني الفلسطيني، وسارت بالتالي ـ بوعي أو بضغط موضوعي ـ نحو التخلي عن خط القوة المقاتلة المستقلة عن موازنات القوى العربية الرسمية. عندما تحركت «فتح» لقيادة «م. ت. ف» في عام ١٩٦٨، كان النظام العربي الرسمي في أسوأ حالات ضعفه، وكان يسعى جاهدًا لاستخدام ورقة المقاومة الفلسطينية للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من

---

(١) عُقد مؤتمر القمة العربي في دورة انعقاد غير عادية في عمان تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٧، وصدرت قراراته في الحادي عشر من الشهر نفسه، حيث تناولت حسب الترتيب: الوضع اللبناني (إرضاءً لسوريا)، حرب الخليج، أحداث الحج في مكة المكرمة، ثم الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولم تتضمن المقررات إشارة واحدة لـ «م. ت. ف». انظر: النهار، عدد يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٧.

(٢) حوراني، سبق ذكره، ص١٠٢ ـ ١٠٣.

الشرعية. وقد أتيح لـ «م. ت. ف»، في ظل حالة الضعف العربي الرسمي تلك، مساحة عمل واستقلال قرار واسع، وحتى بعد الصدام الكبير مع الأردن في سنة ١٩٧٠، كان بالإمكان إيجاد قاعدة بديلة في لبنان. لكن وعلى مدى الأعوام العشرين التالية لهزيمة سنة ١٩٦٧، استرد النظام العربي زمام المبادرة إلى نهاياتها، ولم يعد المشروع الوطني الفلسطيني والقوى العربية الشعبية المتعاطفة معه تشكل معادلاً له.

إن ما كان يقود إليه الإجماع الوطني الفلسطيني في دلالاته الأخيرة، هو صدام شامل مع الكيان العبري والقوى الغربية، وهو أمر ما كان النظام العربي يريده ولا يستطيعه، نظراً للأصول التاريخية والبنيوية التي تحكم علاقته بالقوى الدولية الكبرى، وتبعيته لها، وضآلة مساحة الاستقلال في قراره. كان على الفلسطينيين أن يخوضوا صراعًا واسعًا مع النظام العربي، أو أن يصبحوا أسرى لقراره وتوجهاته والتعايش معه. لقد تصور جيل مؤسسي فتح الذين غادروا مواقعهم الإسلامية، أن صيغة حركة التحرر الوطني البعيدة عن الانتماء الأيديولوجي والإسلامي بشكل خاص، ستوسع من دائرة الالتفاف حول المشروع. ولكن ذلك التصور كان وهمًا على كل مستوياته وعبر عن قصر نظر بالغ تجاه تاريخ المنطقة وتحولاتها. إذ إن النزعة القومية والاشتراكية لأنظمة الحكم العربية والإسلامية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات كان يقابلها انتماء جماهيري عميق، وما لبثت هجمة النظام الرسمي على الإسلاميين أن تراجعت وضعفت وعاد الإسلام كانتماء أيديولوجي وسياسي ليشكل خزان القوة الأكبر في العالم العربي والإسلامي. إن التحدي الرئيس للنظام العربي الرسمي منذ نهاية السبعينيات تمثل في الحركة الإسلامية وحالة استرداد الوعي العقدي الجماهيرية. ولأسباب تمس جوهر العقل السياسي الوطني الفلسطيني، لم يكن هناك في «م. ت. ف» من هو على استعداد لخوض «مغامرة» التحالف مع الحالة الإسلامية. وربما كان انفجار الحرب العراقية ـ الإيرانية في خريف ١٩٨٠ الامتحان الرئيس في ذلك المجال، عندما اختارت «م. ت. ف» أن

تخسر حليفها الجديد في طهران، على أن تخسر ما تبقى من مواقعها لدى النظام العربي الرسمي.

تعود بذور الأزمة أيضًا إلى أن المشروع الوطني الفلسطيني كان جامعًا لشعب موزع على شتات واسع، ويفتقد أرضه التي يقف عليها، بل إن الوضع القانوني لبعض تلك الأرض كان دائمًا محل نزاع، ليس مع الكيان العبري فحسب، بل مع الدول العربية أيضًا(1). إن افتقاد الأرض من ناحية، واستمرار المنظمة كمؤسسة رسمية عربية، واسترداد النظام العربي لزمام المبادرة، جعل من الصعب على «م. ت. ف» أن تستمر في العمل، وفي أداء دورها التمثيلي للشعب الفلسطيني دون دعم عربي رسمي لها، وعلى جميع المستويات. ولم يكن هناك موقف يستدعي الأزمة أكثر من ذلك، فالمشروع الوطني الفلسطيني يعيش تناقضًا إستراتيجيا مع الطرف الذي يفترض به أن يكون سنده الإستراتيجي.

تنتمي قيادة «فتح» في تكوينها الثقافي والاجتماعي إلى تيار الإنتلجنسية والتكنوقراط العربي من أبناء الفئات الوسطى، التي برز دورها بشكل واسع في الخمسينيات والستينيات في أحضان حركة التعليم والمدرسة والجامعة الحديثة. لم ير هذا التيار ـ في أغلبيته ـ الغرب باعتباره نموذجًا حضاريا مختلفًا عن نمط وأهداف الحياة العربية الإسلامية، ولم ير بالتالي لحظة صدام حضاري وثقافي بعيدة التاريخ بين الغرب والحوض العربي الإسلامي. إن تجاهل «فتح» في خطابها الأول للوضع الدولي، وسذاجة رؤيتها للمشروع الصهيوني، قد عكست خطرًا على منهج إدارة الصراع كله. فقد كان هناك ضعف واضح في فهم العلاقة بين القوى الغربية والكيان العبري وأبعادها، وضعف في تصور كيفية صناعة القرار في العواصم

---

(1) من الملاحظ أنه حتى في المرحلة السابقة لـ ١٩٦٧، عندما كانت الضفة والقطاع ما تزال بأيد عربية، اضطرت المنظمة أن تنص في المادة ٢٤ من الميثاق القومي الفلسطيني على أنها «لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية».

الغربية الكبرى بما في ذلك الاتحاد السوڤييتي[1]. كما أن العقل السياسي الوطني الفلسطيني، بدا بين مرحلة وأخرى، وكأنه يُفاجَأ بقوة المشروع الصهيوني وامتداداته. وحتى على المستوى العربي، عانى القرار السياسي الفلسطيني من اضطراب في تحديد ما هو «تكتيكي» أو مرحلي في العلاقة مع الأنظمة العربية، وبين ما هو «إستراتيچي» وبعيد المدى في العلاقة مع القوى الشعبية، والإسلامية منها بشكل خاص. وقد ضخم العامل الفلسطيني في الصراع حتى تحول إلى عصبية بائسة، «رومانتيكية» في بعض الأوقات. وفي مراحل الأزمات والحصار، كان الخطاب الوطني الفلسطيني، بدلاً من محاولة الانتشار في عمق عربي - إسلامي واسع، يلجأ إلى كهف العصبية السوداوي[2].

إن صيغة المشروع الوطني الفلسطيني الأساسية، صيغة حصر القضية الفلسطينية على أساس من هوية وطنية موازية لهوية دولة التجزئة العربية الوطنية، التي وضعت قواعدها في العشرينيات والثلاثينيات، كانت رغم تناقض الكيان العبري معها، تحمل لعنتها وعوامل ضعفها في داخلها، طوال مراحل النضال الفلسطيني.

---

(١) كان العقل الإصلاحي العربي الإسلامي (محمد عبده ورشيد رضا) في مطلع القرن يتصور أنه يمكن بالإقناع والتعقل التفاهم مع الاستعمار الغربي، والوصول إلى نتائج مرضية لمصلحة الطرفين. وقد ساد هذا الاتجاه اللاعقلاني العقل السياسي العربي، وسيطر عليه حتى عجز عن الربط بين الواقع وموازين القوى والقرار السياسي. وكما كان السادات يعتقد أنه سيسرق أميركا من إسرائيل، فإن «فتح» ظنت في بعض المراحل أن حفاظها على أمن السفارة الأميركية في عمان عام ١٩٧٠، وفي بيروت (في أثناء الحرب الأهلية)، ومساعدتها على إجلاء الرعايا الأميركيين في عام ١٩٨٢ عن لبنان، سيحسن من الموقف الأميركي تجاه «م. ت. ف».

(٢) ولا شك أن العصبية الفلسطينية في مراحل الأزمات، كانت تستخدم أيضًا غطاء لقرارات التراجع السياسي الكبرى، وقد لعب الإعلام الفلسطيني دورًا بالغ الذكاء في استخدام الأدب الفلسطيني بشكل خاص لأجل ذلك الهدف. ففي المؤتمر الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في عام ١٩٨٣ عقب الخروج من بيروت، استُدعي الشاعر الفلسطيني محمود درويش لإلقاء قصيدته «مديح الظل العالي» أمام المجلس بكل مدلولاتها الفلسطينية التراچيدية، وهو ذات المجلس الذي صادق على قرارات مؤتمر فاس. وقد كتب الشاعر الفلسطيني معين بسيسو في آخر قصائده إبان حصار طرابلس يقول مخاطبًا الفلسطيني، ومشيرًا إلى العرب «أبدأت تحصي أضلعك؟! كم من ضلوعك والحصار يضيق قد وقفت معك!».

شكلت الانتفاضة مخرجًا حيويا لـ «م. ت. ف» وللمشروع الوطني ككل، فقد أعادت فلسطين إلى قلب الاهتمامات العربية، وفتحت إمكانات جديدة للمنظمة بعد أن تيقّن الأردن من صعوبة بناء دور مستقل، وسارع إلى فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية في تموز/ يولية عام ١٩٨٨. كما أجبرت الانتفاضة الإدارة الأميركية على استئناف تحركها لتسوية في المنطقة، وهو الأمر الذي تبلور في نهاية سنة ١٩٨٩ بنقاط بيكر الخمس.

ولكن الانتفاضة جاءت معها كذلك بتحديات جديدة وغير مسبوقة للقيادة الوطنية الفلسطينية. فهي من ناحية، أبرزت دورًا إسلاميا فلسطينيًا سياسيا مهما في الضفة والقطاع. ومن ناحية أخرى، أكدت دور الداخل الفلسطيني المتزايد الأهمية ـ رغم استقطابه بين الوطني والإسلامي ـ في ميزان القوة الفلسطينية، بعد أن كانت بذور هذا الدور قد ضربت بقسوة في منتصف السبعينيات على يد الحكم العسكري الإسرائيلي. ومن ناحية ثالثة، كان الوضع الدولي يشهد تغيرًا جذريا تمثل في السياسة السوفييتية الجديدة التي وصلت آنذاك إلى مرحلة التبلور.

وعلى مدى الشهور القليلة السابقة لانعقاد دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة (الجزائر، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨)، كان السوفييت يدفعون بالفلسطينيين إلى القبول بالقرار رقم ٢٤٢، وإعلان اعتراف ما بدولة «إسرائيل» وشجب قاطع للإرهاب. وهي ذات الشروط التي أعلنتها إدارة ريغان لبدء حوار مع الفلسطينيين.

لم يعد لدى العقل السياسي الوطني الفلسطيني، عندما قامت الانتفاضة، المرونة الضرورية لإبداع تصور آخر لمسار القضية الفلسطينية سوى التسوية الجزئية. وكان هذا العقل قد قطع شوطًا كبيرًا منذ برنامج النقاط العشر في سنة ١٩٧٤ نحو القبول بمبدأ العمل على أساس ما توفره شروط الواقع الدولي والإقليمي. وهو لذلك لم يتعامل مع الانتفاضة إلا كرصيد قوة جديدة لتحسين الموقف الفلسطيني في عملية

التفاوض حول التسوية[١]. وفي ظل ما بدا من تهديد لوضع «م. ت. ف» فلسطينيًا، وما عكسه الموقف السوفييتي الجديد عربيا ودوليا، كان تقويم القيادة الفلسطينية للانتفاضة أنها لن تستطيع فرض متغيرات جوهرية على ميزان القوى الشامل مع الكيان العبري، وأن الأجدر بالطرف الفلسطيني أن يتحرك حثيثًا نحو التسوية. أصبح الموقف الفلسطيني بذلك أقرب ما يكون للموقف المصري الرسمي في منتصف السبعينيات، الذي كان يؤكد على أن الولايات المتحدة تمسك بمعظم أوراق الصراع. وقد جاءت قرارات المجلس الوطني التاسع عشر متطابقة مع هذا التصور[٢]، من خلال اعترافها بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ وقرار التقسيم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة في عام ١٩٤٧. قدمت قرارات المجلس أقرب صيغة فلسطينية حتى ذلك الوقت للاعتراف بدولة «إسرائيل»، وقد أكد البيان السياسي لدورة المجلس تلك رفض «الإرهاب بكل أنواعه»، وهو ما أعاد توضيحه السيد عرفات في «إعلان جنيف» يوم ١٣ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه. وطالبت قرارات المجلس مقابل ذلك «بحق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال»، بل صدر عن المجلس بالفعل بيان الاستقلال. دعت القرارات إلى ضرورة أن تشكل دولة فلسطين «حكومة مؤقتة في أقرب وقت ممكن، وطبقًا للظروف وتطور الأحداث». ولكن القيادة الفلسطينية آنذاك ورغم ذهابها لتلبية المطالب الأميركية إلى أقصى مدى ممكن، كانت تعتقد أنها ما زالت تحتفظ ببعض الهامش للحركة، إن فشلت مبادرتها للسلام، وأن خيار الانتفاضة قد يكون بديلاً عن الخيار الأميركي عند الضرورة.

أقر برنامج النقاط العشر (البرنامج المرحلي) في عام ١٩٧٤ مبدأ التفاوض على أساس حل جزئي للقضية الفلسطينية، ثم جاء القبول الفلسطيني بمقررات قمة فاس

---

(١) يقول هشام شرابي «إن الإرادة المتفهمة للتاريخ، والقادرة على التريث في ظل التاريخ، قادرة أيضًا على تفهم حتمية التاريخ والفوز بالحرية التي يسبغها هذا الفهم»، انظر: المثقفون العرب والغرب، (بيروت: دار النهار، ١٩٧١)، ص١٠.

(٢) البيان السياسي للدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني وإعلان الاستقلال، الحياة، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٨.

في عام ١٩٨٢، ليحدد حجم المطالب العربية ـ الفلسطينية بحدود الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي المجلس الوطني التاسع عشر، سار الفلسطينيون الخطوة الثالثة على طريق الانسحاب من إجماعهم التاريخي، عندما أعلنوا مشروع سلام يقوم على الاعتراف المتبادل؛ اعترافهم بالدولة العبرية مقابل موافقتها على قيام كيان وطني فلسطيني. وفي كل خطوة من الخطوات الثلاث، كان المبرر الرئيس المعلن هو المحافظة على الدور الفلسطيني، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وقد أصبحت مسألة الهوية ـ الدور ـ التي صنعت إطار المشروع الوطني الفلسطيني بعد الحرب العالمية الأولى، أصبحت هي ذاتها غطاء التراجعات الفلسطينية عن أهداف المشروع التاريخية. لم تعد «م. ت. ف» في الخطاب الوطني الفلسطيني، تمثل النقيض للدولة العبرية والمشروع الصهيوني، بل مشروعًا شريكًا له على الأرض!

شهد عام ١٩٨٩ مساعيَ دبلوماسية أميركية نشطة باتجاه التسوية، كما شهد بداية الحوار الفلسطيني ـ الأميَركي، الذي سرعان ما تباطأ وفرغ من جوهره، ولكن المنطقة العربية والساحة الفلسطينية كانتا تدخلان بتسارع كبير نحو مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وما قد يترتب عليه من نتائج، بعد أن عاش المشرق زهاء نصف القرن كساحة من أخطر ساحات الحرب الباردة. وقد تتابعت المتغيرات على النحو التالي:

ـ نهاية حرب الخليج الأولى بإعلان وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، وانقسام تدريجي في المعسكر العربي المؤيد للعراق نحو محور عربي يخشى القوة العسكرية التي خرج بها العراق من الحرب (دول الخليج والسعودية ومصر) ودورًا عراقيا إقليميا مهيمنًا، ومحور يستظل بالقوة العراقية، ويطمح لاستخدامها في تعديل ميزان القوى مع الكيان العبري، وتعبئة الفراغ الناشئ عن الانسحاب السوفييتي (م. ت. ف، السودان، اليمن، وإلى حد أقل الأردن). وقد تطورت الأمور منذ نهاية عام ١٩٨٩ ببروز موقف أوروبي غربي وأميركي واضح ضد العراق، وترسانته العسكرية، ومحاولاته تطوير صناعة عسكرية غير تقليدية[1].

---

(١) قارن: خليل الشقاقي، المواجهة في الخليج: خيارات الحرب وآثارها، قراءات سياسية، السنة الأولى، العدد الأول، شتاء ١٩٩١، ص٢٤ـ٣٠.

وسرعان ما انعكست حالة الانقسام العربية على مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد في آيار/ مايو عام ١٩٩٠، وبدا أن الوضع الفلسطيني سيتحمل الكثير، فيما إذا انفجر الصراع العربي ـ العربي.

ـ تدهور مساعي السلام الأميركية، برفض شامير لنقاط بيكر الخمس، ومن ثم انهيار حكومة الائتلاف الإسرائيلية في آذار/ مارس عام ١٩٩٠، وعودة شامير للحكم منفرداً.

ـ اتساع نطاق الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي إلى فلسطين المحتلة [١]، وبداية عودة الثقة إلى الكيان العبري فيما يتعلق بمسألة التوازن الديمغرافي في فلسطين بين العرب واليهود.

ـ صدور قرار أميركي بقطع الحوار مع «م. ت. ف»[٢].

ـ تصاعد حالة الاستقطاب في الأرض المحتلة بين المعسكر الوطني والإسلامي، ضغوط من القيادات الوطنية على «م. ت. ف» لتحديد التزام أوضح بخيار السلام. وذلك في ظل حالة من الاضطراب في الساحة السياسية الفلسطينية الداخلية، بعد أن أدت سياسة «م. ت. ف» في ربط الانتفاضة بعجلة التسوية، وتعثر التحرك الأميركي الدبلوماسي إلى بروز حالة من الإحباط، فيما سيل المهاجرين اليهود مستمر في التدفق.

---

(١) وصل إلى دولة «إسرائيل» زهاء ١٢٠ ألف مهاجر يهودي سوفييتي خلال العام ١٩٨٩، ولم يكن عدد المهاجرين من المنطقة نفسها قد تعدى ١٣ ألفًا في العام السابق ١٩٨٨، انظر: محمد إسماعيل فرج، الهجرة وحلم دولة إسرائيل الكبرى. مستقبل العالم الإسلامي، السنة الأولى، العدد الثاني، ربيع ١٩٩١، ص ٢١١. وقد أعلن المكتب المركزي للإحصاءات في القدس (٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، أن ٢٣٠ ألف مهاجر يهودي جديد وصلوا لدولة «إسرائيل» منذ بداية السنة اليهودية الجديدة التي احتفل بها في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، وأن معظمهم جاء من الاتحاد السوفييتي، الحياة، ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١.

(٢) صدر القرار الأميركي بقطع الحوار في حزيران/ يونية ١٩٩٠، عشية محاولة مجموعة عسكرية بحرية تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية (يقودها أبو العباس، وكانت تحتفظ بعلاقات وثيقة مع ليبيا والعراق) بمحاولة إنزال فاشلة على الساحل الفلسطيني، وقد رفضت «م. ت. ف» إدانة العملية. إلا أن الحوار كان في حقيقته بطيئًا ومتقطعًا ودون جوهر، وكانت الضغوط الإسرائيلية مستمرة على الإدارة الأميركية لقطع الحوار سواء عن طريق الكونغرس أو قوى النفوذ اليهودي الأميركي، أو من خلال الموقف الإسرائيلي القاطع برفض إحراز أي تقدم في عملية السلام بمشاركة «م. ت. ف».

كان هذا هو الإطار العام الذي انفجرت فيه أزمة الخليج بعد اجتياح القوات العراقية للكويت، وفرار أميرها وحكومتها، وبداية الحشد الأميركي، وإعلان بغداد ضم الكويت رسميا للعراق. حاول الفلسطينيون في مطلع الأزمة التزام موقف الوسيط، كما أعلنوا موقفًا علنيا ـ وآخر سريا أكثر تشددًا ـ بمعارضتهم لقرار الضم، ودعوتهم لانسحاب عراقي تحت مظلة تسوية عربية. ولكن التسوية العربية للأزمة بدت مستحيلة بعد وصول القوات الأميركية للمنطقة. وما أن اشتعلت شرارة الحرب حتى أخذ الفلسطينيون موقفًا رسميا واضحًا مع العراق، بعد أن كان الموقف الشعبي قد عبر عنه بتظاهرات حاشدة مؤيدة لبغداد في الضفة والقطاع والأردن. لم يكن المحور العربي المضاد للعراق على استعداد لقبول الموقف الفلسطيني المحايد أو الوسيط منذ البداية، وكان واضحًا على المستوى العربي والإسلامي الشعبي ثقل الورقة الفلسطينية في شهور الأزمة ـ الحرب. ولذا فقد بدأت «م. ت. ف» والفلسطينيون بشكل عام في تلقي ردود الفعل العربية والدولية إزاء موقفهم منذ شهورها الأولى، ثم تصاعدت الضغوط عليهم على كل المستويات حتى ما بعد وقف إطلاق النار.

خسر الفلسطينيون بنهاية الحرب الثقل العراقي الإقليمي، وخسروا اقتصاديا، وفرضت على مئات الآلاف منهم هجرة جديدة[1]، كما فرض عليهم حصار

---

(١) منذ بداية حرب الخليج، توقف الدعم السعودي والخليجي والعراقي عن «م. ت. ف»، كما جمدت حسابات الضريبة المقتطعة من رواتب الفلسطينيين في دول الخليج والسعودية، وقد قدر الرقم الخاص بهذين البندين بـ ١٩٠ ـ ١٩٥ مليون دولار سنويا، (الأيكونومست البريطانية، ٢٢ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٠). كما قدرت تحويلات الفلسطينيين العاملين في الكويت للضفة والقطاع سنويا بـ ٤٢٥ مليون دولار (الإسلام وفلسطين، العدد ٣٥، ٨ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩١، ص ١١). ويقدر عدد الفلسطينيين الذين غادروا الكويت أو أخرجوا منها بـ ٣٠٠ ألف فلسطيني، في الوقت الذي توقفت فيه دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة عن إصدار تأشيرات عمل جديدة للفلسطينيين. وخسرت الأرض المحتلة كذلك حصيلة صادراتها الزراعية وغير الزراعية (صابون، وصخر بناء، ورخام، وغيرها) لدول الخليج والسعودية، إلى جانب خسارة مؤسساتها الصحية والاجتماعية للمساعدات الشعبية التي كانت تصل مباشرة إلى الأرض المحتلة.

سياسي عربي ودولي[1]، وظهرت مؤشرات عديدة على تفاوت في وجهات النظر بين القيادات الوطنية في الداخل والخارج. وقد انعكس ذلك كله على حركة الانتفاضة، التي بدت وكأنها تدهورت إلى أدنى مستوياتها. كانت نهاية حرب الخليج مناسبة قاطعة لتوكيد التفرد الأميركي بشئون المنطقة، وانهيار بالغ لحالة التضامن العربي حتى على مستواها النظري البحت، كما كانت مناسبة جديدة لتوكيد الإصرار الغربي على الحفاظ على توازن القوى في المنطقة لصالح إسرائيل.

الطريق إلى مدريد

أولت الولايات المتحدة اهتمامًا بالغًا بمنطقة الشرق الأوسط منذ بداية ظهور علامات الانسحاب السوفييتي من مناطق النزاع الدولية. وقد وفر مناخ ما بعد الحرب الباردة بين الدولتين «الكبريين»، وهزيمة العراق في حرب الخليج، فرصة أن تبلور الولايات المتحدة مجموع أهدافها الإستراتيجية في المنطقة، معبرة بذلك عن تكريس دورها الزعيم للعالم الغربي، وحامية لمصالحه ككل، والراعي لشئون

---

(١) جمدت الدول العربية التي وقفت في مواجهة العراق علاقاتها بـ «م. ت. ف». كما ذكرت مصادر إسرائيلية أن السعودية ودول الخليج أرسلت لـ «إسرائيل» بإشارات للمساعدة في إيجاد قيادة بديلة للمنظمة، وحل القضية الفلسطينية بالتعاون مع الأردن (علهمشمار، ٢٤ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩١). وأعلن وزير خارجية لوكسمبورغ چاك بوس في ١٩ شباط/ فبراير عام ١٩٩١ أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية قررت عدم مقابلة عرفات إثر موقفه المؤيد للعراق (القدس العربي، ٢٠ شباط/ فبراير عام ١٩٩١). وقد وجهت لـ «م. ت. ف» ضربة جديدة في لبنان، أجبرت بعدها على سحب الأسلحة الثقيلة من المخيمات، *International Herald Tribune*, 9 July 91، وقد لوحظ أن الرئيس الفرنسي ميتران رفض ترتيب لقاء له مع عرفات في أثناء زيارة الأول لتونس (الحياة ١٥ تموز/ يولية عام ١٩٩١). وذكر السيد عرفات في حديث له أمام اللجنة السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الأخيرة أن توماس بيكرنغ المندوب الأميركي في الأمم المتحدة أخبر نبيل شعث مستشار عرفات السياسي في لقاء عابر لهما مهددًا: «إن على الفلسطينيين أن يتذكروا ما حل بهم في الأردن ولبنان والكويت»، ملمحًا إلى هجرة جديدة ربما من الضفة الغربية (الحياة ٢٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١).

العالم وأمنه. ويمكن رؤية الأهداف الأميركية ـ الأوروبية الغربية في المنطقة كما يلي[1]:

١ ـ إيقاف النمو المتزايد لمخزون وتقنية الأسلحة غير التقليدية في المنطقة، بما في ذلك احتمالات تحول دولة عربية أو إسلامية أو أكثر إلى قوة نووية.

٢ ـ تأمين منابع النفط وطرق نقله، خاصة في منطقة الخليج والجزيرة العربية.

٣ ـ احتواء عوامل تصاعد «التطرف»، سواءً على مستوى الأنظمة القائمة (كالعراق وليبيا وسوريا وإيران)، أو على مستوى احتمالات التحول الإسلامي في قطر أو أكثر.

٤ ـ التزام سياسي وأيديولوجي ببقاء دولة «إسرائيل».

وتعمل الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها السابقة، والحفاظ على مصالحها المتعلقة بها في المنطقة، من خلال أربعة مسارات متوازية:

المســار الأول: ترى واشنطن أنها غير ملزمة بمؤسسات وأطر وتوازنات ما بعد الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط (ولا في أوروبا). وتعمل بشكل خاص على «تهميش» دور الجامعة العربية ومؤسسة القمة، التي تعتبرها من موروثات الاستعمار الأوروبي للمنطقة والحرب الباردة[2]. وقد اتضح ذلك من خلال عدة

---

(١) راجع الدراسات التالية كمثال على تصور الأهداف الإستراتيجية الأميركية عالميًا، وفي الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

Samuel P. Huntington, "America's Changing Strategic Interests", Survival, Vol. XXXIII, No. 1, Jan -Feb. 1991, pp. 3 -17;

Charles Krauthamer, "The Unipolar Moment", *Foreign Affairs,* Vol. 70, No. 1, 1991, pp. 23-33;

William Pfaff, "Redefining World Power", *Foreign Affairs,* Vol. 70, No. 1, 1991, PP. 34-48 ؛ وانظر تحليلاً لإستراتيجية الناتو الجديدة وعلاقتها بالمنطقة العربية في:

"Arab Security Vs. NATO, WEU", Issues,Vol. 1, No. 2, Nov. 1991.

(٢) تزداد القناعة بهذا الرأي أيضًا ضمن الأوساط الأوروبية التي عرفت بمحاولتها لتفهم الطموحات العربية المشتركة مثل فرنسا، وفي مقابلة مع چوزيف فيتشيت *International Herald Tribune,* 13 March 1991، قال وزير الخارجية الفرنسي: «إن السياسة الديغولية (تجاه العرب) كانت سلسلة من الأوهام»، مشككًا بوجود كتلة ورأي عام عربي مشترك. وانظر أيضًا تقريرًا عن الهجوم السوري على مواقف فرنسا من الوضع اللبناني في: *International Herald Tribune,* 21 Dec., 1991.

شواهد منها : رسائل أميركية منفردة أرسلت للملوك ورؤساء الدول العربية قبل مؤتمر قمة بغداد في آيار / مايو عام ١٩٩٠ ؛ عرقلة دور الجامعة العربية ومؤسسة القمة في أزمة الخليج ؛ والحرص على أن تتفاوض الجهات العربية المعنية بالصراع العربي ـ الإسرائيلي مباشرة معها ؛ وعرقلة كل محاولات للتنسيق بين دول المواجهة تسبق موافقة الأطراف على الإطار الأميركي المقترح لعملية التفاوض وتوجهات التسوية . ويلاحظ في هذا المجال كذلك تعثر الاتفاق الخليجي ـ المصري ـ السوري (إعلان دمشق)، حول دور أمني للطرفين الأخيرين في الخليج، فيما أنجز الاتفاق الأمني الأميركي ـ الكويتي . إن ذلك لن يمنع استمرار بعض الأطر التنسيقية العربية مثل مجلس التعاون الخليجي، ولكن الأميركيين سيحاولون ألا يتجاوز دور هذه الأطر حدود الضرورات التي تفرضها الرؤية الأميركية لأمن المنطقة واستقرارها . كما أن هذا الموقف الأميركي لن يمنع بالطبع أن يحاول طرفان أو أكثر تجاوزه، كما يحدث في حالة التقارب الفلسطيني ـ السوري في مرحلة ما بعد مدريد، ولكن مثل تلك المحاولات ستكون الاستثناء وليست القاعدة، وستعمل واشنطن على ألا تستمر طويلاً . إن وصول الوضع العربي لمثل هذه الحالة سيشكل أبرز علامات انهياره أمام حالة التفرد الأميركي، وسيترك أثراً بالغ الضرر على مستقبل العرب السياسي والاقتصادي والثقافي، وعلى ثقلهم حتى في ساحة التسوية الدبلوماسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي .

المسار الثاني: أن واشنطن ستعمل وستشجع على تخفيف ضغوط الأزمة الاقتصادية عن الأقطار التي تتعرض لحالات صعود إسلامي شعبي في داخلها . وستقع مسئوليات هذا المسار على دول السوق المشتركة واليابان ودول النفط العربية، كما هي على الولايات المتحدة . ولعل حالات مصر والجزائر والأردن وتونس والضفة والقطاع ستكون المرشحة لتلقي الاهتمام الأكبر . وذلك في الوقت الذي ستغض فيه واشنطن النظر عن المواجهة الأمنية بين هذه الدول وقواها الإسلامية .

المسار الثالث: الحفاظ على الوجود العسكري الأميركي في المنطقة وجوارها، وإضافة نقاط تواجد وتسهيلات وتخزين معدات أخرى جديدة . إن هذا الوجود

العسكري المباشر لا يستهدف المساعدة على إنجاز التدخل الأميركي في حالة نشوب نزاع مفاجئ فحسب، بل توفير رادع لعوامل بروز الأزمة ومصادرها قبل وقوعها.

المسار الرابع: إنجاز تسوية شاملة لمسألة الصراع العربي ـ الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، أو على الأقل نزع فتيل الانفجار منها، بوصفها أهم عوامل عدم استقرار المنطقة.

من الواضح أن إحراز تقدم في أحد المسارات، سيؤثر تأثيراً مباشراً على العمل في المسارات الأخرى. وقد نشطت الدبلوماسية الأميركية إثر وقف إطلاق النار في حرب الخليج للعمل على المستويات الأربع جميعًا، إذ قام وزير الخارجية الأميركي في الفترة بين نيسان/ إبريل وتشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩١، بثمانية رحلات للمنطقة (شملت كل منها عدة دول). ونظراً للتعقيد البالغ في مسألة الصراع العربي ـ الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، فإن القدر الأكبر من الجهد الأميركي انصب على تحقيق تقدم في مجالهما. بدأ التحرك الأميركي على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي من موقع بالغ القوة، فلم يكن ممكنًا للحكومة الإسرائيلية، ولا لليهود الأميركيين، أن يتنكروا للجهد الأميركي الواسع في هزيمة العراق، وإخراجه من ميزان القوة في المنطقة، وضرب كل احتمالات تهديده المستقبلي للدولة العبرية. ولم يكن هناك عربيا ولا فلسطينيا، ممن يستعد لإبداء معارضة جذرية للسياسة الأميركية، أو يجهز لمواجهة معها. وقد التزم التحرك الأميركي بالابتعاد عن المسائل الجوهرية للصراع، مفضلاً حل المسائل التقنية والشكلية التي تعرقل بدء مفاوضات مباشرة بين الأطراف. ورغم أن هذه الشكليات حملت مغزى عميقًا في معظم الأحيان بالنسبة لأطراف الصراع، فإن التنازلات الرئيسة في هذا المجال كان لا بد أن تقدمها الأطراف العربية. وحملت رسائل الضمانات التي قدمتها الخارجية الأميركية لمختلف الأطراف في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١ دلالات واضحة على ذلك، فقد أقرّت:

١ ـ رفض مشاركة أعضاء معلنين في المنظمة، أو من سكان القدس أو الشتات في الوفد الفلسطيني.

٢ ـ تجري المباحثات بعد انفضاض جلسات المؤتمر الدولي على أساس ثنائي دون وسطاء، بين الوفد الإسرائيلي، وكل وفد عربي على حدة.

٣ـ تقتصر مشاركة الدولتين الكبريين على يومي الافتتاح للمؤتمر الدولي، الذي ينفض ولا يعقد ثانية إلا بموافقة جميع الأطراف.

٤ ـ لا صلاحيات لمراقب عن الأمم المتحدة.

٥ ـ أن المفاوضات لن تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، ولا إلى عودة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧[١].

حاول الفلسطينيون طوال أشهر المفاوضات التمهيدية، عبر فريقهم المشكل من شخصيات من الأرض المحتلة تحسين الشروط المطروحة لبدء عملية التسوية، سواء نحو مشاركة أوضح للمنظمة، أو الإقرار المسبق بحق تقرير المصير، أو إعلان التزام أميركي نحو مصير القدس، أو حتى بتحسين ظروف المعيشة التعليمية والاجتماعية والسياسية في الضفة والقطاع، إلا أن الموقف الأميركي كان قاطعًا في أن كل المسائل السابقة ستترك لعملية التفاوض المباشرة ذاتها. وقد أوهن الموقف الفلسطيني، إضافة إلى التدهور العام في مرحلة ما بعد حرب الخليج، أن الطرف السوري سارع إلى إعلان موافقته على الإطار الأميركي لعملية التفاوض[٢]، دون تنسيق أو

---

(١) انظر: البيادر السياسي، ٢٨ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١، تحت عنوان: «رسائل الضمانات ومذكرات التفاهم». وقد أعلن عرفات في اجتماعات اللجنة السياسية للمجلس الوطني العشرين أن «عملية السلام الحالية بدأت بموقف أميركي يقوم على سلسلة من اللاءات: لا للقدس، لا للمنظمة، لا للضغط لوقف الاستيطان»، الحياة، ٢٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١. وعرض عرفات في الجلسة نفسها اثنتي عشرة نقطة قدمها الأميركيون للفلسطينيين وتشكل الإطار العام لعملية السلام، كما يراها الجانب الأميركي، ولا يشير أي منها إلى الثوابت الفلسطينية الشهيرة الثلاثة (القدس، وحق تقرير المصير، ووقف الاستيطان) التي أقرها المجلس الوطني في نهاية جلساته.

(٢) أعلن الرئيس السوري في ١٤ تموز/ يولية عام ١٩٩١، أن مقترحات بوش تعتبر أساسًا مقبولاً للحل، وقبلَ الالتحاق بمؤتمر السلام (الحياة، ١٥ تموز/ يولية عام١٩٩١). ورغم أن الموافقة الأردنية الرسمية لم تعلن إلا في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩١، في خطاب للملك إلى المجلس الوطني الأردني قال فيه: «إن الأردن فعلاً تحت الحصار» (*The Guardian*, 14/10/1991). إلا أن التوجه الأردني للقبول كان واضحًا منذ بداية الصيف، ولكن الحكم كان ينتظر الصيغة والظرف المناسب للإعلان بما في ذلك الموافقة السورية والفلسطينية، وإيجاد الوسيلة للتعامل مع الحالة الإسلامية في البلاد.

انتظــار للطـرف الفلسطيني، وهو الموقف الذى شكل رد فـعل على التـفـرد الفلسطينى المسبق.

أدت مجموع التطورات ومتغيرات الوضع العربي والدولي، والآثار التي تركتها حرب الخليج على الساحة الفلسطينية الداخلية إلى أن تجد الآلة السياسية الوطنية نفسها لأول مرة في تاريخ النضال الفلسطيني في مواجهة خيار واحد، وبلا هامش بديل. كان بإمكان الحاج أمين الحسيني في عام ١٩٣٩ أن يرفض الكتاب الأبيض البريطاني، كما كان بإمكانه أن يرفض في عام ١٩٤٧ مشروع التقسيم، ويبقى برغم ذلك قادراً على مواصلة العمل. وقد رفضت «م. ت. ف» منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٨ القبول بالقرار رقم ٢٤٢، كما رفضت الالتحاق بكامب ديفيد ومحادثات الحكم الذاتي، بل قاتلت ضد الأردن في عام ١٩٧٠ وسوريا في عام ١٩٧٥، واستمرت رغم ذلك بين مد وجزر لاعبًا أساسيا على المسرح. ولكنها أخيراً وصلت إلى النتيجة الطبيعية للتفاوت الهائل في ميزان القوة بين العمل على أساس من مشروع وطني وبلا وطن، وبين وضع عربي ودولي يرفض الاستجابة للمطالب الوطنية الفلسطينية. عاش الخطاب السياسي الفلسطيني عدة عقود، يؤكد على أن التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي هو العقبة الكبرى أمام إنجاز الأهداف الوطنية الفلسطينية، وأصبح عليه منذ خريف عام ١٩٩١ أن يقبل بالولايات المتحدة حكمًا ومرجعًا وحيداً لحل الصراع دبلوماسيا[١].

لقد كانت القيادة الفلسطينية تدرك طبيعة الموقف الذي تمر فيه، وتدرك حجم القرار الذي يطلب منها اتخاذه بالموافقة على الإطار الأميركي المقترح لعملية

---

(١) فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمعروف بشكوكه العميقة تجاه السياسة الأميركية، فاجأ أعضاء المجلس الوطني العشرين يوم ٢٤ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١، بقوله «إن واشنطن صادقة في محاولتها لإنهاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي». ورأى أن العالم قد تغير وأنه يجب على «م. ت. ف» أن تتعامل مع هذه المتغيرات حيث لا يوجد أمامها أي بديل سوى أن تصبح جزءاً من هذا العالم الجديد، الذي يؤيد التوصل إلى تسوية النزاعات الإقليمية سلمًا»، الحياة، ٢٥ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١. وفي مقابلة مع الغارديان يوم ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩١، قال القدومي «إن واشنطن تريد استقراراً في الشرق الأوسط لتبني نظامها العالمي الجديد و«م. ت. ف» وفلسطين عامل مساعد في هذا الاتجاه».

التفاوض. ولذا، فإنها حرصت أن يكون المجلس الوطني الفلسطيني هو المؤسسة التي تأخذ القرار، كما حرصت وسعت سعيًا حثيثًا أن تمثل القوى الفلسطينية جميعها في المجلس، وبشكل خاص القوى الإسلامية. فقد أصبح واضحًا، نظرًا لطبيعة وتوجهات عملية التسوية ذاتها، أن القرار الفلسطيني سيتعلق أساسًا بفلسطينيي الداخل (الضفة والقطاع)، وأن قوة التيارات الإسلامية في المنطقتين، ووجودها خارج إطار المجلس الوطني الفلسطيني، سيترك آثارًا سلبية على تماسك الساحة الفلسطينية. ولكن عدة اجتماعات بين ممثلين عن القيادة الوطنية وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، واتصالات أخرى مع حركة الجهاد الإسلامي، فشلت جميعها في إحضار القوتين الإسلاميتين الرئيستين إلى المجلس[1]، فلجأت قيادة «م. ت. ف» بالتالي إلى شخصيات ثانوية، لتغطي التمثيل الإسلامي.

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته العشرين في مدينة الجزائر (٢١ ـ ٢٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١)، في ظل حالة من الإحباط والانكفاء عبر عنها السيد ياسر عرفات بقوله لأعضاء اللجنة السياسية للمجلس «لا أطلب منكم أن تقولوا نعم، ولكننا لا نستطيع أن نقول لا». ورغم ضعف تركيبة المجلس الوطني الجديدة، إلا أن أصوات المعارضة داخله لإعطاء موافقة صريحة ومطلقة على الإطار الأميركي المقترح كانت بارزة، وخاصة أن السيد جورج حبش، زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كان قد هدد بالانسحاب إن تم التنازل عن الثوابت الوطنية المعروفة. جاء البيان السياسي ـ كنص ـ في نهاية أعمال الدورة، محاولة تركيبية لإرضاء أنصار نَعَم المطلقة وأنصار نَعَم المشروطة، ولكن جميع الأطراف كانت تدرك أن ما سيقود مسار التسوية بعد اليوم هو ميزان قوى أعرج وكسيح، وليس نص البيان السياسي. أعطى البيان تفويضًا للجنة التنفيذية «بالاستمرار في الجهود الجارية، لتوفير أفضل الشروط التي تكفل نجاح عملية السلام، وفق قرارات

---

(١) حول موقف حركتي حماس والجهاد من المشاركة في أعمال المجلس، انظر، الحياة في ٢٩ آب/ أغسطس، ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩١، وبيان حماس في ١٣ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١، ونشرة المجاهد، العدد ١٠٩، ٢٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١.

المجلس الوطني»[1]، وكان هذا التفويض هو ما أراده معسكر الالتحاق. في حين تم التوكيد في البيان، لإرضاء معسكر المعارضة الوطنية، على «حق تقرير المصير»، و«اعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية»، والانسحاب التام من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عام ١٩٦٧، وتوفير الضمانات الكاملة للعمل على إزالة المستوطنات القائمة باعتبارها غير شرعية. إن هذه النصوص رغم أنها وضعت لإرضاء المعارضة، والحفاظ على ما تبقى من تماسك المجلس الوطني، إلا أنها في حد ذاتها شكلت سقفًا جديداً للتحرك الوطني السياسي. فهي من ناحية، لم تشر لدولة فلسطينية، ولم تشر لأي حق فلسطيني في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨، ويمكن اعتبارها بشكل من الأشكال تفسيراً فلسطينيا للقرار ٢٤٢، الذي طالما تم رفضه. وعلى أية حال، فإن الأطراف المختلفة ما كان لها أن تنتظر طويلاً، فقد جاءت الدعوة الموجهة من الرئيسين بوش وغورباتشوف للأطراف المختلفة لحضور المؤتمر الدولي وبدء عملية التفاوض، واضحةً في الأسس والآفاق التي تراها. فقد أشارت إلى مفاوضات مباشرة على أساس من مسارين، بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين. وترتكز على قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، كما أكدت على أنه بـ «النسبة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، الذين هم جزء من الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك، فستدور المفاوضات على مراحل، تبدأ بمباحثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وبدءاً من العام الثالث لفترة ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، ستجري المفاوضات بشأن الوضع الدائم»[2].

كان اليوم الثاني من مؤتمر مدريد هو ذروة أعماله ومركزه، فقد استمع العالم إلى خطابي الطرفين الأساسيين، الإسرائيلي والفلسطيني، مثلهما رجلان كل منهما في السبعينيات من عمره[3]. اكتسى خطاب الأول بمطلقات التاريخ؛ التاريخ

---

(١) نص البيان السياسي الصادر عن الدورة العشرين للمجلس الوطني، القدس العربي، ٣٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١.

(٢) النص العربي لرسالة الدعوة، الحياة، ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١.

(٣) النص العربي لخطابي شامير وعبد الشافي في مدريد، الحياة ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١.

الخاص الذي كُتب على أرضية الصراع ونفي الآخر. قال شامير: «شهد هذا القرن خطة إبادة نفذت على أيدي النظام النازي. . . كنا من دون وطن أو حماية، ولكن الكارثة هي التي جعلت المجتمع الدولي يعترف بمطالبتنا القائمة على حقنا في أرض إسرائيل. وفي الواقع جاءت ولادة دولة إسرائيل من جديد بعد وقت قصير جدا من الكارثة، جعلت العالم ينسى أن مطالبتنا هي قديمة. إننا الشعب الوحيد في أرض إسرائيل خلال أربعة آلاف سنة»! وهو يعرف حدود مشروعه اللامحدودة، لذا فهو لا يتحدث «باسم دولة إسرائيل، وإنما باسم الشعب اليهودي». أما خطاب الثاني، فقد جاء مسكونًا بأزمة المشروع الوطني، مفتقداً لعدالة التاريخ، ومجللاً بنص الاستجداء السياسي النسبي. قال عبد الشافي (في نص صاغه مكتب السيد عرفات): «ليس هناك في الشرق الأوسط شعب زائد خارج حدود الزمان والمكان، بل هناك دولة أخطأها الزمان والمكان، ألا وهي دولة فلسطين». إنه حلم المشروع الوطني الطويل الذي جاء وقت التخلي عنه. وإذ يكمل: «دولتنا هذه، وهي في مرحلة المخاض قد طال انتظارها، ولا بد لدولتنا أن تقوم الآن وليس غداً، ومع ذلك فإننا على استعداد لقبول المرحلة الانتقالية، شريطة ألا تتحول هذه المرحلة الانتقالية إلى حل دائم». كما جاء الوقت للتخلي عن الإجماع التاريخي حول فلسطين، كل فلسطين، فالوطن الذي يطلب من مدريد إعادته «لا بد أن يتواجد دولة فوق كل الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧».

انهيار الإجماع الوطني

تجعل الأبعاد العقدية والتاريخية، فضلاً عن عوامل السياسة والاقتصاد والسكان، من القضية الفلسطينية أعقد قضايا الصراع البشري وسواء كان لدى الأطراف المعنية جميعها ـ وهو أمر مشكوك فيه ـ الرغبة في التسوية أو لا، فإن الدور الرئيس في عملية التفاوض سيكون دور «الوسيط» أو الدور الأميركي[١]. إن

---

(١) انظر رؤية أميركية لدور الوسيط الأميركي في:
Kenneth W. Stein and Samuel W. Lewis, *Making Peace Among Arabs and Israelis*, (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, October, 1991).

التوجهات الأميركية في أثناء عملية التفاوض، ورؤية الإدارة الأميركية لميزان القوى في المنطقة، وتقديرها للدور الإسرائيلي في خدمة الإستراتيجية الغربية، وحجم وفعالية القوى اليهودية والقوى المؤيدة لها في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، ستكون جميعًا ذات تأثير مباشر على عملية التفاوض. وسيكون من الطبيعي بالتالي أن يحدد الموقف العربي ـ الفلسطيني في مقابل الموقف الأميركي حجم نتائج عملية التفاوض، فيما يخص العرب والفلسطينيين. وليس هناك ما يشير على المستوى العربي لوجود توجهات للضغط على الولايات المتحدة، أو للعب دور فعال لصالح موقف عربي واحد[1].

إن القيادة الفلسطينية الوطنية تذهب إلى مفاوضات السلام بدون خيارات بديلة في جعبتها. ولعل من المفيد قراءة نص فلسطيني مهم في هذا المجال. فقد وضع السيد نبيل شعث المستشار السياسي لرئيس «م. ت. ف» تصوره لخطة العمل المستقبلية الفلسطينية[2]، منطلقًا من أنه بالإمكان تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية في ظل نظام عالمي جديد. لأن هذا النظام لم يستطع إحباط تقدم ناميبيا وأريتريا وليثوانيا نحو الاستقلال، أو انطلاق شعب جنوب أفريقيا نحو المساواة والحرية. والواضح أن هذا التحليل يتجاوز بشكل واسع عوامل الافتراق بين الحالات السابقة والحالة الفلسطينية، بل لا يرى أن التطورات في الساحات السابقة قد أُنجزت بالشكل الذي أُنجزت فيه بسبب انهيار الحرب الباردة وبروز التفرد الأميركي. ويتجاهل شعث أيضًا تدهور الأوضاع في كوبا، وسقوط حكم «الساندينيستا» في نيكاراغوا، ويراهن على متغيرات اقتصادية في أوروبا واليابان. بل في جزء آخر

(١) لم يستطع العرب عقد قمة عربية في مطلع المرحلة الجديدة، وفي اجتماع قمة مصري ـ سوري، اتفق مبارك والأسد على مجرد التنسيق، وعلى استمرار المحادثات للسلام في المنطقة، القدس العربي، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١. ويسارع الطرف السعودي إلى فتح محادثات غير مباشرة مع «إسرائيل» عن طريق اليهود الأميركيين (*The Independent*, 20 November 1991).

(٢) نبيل شعث، «المجلس الوطني: رفض منطق السماح للعدو وللغير تقرير مصير الشعب الفلسطيني على طاولة يغيب عنها ممثلوه»، القدس العربي، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١.

من المقال يتحدث عن «إمكانية ربط إسرائيل بجنوب أفريقيا، وبحصار إسرائيل ومقاطعتها، إن استمرت في سياستها».

لكن شعث برغم ذلك، يطرح نقطتين بالغتي القوة وهما: الحشد العربي حول مسألة القدس، وتصعيد الانتفاضة. وإذ تبقى قضية القدس محل تساؤل كبير في مدى تحقيق حشد عربي حولها، فإن السياسة الفلسطينية الوطنية تجاه الانتفاضة منذ بدء مؤتمر مدريد تشير إلى أن القيادة الوطنية الفلسطينية ـ بوعي أو بدون وعي ـ تريد الانتفاضة غطاء لخيار السلام، وليس بديلاً عنه في حالة الفشل. فقد نظمت تلك القيادة تظاهرات واسعة في الضفة والقطاع لدعم المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام، طرحت في معظمها صورة قاطعة للانحياز نحو السلام مع العدو لا للصراع، واصطدمت في بعض الحالات مع القوى السياسية والشعبية المعارضة للتسوية. وفي الوقت نفسه، سارعت «فتح» إلى تشكيل لجان سياسية من كوادرها الرئيسين في معظم مدن الضفة والقطاع، لتؤيد التحرك الوطني الرسمي، غابت عنها القوى السياسية الأخرى الشريكة لـ «فتح» في «القيادة الوطنية الموحدة». ثم أعيد تشكيل اللجان فيما بعد بضم عناصر من المنظمات المؤيدة للتسوية، وكأن اللجان السياسية ستحل قريبًا محل صيغة «القيادة الوطنية»، مما يعمق من خط الانقسام الوطني وخط تحويل الانتفاضة إلى غطاء للسياسات المتبعة آنيا، وتفريغها من إمكانات بقائها بديلاً عن خيار التسوية. إن وضع ذلك إلى جانب المعارضة الإسلامية العميقة والجذرية لسياسات «م. ت. ف» الجديدة، يعني أن القيادة الوطنية الفلسطينية، وبغض النظر عما سيحققه تحرك السلام الحالي، قد سارت في طريق باتجاه واحد معالمه الرئيسة هي انهيار الإجماع الوطني الفلسطيني التاريخي.

كانت الانقسامات الفلسطينية في العقود الماضية تتعلق أساسًا بوسائل العمل أو حول الأهداف المرحلية، أو تنحصر في دائرة التنظيمات والنخبة السياسية. بيد أن الانقسام الفلسطيني الحاضر، ينعقد حول الجامع التاريخي للمشروع الوطني،

وسواء ضاق هذا الانقسام أو اتسع، فإنه يمس القواعد الشعبية ذاتها. ويدلل ذهاب «م. ت. ف»، أو القطاع الأكبر فيها، إلى مفاوضات التسوية دون خيارات بديلة، وبغض النظر عن حالة الانقسام الواقعة، أنه حتى لو فشلت الجولة الحالية للتفاوض، فإن القيادة الوطنية لن ترجع عن خيار التسوية، بل إنها على الأرجح ستعود للهبوط بشروطها إلى الأسفل. وإذا وضع في الاعتبار أن المفاوضات تدور حول مستقبل الفلسطينيين في الضفة والقطاع، فإن انقسامًا من نوع آخر سيبرز بين الداخل والخارج، بين من سيجدون موقعًا واضحًا لهم، مهما كان هذا الموقع ـ في فلسطين ـ وأولئك الذين سيفرض عليهم استقرار قلق في المهجر. إن وقوع انهيار للإجماع الوطني، سيكون نهاية الطريق للمشروع الوطني الفلسطيني[1]. وسيحتم على أية قوة فلسطينية جديدة ـ والإسلامية منها بشكل خاص ـ أن تأخذ ذلك في الاعتبار. وقد يكون من غير المجدي وغير الواقعي ولا الملائم للمرحلة التاريخية، أن يطرح مشروع عمل جديد يحمل ذات أهداف المشروع القديم، أو يقوم على أساس من ذات وسائل العمل، أو يفترض ذات «المجال الحيوي».

أي دور للإسلاميين؟

يمثل الاتجاه الإسلامي السياسي الجسم الأساسي للمعارضة الفلسطينية. وفي حين تعارض الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية الخط السياسي الحالي لـ«م. ت. ف»، فإن معارضتهما على ما تحمله من أهمية، تتعلق بمسائل جزئية أكثر مما تتعلق بجوهر خيار التسوية السلمية والوسائل الدبلوماسية. كما أن التنظيمات الوطنية الفلسطينية المقيمة في دمشق، والمنضوية تحت إطار جبهة الإنقاذ، تفتقد لقاعدة شعبية قوية في الداخل والخارج، وستصبح آجلاً أو عاجلاً

(١) حول التظاهرات المؤيدة لمؤتمر السلام وتشكيل اللجان السياسية، وما عكسته من حالة انقسام في القوى الوطنية، انظر: الحياة ٢، ٣، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، القدس العربي ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩١، الشرق الأوسط ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩١.

أسيرة للخيارات العربية الرسمية تجاه التسوية والسلام. حافظ الإسلاميون على موقف واضح وقاطع من خيار التسوية بشروطه الحالية، وقد أصبحوا الطرف الوحيد في الساحة السياسية الفلسطينية الذي يلتزم بالأهداف الوطنية التاريخية للشعب[1].

افتقد الإسلاميون الفلسطينيون منذ نهاية الخمسينيات وحتى مطلع الثمانينيات دورًا فاعلاً في الساحة السياسية لأنهم من ناحية، وكما معظم القوى الإسلامية العربية، وقعوا تحت مطرقة الصدام مع النظام القومي العربي، ولأنهم من ناحية أخرى، ابتعدوا عن ساحة الصدام مع الكيان العبري؛ إذ إن الإسلاميين زهاء عقدين من الزمان وضعوا لأنفسهم جدول أولويات، لم يكن هو ذاته الذي رأته الجماهير الشعبية. بيد أن صعود حركة الجهاد الإسلامي في مطلع الثمانينيات بشعار «القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للحركة الإسلامية» وتجسيدها للشعار على مستوى الفكر والممارسة، ودخول الإسلاميين بصيغ وأطر مختلفة طوال الثمانينيات إلى ميدان الصدام السياسي والعسكري ضد الاحتلال الإسرائيلي، ودورهم الفعال في إشعال الانتفاضة، ومن ثم صعود حركة المقاومة الإسلامية «حماس» كقوة رئيسة في الانتفاضة والساحة الفلسطينية السياسية ككل، إضافة لقوى أخرى عديدة، أدى في النهاية إلى أن يحتل الإسلاميون موقعًا سياسيا وشعبيا بالغ الأهمية.

قدم الإسلاميون على المستوى النظري رؤية وخطابًا مختلفًا عن الرؤية الوطنية للصراع. فالقضية الفلسطينية في الخطاب الإسلامي تتعلق بدوائر ثلاث: الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية. وإذ يرى الإسلاميون تحرير

---

(١) انعكس ذلك بشكل واضح على الخطاب السياسي للمثقفين الفلسطينيين الوطنيين. انظر على سبيل المثال: ربعي المدهون، سقوط الخطاب القديم واستحقاقات المرحلة الانتقالية، الحياة، ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩١؛ عوض خليل، نحو فكر سياسي فلسطيني جديد، القدس العربي، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩١.

فلسطين مشروعًا للنهوض بالأمة ككل، فإنهم لا يجدون في هدف تحقيق الهوية الوطنية (على جزء من فلسطين) مكافئًا ومعادلاً، لمخاطر إنهاء الصراع[1]. إن الخطاب الإسلامي بشكل عام يرى الصراع على فلسطين ضمن أبعاد أكبر وأوسع من البعد السياسي والجغرافي والقومي، إنه امتداد لحالة الصدام التاريخية بين عالم الإسلام والغرب الجديد، المادي الإمبريالي، فهو إذن صراع ذو إطار حضاري. وحيث إن الإسلام لا بد أن يكون المرجع لحضارة عربية إسلامية جديدة، فإن الإسلام يقف في مقدمة الصراع. إن الموقف الإسلامي من الكيان الإسرائيلي، ومن التجزئة العربية ـ الإسلامية، ومن هيمنة الغرب الثقافية والسياسية والإستراتيجية على الدول العربية والإسلامية، يكاد يتساوى. ويستدعي الموقفان، الأيديولوجي والسياسي للإسلاميين، فرضية واحدة: فهم يتوجهون لطرح مشروع بديل عن المشروع الوطني في صورته الأخيرة. وجد الإسلاميون أنفسهم مع نهاية الثمانينيات مجبرين لطرح برنامج سياسي بديل عن برنامج السلام الفلسطيني (الوطني) الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر، فقالوا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء محرر من فلسطين، دون عقد تسوية مع «إسرائيل»[2]. أي أنهم سعوا للاستجابة لحالة الربط الشعبية بين الاستقلال الوطني والحرية من الاحتلال، دون أن يقدموا ثمنًا لذلك إنهاء حالة الصراع. على

---

(١) انظر بيان للتاريخ، حماس، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١؛ ورسالة حركة الجهاد الإسلامي إلى المجلس الوطني، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١؛ بيان حماس رقم ٨٠، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١؛ وعشرة تنظيمات في الأرض المحتلة ترفض المؤتمر وحبش يصفه بالاستسلام، الحياة ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١. تتساءل حركة الجهاد الإسلامي في نص لها قائلة: «لماذا يجب علينا كمسلمين فلسطينيين أن نقبل بالتخلي عن جزء كبير من بلادنا، أقدس بقاع للإسلام في الأرض، وأن نتخلى عن جزء كبير من شعبنا، مقابل هوية الدولة الوطنية وإكمال حلقات التجزئة وإضافة نظام جديد إلى مجموعة أنظمة الإلحاق والتبعية». ملاحظات أساسية حول مسألة الدولة الفلسطينية، الإسلام وفلسطين، العدد التاسع، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٨.

(٢) انظر بيان حماس إلى المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، ونص حركة الجهاد الإسلامي سابق الإشارة إليه في الإسلام وفلسطين، العدد ٩، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

أن من الواضح أن اقتراح الإسلاميين ذلك ـ الذي لم يتبع بدفع سياسي جماهيري قوي منهم حين تقدموا به ـ لم يعد يكفي منفرداً لتشكيل أرضية لبرنامج سياسي في المرحلة الحالية. إن دوراً إسلاميا فاعلاً في الساحة الفلسطينية في المرحلة القادمة يتطلب رؤية وتقدير عدة مسائل مهمة ورئيسة على المستوى الفلسطيني، وعلى المستوى العربي ـ الإسلامي، وعلى المستوى الدولي.

أولاً: مسألة التسوية

يدرك الأميركيون أن فشل التحرك الحالي نحو تسوية في الشرق الأوسط سيترك آثاراً بالغة الخطورة على استقرار المنطقة، وهو الأمر الذي يفضي إلى دور أميركي متزايد في المفاوضات. ويعتبر هذا العامل مرجحًا أساسيا لإمكان وصول المفاوضات إلى تسوية ما. بيد أن هذه النتيجة ليست محسومة ولا قاطعة، فمواقف الأطراف المعنية ما زالت متباعدة. ففي حين يطالب الفلسطينيون بحكم ذاتي كامل، يسعى الإسرائيليون إلى تحويل الحكم الذاتي إلى شكل إداري محدود. وفي حين يطالب الفلسطينيون بانسحاب إسرائيلي من الضفة والقطاع، يعتبر الإسرائيليون أنهم نفذوا البند المتعلق بالانسحاب من القرار ٢٤٢ عندما انسحبوا من كامل سيناء[١]. ويبقى إلى جانب ذلك مسألة المستوطنات والاستمرار في إقامتها وتوسعها[٢]، ومسألة القدس، والربط بين المرحلة الانتقالية والحل الشامل والنهائي. بل إن نطاق الخلاف السوري ـ الإسرائيلي لا يقل عن نطاق الخلاف

---

(١) قال شامير في خطاب مدريد «المسألة ليست الأرض ولكن وجودنا ذاته، وسيكون مؤسفًا إذا تمحورت المحادثات من البداية وبشكل حصري على مسألة المناطق، إنها الطريقة الأسرع للوصول إلى النهاية المسدودة»؛ وانظر خطاب شامير في اجتماع لليهود الأميركيين حول الموضوع نفسه *International Herald Tribune*, 22 November 1991.

(٢) انظر تقارير عديدة حول استمرار إنشاء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وهضبة الجولان قبل قليل من عقد مؤتمر مدريد وبعده، الحياة، ٦ آب/ أغسطس عام ١٩٩١؛ الحياة، ١٤ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١؛ الحياة، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩١؛ القدس العربي، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩١.

الفلسطيني ـ الإسرائيلي، ويصعب تصور وجود حكومة سورية تقبل بأقل من انسحاب كامل من الجولان كمسألة مبدئية، على أن تجري ترتيبات أمنية بعد ذلك. وتبقى رغم ذلك مخاوف إمكان تحقيق سلام إسرائيلي ـ سوري ـ لبناني وربما أردني، دون الوصول إلى تسوية للوضع الفلسطيني، وهو ما سيؤدي إلى إضعاف متزايد للموقف الفلسطيني[1].

يميل المزاج الشعبي الفلسطيني إلى حالة من الترقب أكثر منه إلى قبول أو رفض مسألة التفاوض والتحرك الدبلوماسي[2]. وسيعاني أي طرف سياسي فلسطيني يسعى إلى تفجير معركة داخلية من خسارة بالغة في وضعه الشعبي. وهو ما يفرض على الأطراف المعارضة الحرص على الوحدة الداخلية، وتصعيد خطابها وعملها بدرجة موازية لاتجاه التفاوض. لقد جلس الفلسطينيون كطرف على مائدة المفاوضات لأول مرة منذ مباحثات لوزان في عام ١٩٤٩، ويصعب تجاهل انعكاسات هذا المشهد على الرأي العام الفلسطيني خاصة في المناطق المحتلة. إن من المبكر الحكم على نتائج الانتخابات لغرفة تجارة غزة ورابطة خريجي الخليل[3]

(١) صرح ناصر قدوري أحد أهم موظفي وزارة الخارجية السورية لبول فردريك مراسل الغارديان في دمشق قائلاً: «إن على إسرائيل أن تعلن فقط استعدادها للانسحاب، لتتحرك مباشرة إلى المرحلة التالية من المفاوضات». وذكر المراسل أن مسئولاً سوريا أكد له أن سوريا على استعداد لبحث مسألة نزع السلاح من الجولان مقابل الانسحاب (*The Guardian*, Nov. 18, 1991). إنه ورغم عودة العلاقات الفلسطينية ـ السورية، فإن دمشق لم تتعهد حتى الآن بربط مسألة التسوية على الجبهة السورية بالتسوية على الجبهة الفلسطينية.

(٢) أظهرت عدة استطلاعات للرأي العام الفلسطيني في الضفة والقطاع، أجريت في أيلول/ سبتمبر الماضي أن الفلسطينيين في المناطق المحتلة يؤيدون في أغلبهم المشاركة في المباحثات حول التسوية، إلا أنهم لا يثقون في الولايات المتحدة باعتبارها وسيطًا، ويطالبون بدولة فلسطينية تشمل القدس، وبانتخابات حرة. انظر: فلسطين الثورة، العدد ٨٥٩، ١٥ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١؛ الشرق الأوسط، ٢٣ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١؛ البيادر السياسي، العدد ٤٦١، ١٤ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١.

(٣) فازت الكتلة الوطنية على تحالف إسلاميين ومستقلين في واقعتي انتخابات تلت مؤتمر مدريد، كانت إحداها الخاصة بالغرفة التجارية لقطاع غزة، والثانية برابطة الخريجين في مدينة الخليل، انظر: الشرق الأوسط، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩١، القدس العربي، ٢٥ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١؛ *International Herald Tribune*, 6 November, 1991.
وكانت قد أجريت ١٥ عملية انتخابية منذ مطلع تموز/ يولية حتى نهاية أيلول/ سبتمبر في العديد من المنظمات المهنية والنقابية والغرف التجارية، أشارت في مجملها إلى توازن بين قوة الإسلاميين والوطنيين. انظر: ربعي المدهون، ١٥ عملية انتخابية في الأراضي المحتلة تداخلت فيها عوامل الفوز، الحياة، ٢٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١.

باعتبارها مؤشراً على تراجع التيار الإسلامي في المناطق المحتلة، إذ فوق أن هناك ظرفًا خاصا يحيط بكل واقعة انتخابات محلية، فإن حالة الترقب الشعبي سرعان ما تتحرك نحو مزيد من التبلور والوضوح. فإن استمر التعنت الإسرائيلي، وجاءت النتائج أقل من التوقعات، فسيستقطب الموقف الشعبي أكثر نحو المعسكر الإسلامي. ولعل أفضل النتائج بالنسبة للإسلاميين على مستوى القناعات الأيديولوچية وعلى مستوى مهمات العمل السياسي على السواء، أن تفشل المفاوضات في الوصول إلى تسوية معينة، إذ إن ذلك الوضع سيجعل من الأسهل إعادة بناء إجماع فلسطيني جديد. بيد أن تحقيق التسوية سيؤكد حالة انهيار الإجماع المتسارعة، وسيستدعي طرح برنامج نضالي جديد.

إن وقوع تسوية للصراع حول فلسطين مع الطرف الوطني في الساحة الفلسطينية السياسية سيرسب تعقيدات بالغة في العلاقة بين الإسلاميين والوطنيين، ولكنه من جهة أخرى، سيؤدي إلى مضاعفة تركيز الخطاب الوطني على مقولة الهوية ـ الدولة خلال المرحلة الانتقالية. إن قبول الإسلاميين بالخطاب الجديد يعني أنهم أصبحوا جزءاً من الشرعية الجديدة، ولكن رفضهم له وتجنب الوقوع ضحية لابتزاز مشروع الهوية الوطنية سيؤكد دورهم باعتبارهم قوة بديلة.

إن من المستبعد كذلك أن تمر المرحلة الجديدة في العلاقة الفلسطينية ـ الأردنية بسلاسة. ومن المتوقع انفجار الموقف على هذا المستوى فيما يتعلق بمسألة السلطة والشرعية، بل إن إقرار التسوية قد ينعكس قلقًا واضطرابًا على مجمل بلاد الشام، وهو ما سيفتح هامشًا واسعًا للعمل الإسلامي. ستكون مسألة الانفراد القطري وانهيار التضامن العربي[1] من أبرز ملامح المرحلة الجديدة عربيًا، وهو ما يستدعي

---

(١) يدعو المفكر الفلسطيني منير شفيق إلى أن تكون مسألة التضامن العربي على رأس جدول أعمال القوى الإسلامية إذ يقول «كيف لا يكون من العملي أن ترتفع أصوات العلماء والمثقفين والقيادات الشعبية ومعها أصوات بعض قيادات الدول العربية، لتكافح من أجل التضامن العربي والإسلامي، وتفرض العزلة والعار على كل من يرفض ذلك من قادة الدول العربية والإسلامية». انظر مقاله في فلسطين المسلمة، كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩١.

تطوير موقف إسلامي واضح من مسألة التجزئة والوحدة. كما أن حالة من المصالحة مع «إسرائيل» ستفرز اختراقًا ثقافيا واقتصاديا واسعًا في المنطقة العربية، تأتي في مرحلة تشتد فيه حالة الوعي الإسلامي السياسي والأيديولوچي، مما يعني ساحة أخرى للصدام وتصعيد الصراع.

ثانيًا: حالة التفرد الأميركي

شهدت الولايات المتحدة في عقد الثمانينيات حوارًا سياسيا وأكاديميا حادا حول تقدير الوضع الأميركي، ودور أميركا العالمي في المستقبل في ضوء المقاييس المتفاوتة لعمق أزمتها الاقتصادية، وتفوقها التقني وقدرتها على دفع تكاليف دورها كإحدى القوتين الكبريين، وعلاقة ذلك بالدول التي استطاعت بناء اقتصاد وقاعدة تقنية بارزة ومتفوقة مثل اليابان وألمانيا[١]. بيد أن الانهيار الاقتصادي والسياسي للاتحاد السوڤييتي وأوروبا الشرقية ساعد بدرجة نسبية في حسم النقاش لصالح القائلين باستمرار التفوق الأميركي وقدرة أميركا على تمويل دورها العالمي. إن تطوير أدوات تقدير وتحليل إسلامي في هذا المجال، سيكون أمرًا بالغ الضرورة والأهمية بالنسبة لدور الإسلاميين في الساحة الفلسطينية والعربية الإسلامية بشكل عام. ولكن المهم ملاحظته على المدى القصير، أن النخبة الأميركية السياسية تبدو الآن أكثر ثقة بنفسها عما كانت عليه في أي وقت آخر منذ بداية الحرب الباردة. وقد عكست السياسة والقرار الأميركي شيئًا كبيرًا من هذه الثقة المتزايدة في العامين الماضيين. وكانت النتائج التي أحرزها التحالف الأميركي في حرب الخليج، من تدمير شبه كامل للقوة العسكرية العراقية، واستخدام الأمم المتحدة كأداة وغطاء للسياسة

---

(١) من الأمثلة على الدراسات التي قالت بانحدار أميركي، انظر:
Lester C. *Thurow, The Zero Sum Solution*, (New York: Simon and Schuster, 1985); Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall of the Greant Powers*, (New York: Random Honse, 1987).

ومن الأعمال التي قالت باستمرارية الدور القيادي الأميركي، انظر:
Joseph S. Nye, Jr., *Bound to Lead*, (New York: Basic Books, 1990).

الأميركية، وضعف رد الفعل العربي والإسلامي على الحرب ونتائجها؛ كانت مناسبة جديدة لتوكيد الدور الأميركي المتفرد. وسيزداد عمق وسعة انتشار هذا الدور إن أنجزت حركة التفاوض الحالية تسوية للصراع حول فلسطين.

إن التحديات والعقبات ذات المنشأ الخارجي للدور الأميركي في المنطقة تبدو في المرحلة الراهنة أضعف مما يأمل المناهضون لهذا الدور. تواجه أوروبا الغربية ـ ككيان ـ تعقيدات كبرى إثر نهاية الحرب الباردة، ومحاولة أطرافها مختلفة التوجهات إيجاد صيغة لتطوير مؤسسة السوق المشتركة، إضافة لمسائل الأمن والهجرة والقوميات، والتطورات المتسارعة في الجوار الأوروبي الشرقي[1]. وتبدو ألمانيا بشكل خاص مستهلكة بمشاكل امتصاص جزئها الشرقي، وتحديات التفتت العرقي والقومي، والتدهور الاقتصادي في وسط وشرق أوروبا. أما بريطانيا، فإنها مستمرة في تجديد تحالفها التاريخي مع الولايات المتحدة، وهي أقرب في هذه المرحلة إلى الانسجام شرق أوسطيا مع السياسة الأميركية، كما أوضحت حرب الخليج، مقابل دعم أميركي للمسعى البريطاني المستهدف عرقلة الدفع الألماني ـ الفرنسي نحو الوحدة الأوروبية.

كانت فرنسا على الدوام مرشحة أكثر من أي طرف أوروبي آخر للعب دور متميز في المنطقة العربية، ولكن الانكفاء السوفييتي أضعف دور باريس ومحاولاتها إيجاد هامش أوروبي إلى جانب الدور الأميركي. وقد أوضح الاضطراب الفرنسي تجاه انقلاب موسكو الفاشل في آب/ أغسطس عام ١٩٩٠، وتردد الرئيس ميتران في إدانته، حقيقة الموقف الفرنسي من التفرد الأميركي في الشأن العالمي. غير أن الدور الفرنسي في الشرق الأوسط يواجه بعدة عقبات: الأولى، أن الولايات

(١) انظر دراسة المؤلف، «أوروبا الغربية من الحرب الباردة إلى سنوات عدم اليقين والعيش الخطر»، قراءات سياسية، السنة الأولى، ع/ ٢ـ٣، ربيع وصيف ١٩٩١، ص ١٧٧ ـ ٢٢٠، وقارن: Jochen Thies, "Germany Won't be Leader, So Where Is Europe?", *International Herald Tribune*, 3 December, 1991.

المتحدة تقف في مواجهته بقوة[١]، والثانية ضعف النفوذ الفرنسي في «إسرائيل» مقابل قوة النفوذ اليهودي في فرنسا، وعجز باريس عن اتخاذ موقف حازم يأخذ في الاعتبار المصالح العربية والفلسطينية. والثالثة، أن فرنسا تتبع الآن سياسة صدامية ودموية مع القوى الإسلامية في المغرب العربي خاصة في تونس والجزائر، مما يضعف من مصداقية أي دور مستقبلي محتمل لها في نظر القوى الإسلامية في المشرق.

وتبدو إمكانات تحول اليابان نحو دور سياسي عالمي ودور خاص في الشرق الأوسط بعيدة الاحتمال على المدى المنظور. فما زالت اليابان مستمرة في متابعة دورها الاقتصادي ـ التجاري، وهو ما يستدعي الحرص على الاستقرار في مناطق السوق والمواد الخام، وحماية خطوط النفط والتجارة الدولية، وهي مهمات لا تزال تقوم بمسئوليتها الكبرى الولايات المتحدة الأميركية[٢]. إضافة إلى ذلك فإن طوكيو، في حال نزوعها لدور سياسي نشط، ستتحرك أولاً نحو تأمين دائرة نفوذها في حوض الباسيفيك (الهادي) ومناطق الجوار الياباني.

إن الصين هي القوة الرئيسة التي أظهرت في المرحلة الأخيرة علامات ومؤشرات واضحة على رفض القبول بنظام أحادية النمط الحضاري والثقافي في العالم، كما أظهرت حرصها على اتباع سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فيما يتعلق بالعالم الثالث والمنطقة العربية ـ الإسلامية بشكل خاص. تستمر بكين في

---

(١) يذهب Joseph Fitchett في International Herald Tribune يوم ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ إلى أن الانهيار السوفييتي لم يضعف الدور الفرنسي فحسب في الشرق الأوسط بل الأوروبي بشكل عام. وقد ذكرت رندة تقي الدين في تقرير لها من باريس نقلاً عن أوساط رسمية فرنسية، أن فرنسا تسعى لبناء علاقات قوية في الخليج والمغرب العربي، ولكن أميركا تعرقل ذلك، الحياة، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩١.

(٢) إن الولايات المتحدة هي التي تحث اليابان الآن على المشاركة في لعب دور عالمي من خلال حرص واشنطن على توزيع عبء تكاليف ومسئولية الوضع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، انظر تصريحات جيمس بيكر حول ذلك الاتجاه في
International Herald Tribune, 12 November 1991.

توثيق علاقاتها بإيران والسودان في كافة المجالات، كما أوضحت عدم التزامها بالقواعد والسياسات الأميركية فيما يتعلق بالتعاون النووي مع الجزائر وإيران، والتعاون في مجال تقنية الصواريخ مع باكستان وسوريا وإيران[١]. وقد أصبحت هذه القضايا على رأس جدول الاهتمامات الأميركية بشئون السياسة الخارجية الصينية. ولكن من الضروري على أية حال أن يقوم الإسلاميون بقراءة دقيقة للموقف الصيني، فقد انتقلت بكين في الثمانينيات بسياستها الخارجية من مبدأ «التحالف ضد هيمنة الدولتين الكبريين» إلى مبدأ «السياسة الخارجية المستقلة»[٢]، وقد حمل هذا التحول معه التخلي عن «الأيديولوچية» لصالح «البراغماتية». إن حاجة الصين للتقنية الغربية، وخاصة الأميركية، وحاجتها لشروط تجارية مريحة مع المعسكر الأطلسي، ستضع حدوداً على مجال حركتها الدولية في مدى المستقبل المنظور. وسينعكس ذلك آجلاً أو عاجلاً على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع «إسرائيل»، ليس فقط لتنشيط مجالات التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين، ولكن لإرضاء دوائر الكونغرس الأميركي أيضًا. كما أن من الصعب تصور دور صيني أكثر فعالية وتأثيراً في الشرق الأوسط دون توجه إقليمي واسع لاستقبال هذا الدور. ونظراً لغياب دور صيني تاريخي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فمن المستبعد أن يشكل العامل الصيني عائقًا فعالاً أمام حالة التفرد الأميركي على المدى القصير، حتى وإن شاركت الصين في المؤتمر متعدد الأطراف للتسوية.

---

(١) تعددت التقارير الصحفية حديثًا حول ذلك الشأن، انظر على سبيل المثال لا الحصر:
The Sunday Times, 13 October 1991; *The International Herald Tribune*, 16 November 1991.
ولاحظ زيارة الرئيس الصيني لطهران يوم افتتاح مؤتمر مدريد. وقيام وزير الخارجية الأميركي بيكر بإدراج مسألة نقل تقنية الصواريخ على جدول مباحثاته مع المسئولين الصينيين في أول زيارة له لبكين منذ أحداث «ميدان تيانمان» في عام ١٩٨٩، انظر:
(*International Herald Tribune,* 18 November, 1991).

(٢) Akihiko Tanaka, "Evolution of Chinese Foreign Policy in the 1980s", Robert Sato, J. Wanandi, and S. Han (eds.), Asia and the Major Powers: Domestic Politics and Foreign Policy, (Berkeley: Institute of East Asian Studies, Univ. of California, 1988), pp. 138-160.

سينعكس التفرد الأميركي في المنطقة في مجالين كبيرين: الأول، المجال السياسي والإستراتيجي، وهو ما أوضحناه أعلاه. والثاني، في مجالات الثقافة الشعبية والتعليم ونمط اللباس والفن، أي في فضاء النمط الحضاري الذي يصعب قياسه ويعظم خطره. وفي حال غياب تحد خارجي حقيقي للدور الأميركي في المنطقة، فإن الجهد الأكبر في مقابلته سيقع على القوى الداخلية في المنطقة، والإسلامية منها بوجه خاص.

ثالثًا: الحركة الإسلامية باعتبارها طرفًا في ميزان القوى

تشكل قوى الحركة الإسلامية، سواء تلك التي تأطرت ضمن دولة ونظام، أو التي مازالت تشكل حالة شعبية، الرصيد الأكبر لأية محاولة إسلامية فلسطينية تسعى لدور بديل، أو تتحرك لطرح مشروع نضالي جديد. إن العلاقة بين الإسلاميين الفلسطينيين والجسم الإسلامي العالمي ككل تقوم على اعتبارات عقدية وأيديولوچية أولاً، وعلى التزام عميق لدى المسلمين في كل العالم نحو فلسطين. كما تقوم على اعتبارات سياسية مرحلية، تتعلق من ناحية بتطابق التحديات أمام معظم الأطراف الإسلامية، وتتعلق بدور فلسطين والخطر الصهيوني في تعبئة القوى الشعبية العربية والإسلامية.

لقد استطاع الإسلاميون منذ بداية حركة الصحوة الإسلامية المعاصرة قبل غقدين من الزمن أن يكسبوا مواقع مهمة في الحوض العربي ـ الإسلامي. فهناك دولتان تحتلان موقعين إستراتيچيين بارزين هما إيران والسودان تعلنان انتماءً واضحًا للمعسكر الإسلامي الجديد، كما أن القوى الإسلامية السياسية في عدة مناطق وأقاليم تعتبر شريكًا أساسيا في استقرار البلاد والمجتمع أو في حسابات التغيير المستقبلية. إن ما يعطي القوى الإسلامية السياسية ثقلاً مميزًا أنها بخلاف صعود اليسار في الستينيات والسبعينيات، والتيارات السياسية القومية والليبرالية في الثلاثينيات والأربعينيات، تستند على قطاعات شعبية واسعة، ولا تعبر عن حالة نخبوية صغيرة أو معزولة. بيد أن تيار الحركة الإسلامية يعاني من نقطة ضعف هامة فيما يتعلق بتأثيره على توازن القوى في المنطقة العربية ـ الإسلامية. ذلك أن القوى

الخارجية ذات المصالح، والقوى الداخلية المناهضة له، ما زالت تحسبه سلبًا في المعادلة، فيما عجز هو عن فرض نفسه إيجابًا. أي أن القوى الغربية والأنظمة السياسية المحلية في أغلبها ما زالت تعتبر الإسلاميين عدوا سياسيا وأيديولوچيا، لا بد أن تعد له العدة قبل وإبان كل أزمة كبرى، كما حدث في أزمة وحرب الخليج. وإذ ترفض اعتباره شريكًا، وتمتنع عن فتح حوار شامل معه حول مستقبل المنطقة وخياراتها، فإن قوى التيار الإسلامي لم تتوجه بعد، ولا تعمل بجدية كافية من أجل استحقاق هذا الدور.

يمارس الإسلاميون بشكل عام عملهم على أساس حدود التجزئة المفروضة على المنطقة منذ زهاء قرن من الزمن، رغم رفضهم الأيديولوچي العميق لهذه الحدود. وتتصف محاولاتهم لتجاوز حالة التجزئة بالسرية والغموض، إن وجدت، مما يخرجها من حسابات ميزان القوى. وفي المحاولتين اللتين بذلتا في عام ١٩٩١ - ١٩٩٢ لإقامة مؤسسة إسلامية عالمية[1]، تقيم حالة من التمثيل الدولي للوضع الإسلامي الشعبي، كان للحكومتين الرسميتين اللتين رعتا المحاولتين دور كبير، وهو ما قد يؤدي في النهاية إلى تقييد المؤسستين المنشودتين بأطر السياسة الرسمية. وما زال الإسلاميون بحاجة ماسة إلى جسم مؤسسي جامع لقواهم، غير مقيد بحدود التجزئة ولا بالسياسات الرسمية للحكومات، مهما كانت هذه الحكومات والدول قريبة منهم. إن أهمية هذه المؤسسة أن تمثل الموقف الإسلامي السياسي، وأن تفرضه شريكًا في شئون حاضر ومستقبل البلاد والشعوب الإسلامية، أي أن تنقل الحالة الإسلامية الشعبية من مستوى القوة إلى مستوى الفعل. إن مسائل مثل نقل التقنية وأسعار المواد الخام ونقل العلوم وتبادل الثقافة وحقوق الأقليات الإسلامية وقضايا الهجرة والإرهاب والقمع الرسمي والحريات، تحتاج جميعها

---

(١) كانت الأولى برعاية الحكومة السودانية في آيار / مايو ١٩٩١، تحت عنوان: «المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي»، والثانية برعاية مجلس الشورى الإسلامي في إيران، بعنوان: «مؤتمر فلسطين» الذي عقد في طهران في تشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام.

إلى موقف إسلامي جماعي يؤخذ في الحساب. ولكن وعلى رأس المسائل تأتي القضية الفلسطينية. كان الحاج أمين الحسيني قد أدرك في محاولته التي تجلّت بالمؤتمر الإسلامي بالقدس في عام ١٩٣١ أن موقفًا إسلاميا عالميا هو أمر ضروري وفعال في حسابات الصراع على فلسطين، ويبدو مدهشًا الآن أن تقفز عجلة التفاوض حول القضية الفلسطينية من مرحلة إلى أخرى دون أن يؤخذ الإسلاميون في المنطقة ـ رغم ثقلهم الشعبي ـ في الحساب.

إن الانحياز الفلسطيني (الوطني) للسلام والاعتراف المتبادل، وحالة التفرد الأميركي، والانكفاء المتسارع في الوضع العربي والإسلامي نحو حدود التجزئة، تشكل جميعها وضعًا ومرحلة جديدة في المنطقة، تتطلب مستوى جديداً من العمل. وسيكون وزن وفعالية الوضع الإسلامي العام الركيزة الأساس لأي دور إسلامي فلسطيني في المستقبل.



المحتويات

الصفحة

رقم الإيداع ١١٩٢٨/ ٩٨
الترقيم الدولى 7 - 0493 - 09 - 977

مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ٨١٧٢١٣ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الإمبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية

... يستبطن هذا الكتاب إعادة التوكيد على الثوابت التي حكمت الصراع العربي - الإسرائيلي منذ نهاية القرن الماضي والتي وحدت المنطقة العربية ثقافيا واستراتيجيا. ويحاول تقديم بعض الإجابات للسؤال القديم - الجديد، حول علاقة الغرب (وخاصة بريطانيا) بالمشروع الصهيوني في فلسطين.

لقد مارست أوروبا قدرا هائلا من الاضطهاد والتمييز والعنف ضد الوجود اليهودي على أرضها، لم تكن الحقبة النازية إلا آخر حلقاته. ولكن أوروبا كانت أيضا حاضنة المشروع الصهيوني، ومصدر قوته، وأداته الرئيسية. تقف خلف هذا التطور في علاقة أوروبا بالمسألة اليهودية جملة من التحولات الجذرية في الاجتماع الأوروبي، وفي الثقافة والاقتصاد والدين. على أن هذه التحولات لم تؤد إلى قطيعة كاملة في الموقف الأوروبي من المسألة اليهودية؛ بمعنى أن حمل أوروبا للمشروع الصهيوني، وترويجها له، وإلقائها بكل ثقلها الإمبراطوري من أجل تحقيقه، لم يضع نهاية للتميز والعنف والاضطهاد الأوروبي ضد اليهود. على العكس، لقد ترافق الاثنان معا؛ ترافق عداء أوروبا لليهود مع إيمانها بالمشروع الصهيوني، ليصنعا دولة إسرائيل.

د. بشير موسى نافع



دار الشروق